جامعة قاصدي مرباح- ورقلة-
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم علوم اقتصادية

أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة دكتوراه الطور الثالث

الميدان : علوم اقتصادية

التخصص : تأمينات وبنوك

بعنـوان :

أثر التقيد بكفاية رأس المال على ربحية البنوك الإسلامية

" دراسة تطبيقية على عينة من البنوك الإسلامية خلال الفترة: (2010- 2016) "

من إعداد المترشحة: إلهام طباخ

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ: 2020/06/30

أمام اللجنة المكونة من السادة :

أ.الدكتور/بن قانة إسماعيل	(أستاذالتعليم العالي – جامعة ورقلة) رئيسا
أ.الدكتور/ ناصر سليمان	(أستاذ التعليم العالي– جامعة ورقلة) مشرفا ومقررا
الدكتور/ بوزيد عصام	(أستاذ محاضر– جامعة ورقلة) مناقشا
الدكتور/بوغزالة محمد عبد الكريم	(أستاذ محاضر– جامعة ورقلة) مناقشا
أ.الدكتور/ مصيطفى عبد اللطيف	(أستاذ التعليم العالي – جامعة غرداية) مناقشا
الدكتور/ حمزة عمي السعيد	(أستاذ محاضر– جامعة غرداية) مناقشا

السنــة الجامعية:2019/ 2020

جامعة قاصدي مرباح– ورقلـة–

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم علوم اقتصادية

أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة دكتوراه الطور الثالث

الميدان : علوم اقتصادية

التخصص : تأمينات وبنوك

بعنـوان :

أثر التقيد بكفاية رأس المال على ربحية البنوك الإسلامية

" دراسة تطبيقية على عينة من البنوك الإسلامية خلال الفترة: (2010- 2016) "

من إعداد المترشحة: إلهام طباخ

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ : 2020/06/30

أمام اللجنة المكونة من السادة :

أ.الدكتور/ بن قانة إسماعيل	(أستاذالتعليم العالي – جامعة ورقلة) رئيسا
أ.الدكتور/ ناصر سليمان	(أستاذ التعليم العالي– جامعة ورقلة) مشرفا ومقررا
الدكتور/ بوزيد عصام	(أستاذ محاضر– جامعة ورقلة) مناقشا
الدكتور/بوغزالة محمد عبد الكريم	(أستاذ محاضر– جامعة ورقلة) مناقشا
أ.الدكتور/ مصيطفى عبد اللطيف	(أستاذ التعليم العالي – جامعة غرداية) مناقشا
الدكتور/ حمزة عمي السعيد	(أستاذ محاضر– جامعة غرداية) مناقشا

السنــة الجامعية:2019/ 2020

الإهـــــداء

في هذا المقام لا يسعني إلا أن أحمد الله عز وجل على نعمه التي أسبغها علينا، الظاهرة منها والباطنة، حمدا كثيرا يليق بجلاله.

أهدي ثمرة جهدي

إلى من أوصى بها النبي صلى الله عليه وسلم ثلاثا بحسن صحبتها، إلى التي جعلت الجنة تحت أقدامها ريحانة حياتي وبهجتها أمي العزيزة أسأل الله أن يحفظها لنا؛

إلى أوسط أبواب الجنة، من أحمل اسمه بكل فخر واعتزاز، سندي وقوتي وملاذي بعد الله، أبي العزيز أسأل الله أن يحفظه لنا؛

إلى شريك حياتي؛

إلى أختي الغالية، أخاويا العزيزان؛

إلى كل الأقارب والأهل؛

إلى كل الأصدقاء والزملاء كل باسمه؛

إلى معلمي وأساتذتي ومن كان لهم فضل تلقين العلم النافع؛

إلى كل غيور على دينه ووطنه؛

إليكم جميعاً أهدي ثمرة جهدي.

إلهام

الشـكـر :

"ربّ أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت علي وعلى والدي وأن أعمل صالحا ترضاه
وأدخلني برحمتك في عبادك الصالحين"
سورة النمل: الآية 19

الحمد لله الذي أنار لي درب العلم والمعرفة وأعانني ووفقني على انجاز هذا العمل.
واعترافا بالفضل لأهله أتوجه بجزيل الشكر والامتنان إلى الأستاذ المشرف الأستاذ الدكتور سليمان ناصر الذي لم يبخل علينا بتوجيهاته ونصائحه القيمة حول الموضوع، وأرائه السديدة التي كانت عونا لنا في إتمام هذا البحث.
كما لا يفوتني أن أتقدم بالشكر لأعضاء اللجنة المناقشة على ما سوف يقدمونه من التوجيهات والتصويبات.
أتوجه بجزيل الشكر والامتنان إلى كل من شد الله بهم أزري طيلة فترة انجاز هذا البحث فكانوا نعم المعين عليه، إلى كل من أعانني ولو بالكلمة.

"عسى الله أن يوفقنا لما فيه خير لنا"

إلهام

الملخص:

تهدف هذه الدراسة لاختبار أثر التقيد بكفاية رأس المال على ربحية البنوك الإسلامية، ولتحقيق هذا الهدف قمنا باختيار عينتين مختلفتين، تمثلت الأولى في البنوك الإسلامية في الجزائر ممثلة في بنك البركة الجزائري ومصرف السلام-الجزائر، أما الثانية فهي عينة من البنوك الإسلامية غير الجزائرية ممثلة في: خمسة بنوك في ماليزيا، ثلاثة بنوك في الإمارات العربية المتحدة وبنكين في السودان، وذلك خلال الفترة 2010-2016، بحيث عولجت إشكالية الدراسة على العينة الأولى باستخدام نماذج الانحدار الخطي ومن ثم اختبار فرضيات طريقة المربعات الصغرى، بينما عولجت إشكالية الدراسة على العينة الثانية باستخدام نماذج البانل، وتشير أهم نتائج الدراسة التطبيقية إلى مايلي:

- ✓ بالنسبة لحالة البنوك الإسلامية في الجزائر:
- أن نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الودائع تؤثر بشكل سلبي على معدل العائد على حقوق الملكية بنسبة 44.21%؛
- أن نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الودائع تؤثر بشكل ايجابي على معدل العائد على الأصول بنسبة 32.87%.
- ✓ بالنسبة لحالة عينة البنوك الإسلامية (غير الجزائرية):
- تؤثر نسبة إجمالي حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول ونسبة كفاية رأس المال على معدل العائد على حقوق الملكية بنسبة 30.6%؛
- تؤثر نسبة كفاية رأس المال على معدل العائد على الأصول بشكل سلبي، إذ يساهم هذا المتغير المستقل في تفسير التغيرات التي تطرأ على المتغير التابع بنسبة 18%.

كلمات المفتاح: بازل، بنوك إسلامية، ربحية، كفاية رأس المال، مخاطر الائتمان.

Résumé:

L'objectif de cette étude vise à tester l'effet d'adéquation du capital sur la rentabilité des banques islamiques, afin d'atteindre ce but, notre choix s'est porté sur la sélection de deux (02) échantillons différents.

Le premier était les banques islamiques en Algérie, représentées par :Al-Baraka Bank Algérie, et Al-Salam Bank-Algérie,

Le second échantillon, les banques islamiques non Algériennes, représentées par :

- Cinq (05) banques en Malaisie,
- Trois (03) banques aux Emirats Arabes Unis
- Deux (02) banques au Soudan,

Pour la période 2010-2016, où le problème d'étude sur le premier échantillon a été abordé à l'aide des modèles de régression linéaire et tester ensuite les hypothèses par la méthode des moindres carrés, Pour le second échantillon le problème d'étude a été abordé en utilisant les modèles de panel.

Les résultats les plus importants de l'étude pratiquée indiquent ce qui suit:

- Concernant la situation des banques islamiques Algériennes
  - Le ratio des capitaux propres au total des dépôts affecte négativement sur le taux de rendement des capitaux propres de 44,21% ;

  - Le ratio des capitaux propres au total des dépôts affecte positivement sur le taux de rendement des actifs de 32,87%.

- Concernant l'échantillon des banques islamiques non-Algériennes

  - Le ratio des capitaux propres au total des actifs et le ratio d'adéquation du capital affecte sur le taux de rendement des capitaux propres de 30,6% ;

  - Le ratio d'adéquation du capital affecte négativement sur le taux de rendement des actifs, cette variable indépendante contribue à expliquer les variations de la variable dépendante de 18%.

Les mots clés:Bâle, banques islamiques, rentabilité, adéquation du capital, risque de crédit.

الصفحة	قائمة المحتويات
III	**الإهداء.** . . . . .
IV	**الشكر.** . . . . .
V	**الملخص.** . . . . .
VII	**قائمة المحتويات.** . . . . .
X	**قائمة الجداول.** . . . . .
XII	**قائمة الأشكال البيانية.** . . . . .
XIII	**قائمة الاختصارات والرموز.** . . . . .
X IV	**قائمة الملاحق.** . . . . .
أ	**المقدمة.** . . . . .
1	**القسم الأول: الأدبيات النظرية والتطبيقية**
2	**الفصل الأول : الإطار النظري لكفاية رأس المال في البنوك**
3	**تمهيد:** . . . . .
4	**المبحث الأول : مفاهيم عامة حول كفاية رأس المال وتطور حسابها تاريخيا.** . . . . .
4	**الفرع الأول: مفهوم كفاية رأس المال** ....
7	**الفرع الثاني: تطور حساب كفاية رأس المال تاريخيا.** . . . . .
8	**المطلب الثاني: ظروف نشأة لجنة بازل وأهدافها** . . . . .
8	**الفرع الأول: ظروف نشأة لجنة بازل.** . . . . .
9	**الفرع الثاني: أهداف لجنة بازل.** . . . . .
9	**المطلب الثالث: تطور حساب كفاية رأس المال حسب مقررات لجنة بازل.** . . . . .
10	**الفرع الأول: حساب كفاية رأس المال وفق مقررات بازل 1.** . . . . .
16	**الفرع الثاني: حساب كفاية رأس المال وفق مقررات بازل 2.** . . . . .
29	**الفرع الثالث: حساب كفاية رأس المال وفق مقررات بازل 3.** . . . . .
34	**المبحث الثاني: كفاية رأس المال في البنوك الإسلامية مقارنة بالبنوك التقليدية وأثرها على الربحية في البنوك.** . .
35	**المطلب الأول: كفاية رأس المال في البنوك الإسلامية.** . . . . .
35	**الفرع الأول: تطبيق اتفاقية بازل 1 في البنوك الإسلامية.** . . . . .
37	**الفرع الثاني: تطبيق اتفاقية بازل 2 في البنوك الإسلامية.** . . . . .
38	**الفرع الثالث: تطبيق اتفاقية بازل 3 في البنوك الإسلامية.** . . . . .
40	**المطلب الثاني: مقارنة عامة لكفاية رأس المال بين البنوك التقليدية والإسلامية.** . . . . .
42	**المطلب الثالث: الأثر المفترض لكفاية رأس المال على الربحية في البنوك** . . . . .
44	**خلاصة الفصل:** . . . . .

الفصل الثاني: الدراسات السابقة حول كفاية رأس المال وعلاقتها بالربحية.	45
تمهيد:	46
المبحث الأول: عرض الدراسات السابقة.	47
المطلب الأول: الدراسات باللغة العربية	47
المطلب الثاني: الدراسات باللغة الأجنبية	51
المبحث الثاني: مناقشة الدراسات السابقة وما يميز الدراسة الحالية	55
المطلب الأول: مناقشة الدراسات السابقة	55
المطلب الثاني: ما يميز الدراسة الحالية	56
خلاصة الفصل:	58
القسم الثاني: الدراسة الميدانية	59
الفصل الثالث: الخطوات الأولية للدراسة التطبيقية.	60
تمهيد:	61
المبحث الأول: منهجية الدراسة وقاعدة البيانات	62
المطلب الأول: عرض منهجية الدراسة	62
المطلب الثاني: قاعدة بيانات الدراسة	62
الفرع الأول: متغيرات الدراسة	63
الفرع الثاني: مجتمع وعينة الدراسة	64
المبحث الثاني: تحليل العلاقة بين متغيرات الدراسة.	78
المطلب الأول: التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة	79
الفرع الأول: التحليل الإحصائي لمتغيرات الدراسة	79
الفرع الثاني: تحليل تجانس التباين	91
المطلب الثاني: درجة الارتباط بين متغيرات الدراسة	95
الفرع الأول: درجة الارتباط بين متغيرات الدراسة للبنوك الإسلامية في الجزائر.	95
الفرع الثاني: درجة الارتباط بين متغيرات الدراسة للبنوك الإسلامية عينة الدراسة(غير الجزائرية).	97
خلاصة الفصل:	99
الفصل الرابع: دراسة تطبيقية لأثر كفاية رأس المال على ربحية البنوك الإسلامية	100
تمهيد:	101
المبحث الأول: نتائج اختبار نماذج علاقة تأثير كفاية رأس المال على ربحية البنوك الإسلامية في الجزائر	102
المطلب الأول: نسبة كفاية رأس المال وفقا للتنظيم الجزائري	102
الفرع الأول: نسبة كفاية رأس المال وفقا لبنك الجزائر وتبعا لاتفاقيات بازل	102
الفرع الثاني: مقارنة معيار كفاية رأس المال حسب بنك الجزائر بمعيار لجنة بازل	104

المطلب الثاني: محاولة بناء نموذج لتأثير كفاية رأس المال على ربحية البنوك الإسلامية في الجزائر.	105
الفرع الأول: اختبار فرضيات طريقة المربعات الصغرى	105
الفرع الثاني: تشخيص القوة الإحصائية لنماذج تأثير كفاية رأس المال على ربحية البنوك الإسلامية في الجزائر	109
المبحث الثاني: نتائج اختبار نماذج علاقة تأثير كفاية رأس المال على ربحية البنوك الإسلامية عينة الدراسة (غير الجزائرية)	112
المطلب الأول: تقدير تأثير نسب كفاية رأس المال على ربحية البنوك الإسلامية عينة الدراسة باستخدام نسبة ROE	112
الفرع الأول: عرض خطوات اختيار النموذج الملائم للدراسة	113
الفرع الثاني: تحليل نتائج تقدير معلمات النموذج المختار	116
المطلب الثاني: تقدير تأثير نسب كفاية رأس المال على ربحية البنوك الإسلامية عينة الدراسة باستخدام نسبة ROA	116
الفرع الأول: عرض خطوات اختيار النموذج الملائم للدراسة	117
الفرع الثاني: تحليل نتائج تقدير معلمات النموذج المختار	119
المبحث الثالث: مناقشة، تفسير نتائج الدراسة واختبار الفرضيات	120
المطلب الأول: تحليل وتفسير نتائج دراسة تأثير كفاية رأس المال على مؤشرات ربحية البنوك الإسلامية فالجزائر.	120
الفرع الأول: معدل العائد على حقوق الملكية	120
الفرع الثاني: معدل العائد على الأصول	121
المطلب الثاني: تحليل وتفسير نتائج دراسة تأثير كفاية رأس المال على مؤشرات ربحية البنوك الإسلامية عينة الدراسة (البنوك الإسلامية غيرالجزائرية)	122
الفرع الأول: معدل العائد على حقوق الملكية	122
الفرع الثاني: معدل العائد على الأصول	123
المطلب الثالث: نتائج اختبار الفرضيات	124
خلاصة الفصل:	128
خاتمة:	129
قائمة المصادر والمراجع.	135
الملاحق.	147

قـائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
(1-1)	الأوزان الترجيحية للعناصر داخل الميزانية حسب مقررات لجنة بازل	12
(2-1)	معاملات الترجيح للتعهدات خارج الميزانية حسب مقررات لجنة بازل	13
(3-1)	أوزان المخاطر حسب وكالة Standard &Poor's	19
(4-1)	التصنيفات الخاصة بمؤسسات التقييم الائتمانية العالمية	20
(5-1)	معايير إطار رأس المال حسب اتفاقية بازل الثالثة	30
(6-1)	مقارنة عامة لمعايير نسبة كفاية رأس المال للهيئات الدولية الإسلامية بمعايير بازل	41
(1-3)	متغيرات الدراسة	64
(2-3)	الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة لبنك البركة الجزائري خلال الفترة 2010-2016	80
(3-3)	الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة لمصرف السلام -الجزائر خلال الفترة 2010-2016	83
(4-3)	الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة بالنسبة للبنوك الإسلامية عينة الدراسة (غير الجزائرية) خلال الفترة 2010-2016	86
(5-3)	نتائج اختبار تجانس التباين للبنوك الإسلامية في الجزائر	92
(6-3)	نتائج اختبار تجانس التباين للبنوك الإسلامية عينة الدراسة	93
(7-3)	مصفوفة الارتباط بين متغيرات الدراسة للبنوك الإسلامية في الجزائر	95
(8-3)	مصفوفة الارتباط بين متغيرات الدراسة للبنوك الإسلامية عينة الدراسة	97
(1-4)	مقارنة معيار كفاية رأس المال حسب بنك الجزائر بمعيار لجنة بازل	104
(2-4)	نتائج التقدير لتأثير كفاية رأس المال على ROEوROAللبنوك الإسلامية في الجزائر	105
(3-4)	اختبار فرضيات طريقة المربعات الصغرى	106
(4-4)	نتائج اختبارBreush-Godfrey Serial Correlation LM testلنموذج العائد على حقوق الملكية بدلالة كفاية رأس المال للبنوك الإسلامية في الجزائر	107
(5-4)	نتائج اختبارBreush-Godfrey Serial Correlation LM testلنموذج العائد على الأصول بدلالة كفاية رأس المال للبنوك الإسلامية في الجزائر	108

(6-4)	نتائج اختبار Heteroskedasticity test : Arch لنموذج العائد على حقوق الملكية بدلالة كفاية رأس المال للبنوك الإسلامية في الجزائر	108
(7-4)	نتائج اختبار Heteroskedasticity test : Arch لنموذج العائد على الأصول بدلالة كفاية رأس المال للبنوك الإسلامية في الجزائر	109
(8-4)	تشخيص القوة الإحصائية للنماذج المقدرة	110
(9-4)	نتائج التقدير بنماذج البانل باستخدام نسبة العائد على حقوق الملكية ROE	113
(10-4)	نتائج اختبار Redundantfixedeffects باستخدام نسبة ROE	114
(11-4)	نتائج اختبار Breush-Paganباستخدام نسبة ROE	115
(12-4)	نتائج اختبار Hausman باستخدام نسبة ROE	115
(13-4)	نتائج التقدير بنماذج البانل باستخدام نسبة العائد على حقوق الملكية ROA	117
(14-4)	نتائج اختبار Redundantfixedeffects باستخدام نسبة ROA	118
(15-4)	نتائج اختبار Breush-Paganباستخدام نسبة ROA	118
(16-4)	نتائج اختبار Hausman باستخدام نسبة ROA	119

قائمة الأشكال البيانية

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
(1-1)	أوجه الاختلاف والتشابه بين بازل 1 وبازل 2	17
(2-1)	الدعائم الثلاثة لاتفاقية بازل 2	18
(3-1)	كيفية حساب متطلبات رأس المال	21
(4-1)	أنواع المخاطر وطرق قياسها طبقا لاتفاقية بازل 2	27
(5-1)	تأثير كفاية رأس المال على ربحية البنك من الناحية النظرية وحسب الحالة الثانية المقترحة	43
(1-3)	تطور نسبة كفاية رأس المال للبنوك العمومية والأجنبية الخاصة في الجزائر خلال الفترة: 2010-2016	67
(2-3)	تطور معدل العائد على حقوق الملكية للبنوك العمومية والأجنبية الخاصة في الجزائر خلال الفترة: 2010-2016	68
(3-3)	تطور معدل العائد على الأصول للبنوك العمومية والأجنبية الخاصة في الجزائر خلال الفترة: 2010-2016	69
(4-3)	منحنى تطور نسب الربحية ونسب كفاية رأس المال لبنك البركة الجزائري خلال الفترة: 2010-2016	79
(5-3)	منحنى تطور نسب الربحية ونسب كفاية رأس المال لمصرف السلام – الجزائر خلال الفترة: 2010-2016	83
(6-3)	متوسطات معدل العائد على حقوق الملكية للبنوك الإسلامية عينة الدراسة (غير الجزائرية)	87
(7-3)	متوسطات معدل العائد على الأصول للبنوك الإسلامية عينة الدراسة (غير الجزائرية)	88
(8-3)	متوسطات نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الودائع للبنوك الإسلامية عينة الدراسة (غير الجزائرية)	89
(9-3)	متوسطات نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول للبنوك الإسلامية عينة الدراسة (غير الجزائرية)	90
(10-3)	متوسطات نسبة كفاية رأس المال للبنوك الإسلامية عينة الدراسة (غير الجزائرية)	91

قـائمة الاختصارات والرموز

CAR	Capital Adequacy Ratio
ROA	Return on Assets
ROE	Return on Equity
ADIB	مصرف أبوظبي الإسلامي
BFIS	بنك فيصل الإسلامي السوداني
BIMB	BerhardIslamic Malaysia Bank
BMMB	BerhardMuamalat Malaysia Bank
BRSM	بنك الراجحي السعودي الماليزي
CIMB	بنك استثمار ماليزيا
DIB	بنك دبي الإسلامي
EIB	بنك الإمارات الإسلامي
KFHB	بيت التمويل الكويتي الماليزي

قـائمة الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق	رقم الصفحة
ملحقرقم (01)	متغيرات دراسة تأثير كفاية رأس المال على ربحية البنوك الإسلامية في الجزائر	148
ملحقرقم (02)	متغيرات دراسة تأثير كفاية رأس المال على ربحية البنوك الإسلامية عينة الدراسة (غير الجزائرية)	149
ملحقرقم (03)	اختبارPost Hoc testللبنوك الإسلامية عينة الدراسة (غير الجزائرية)	151
ملحقرقم (04)	اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي (Jarque-Bera) لنموذج العائد على حقوق الملكية للبنوك الإسلامية في الجزائر	175
ملحق رقم (05)	اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي (Jarque-Bera) لنموذج العائد على الأصول للبنوك الإسلامية في الجزائر	175

المقـدمة العـامة

إن التطورات السريعة التي يشهدها الاقتصاد العالمي خلال السنوات الأخيرة والتي توجهه نحو العولمة، كان لها الأثر البالغ على أعمال البنوك التي عرفت ازدهارا وانفتاحا كبيرين، ما أدى إلى حدوث أزمات كان أهمها الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 والتي أدت إلى إفلاس العديد من البنوك.

يجمع خبراء العمل المصرفي على أنّ موضوع كفاية رأس المال واتجاه البنوك إلى تدعيم مراكزها المالية هو أحد الاتجاهات الحديثة في إدارة البنوك، وفي ظل ظهور البنوك اليابانية كمنافس حقيقي وقوي للبنوك العالمية خاصة الأمريكية منها، والتي وجدت نفسها أمام منافسة قوية من البنوك اليابانية، رغم أنها كانت تمتلك رؤوس أموال متدنية مقارنة بالبنوك العالمية الأخرى، فقد استطاعت الهيمنة على السوق العالمي.

وفي إطار ذلك سعى الجهاز المصرفي إلى تقديم مقاييس مختلفة للملاءة كان أبرزها معيار كفاية رأس المال الذي أقرته لجنة بازل لأول مرة عام 1988، وقد جاء هذا الإجراء نتيجة للتنسيق بين بنوك الدول الصناعية العشر بغرض تحقيق المنافسة السليمة بينها، ولكن لم يلبث أن نُظِر إلى هذا الإصلاح باعتباره معيارا للسلامة المالية للبنوك، وأصبح التوافق مع هذه الشروط عنصرا في تحديد الجدارة الائتمانية للبنوك، بداية من معيار بازل1 الصادر سنة 1988، ثم التعديل سنة 1996، ثم معيار بازل2 الصادر سنة 2004، وأخيرا معيار بازل3 الصادر سنة 2010، ولم يتوقف عمل لجنة بازل عند هذا الحد بل أصدرت عدة وثائق متعلقة بمبادئ الإدارة والحوكمة السليمة للبنوك والرقابة الفعالة عليها.

أمّا على مستوى النظام المصرفي الجزائري فمنذ صدور قانون النقد والائتمان سنة 1990، أصبحت البنوك الجزائرية تحاول أن تلعب دورها الحقيقي وهو الوساطة النقدية مع الحرص على تحقيق العائد أو الربحية بدل تقديم القروض بطريقة غير عقلانية كما كانت تفعل من قبل، فبدأت تعتمد على طرق علمية مدروسة تسمح بمعرفة الشروط اللازمة لمنح القروض وكيفية تقييم مخاطرها ومواجهة القروض المتعثرة منها.

كما سمح هذا القانون بوجود بنوك تعمل بمنتجات إسلامية، ما أدى إلى ظهور بنوك إسلامية في الجزائر من خلال بنك البركة الجزائري ثم مصرف السلام –الجزائر، واللذان يعتبران البنكين الإسلاميين الوحيدين في الجزائر، وفي خضم ذلك وما يميز البنوك الإسلامية من الخصائص الإيجابية المميزة لأدواتها التمويلية وأساليب عملها التي تقوم على الأصول الحقيقية غير الوهمية، تواجه هي الأخرى مشاكل تتعلق بكيفية قياس كفاية رأس المال، والتي

ترجع بصورة أساسية إلى الطبيعة الخاصة لاستخدامات أموال تلك البنوك، حيث أنها لا تعمل بمعدل الفائدة وإنما بالمشاركة في الربح والخسارة.

إشكالية الدراسة:

مع تزايد عدد البنوك الإسلامية في العالم خلال العقدين الأخيرين والازدهار الذي شهدته، وبعد الأزمات المالية التي شهدها العالم خاصة الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 والتي أدت إلى انهيار العديد من البنوك، رغبت العديد من الدول في اللجوء للصيرفة الإسلامية، أو على الأقل فتح نوافذ لهذه الأخيرة على مستوى البنوك والمؤسسات المالية، ولكي تحافظ هذه البنوك على مسارها وديمومتها وتعزز ثقة عملائها، كونها مؤسسة اقتصادية تسعى لتحقيق أداء أفضل وتهدف للارتقاء وتحقيق الاستقرار، وجب عليها الالتزام بمعايير لجنة بازل بما يتلاءم مع طبيعة وخصوصية عملها.

ومن هذا المنطلق جاءت إشكالية هذه الدراسة متمثلة في التساؤل الرئيسي التالي:

هل للتقيد بكفاية رأس المال أثر على ربحية البنوك الإسلامية من الناحيتين النظرية والعملية؟

وتقودنا هذه الإشكالية بدورها إلى طرح التساؤلات الفرعية التالية:

- ✓ ما هي الجوانب الأساسية لمعيار كفاية رأس المال في البنوك الإسلامية؟ وما مدى تميزه في هذه البنوك؟
- ✓ هل هناك تأثير مفترض لكفاية رأس المال على الربحية في البنوك؟
- ✓ ما مدى تطبيق البنوك الإسلامية في الجزائر لمعيار كفاية رأس المال، وهل هناك تأثير لكفاية رأس المال على ربحية البنوك الإسلامية في الجزائر؟
- ✓ هل هناك تأثير لكفاية رأس المال على ربحية البنوك الإسلامية عينة الدراسة (غير الجزائرية) من الناحية العملية؟

وقد تمت صياغة فرضيات الدراسة على النحو التالي:

فرضيات الدراسة:

- ✓ تتمثل الجوانب الأساسية لمعيار كفاية رأس المال في مخاطر الائتمان، مخاطر السوق ومخاطر التشغيل كما هو الشأن في البنوك التقليدية، لكن تختلف طريقة حساب كفاية رأس المال في البنوك الإسلامية عن البنوك التقليدية بحكم الاختلاف في طبيعة العمل؛
- ✓ هناك تأثير لكفاية رأس المال على ربحية البنوك من الناحية النظرية؛
- ✓ تلتزم البنوك الإسلامية في الجزائر بتطبيق معيار كفاية رأس المال، إذ تؤثر هذه الأخيرة على ربحية البنوك الإسلامية في الجزائر بشكل إيجابي؛
- ✓ هناك تأثير إيجابي لكفاية رأس المال على ربحية البنوك الإسلامية غير الجزائريةعينة الدراسة من الناحية العملية، لكن قد تختلف درجة التأثير من بنك لآخر لفوارق البيئة والمحيطة.

المنهج والأدوات المستعملة:

قصد الإحاطة بمختلف جوانب الموضوع وللإجابة على إشكالية الدراسة واختبار صحة الفرضيات، سيتم استخدام المنهج الوصفي، والمنهج الاستقرائي استنادا إلى طبيعة الموضوع، حيث يستهدف المنهج الوصفي توضيح مفهوم كفاية رأس المال في البنوك وأهم محطات تطور هذا المعيار، ومقارنته بمثيله في البنوك الإسلامية، كما سيتم استخدام المنهج الاستقرائي في تفسير العلاقة بين كفاية رأس المال والربحية في البنوك نظريا، بالإضافة إلى منهج دراسة الحالة في الجانب التطبيقي بحيث سيتم تناول عينتين لدراسة حالتيهما، وذلك باستخدام التحليل الاقتصادي القياسي "نموذج الانحدار" تارة، والاعتماد على السلاسل الزمنية وعلى البيانات المقطعية تارة أخرى (Panel Data)، بالإضافة للاستعانة ببرنامج SPSS إصدار 22 للقيام بالإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة، وبرنامج Eviews9 لمحاولة تقدير النموذج المختار ومن ثم إجراء الاختبارات اللازمة، وبرنامج Excel 2007، ومما يمكن ملاحظته على منهجية هذه الدراسة، هو الابتعاد قدر الإمكان عن الخوض في المسائل الفقهية، وذلك على اعتبار أن الدراسة اقتصادية في الأساس.

أهداف البحث:

نسعى من خلال هذه الدراسة إلى معرفة أثر التقيد بكفاية رأس المال على ربحية البنوك الإسلامية، بالإضافة لتحقيق مجموعة من الأهداف أهمها:

- ✓ الوقوف على أساليب قياس كفاية رأس المال في البنوك في ضوء اتفاقيات بازل، وجوانب الاختلاف مع البنوك الإسلامية في ضوء الخصائص الوظيفية لهذه الأخيرة؛
- ✓ تحديد الأثر المفترض لتطبيق معيار كفاية رأس المال على ربحية البنوك نظريا؛
- ✓ التعرف على أهم التحديات التي تواجه البنوك الإسلامية في الجزائر لاسيما في ما يتعلق بكيفية حساب نسبة كفاية رأس المال، وقياس أثر تطبيق كفاية رأس المال على ربحيتها؛
- ✓ قياس أثر تطبيق كفاية رأس المال على ربحية البنوك الإسلامية عينة الدراسة (البنوك الإسلامية غير الجزائرية).

أهمية البحث:

بما أن اتفاقية بازل لقياس كفاية رأس المال لم تتوجه أساسا للبنوك الإسلامية، فإن هذه الدراسة تأتي محاولة لتحليل أثر التقيد بهذا المعيار في هذه البنوك، نظرا للدور الذي تلعبه كفاية رأس المال في استقرار القطاع المصرفي، والذي ينعكس بدوره على ربحية هذا القطاع والتي تعد من أهم مؤشرات النجاح، ومن أهم عوامل زيادة ثقة المساهمين، العملاء والمستثمرين، والذي ينعكس إيجابا على الاقتصاد القومي ككل، ومن هنا تنبع أهمية هذا الموضوع.

مبررات اختيار الموضوع:

يعود اختيار بحثنا في هذا الموضوع لعدة أسباب أهمها:

أ/ أسباب موضوعية:

- ✓ الاهتمام المتزايد من قبل الباحثين والقائمين على إدارة البنوك بمجال تحقيق نسبة كفاية رأس المال أعلى، خاصة بعد الأزمة المالية لسنة 2008، والتي أسفرت عن إفلاس العديد من البنوك على مستوى العالم؛
- ✓ النقص في مثل هذه الدراسات المتعلقة بكفاية رأس مال البنوك الإسلامية في ظل العمل بمعايير نظام مصرفي تقليدي ومدى تأثيرها على هذه البنوك.

ب/ أسباب ذاتية:

- ✓ تتعلق بميول الباحثة وبتخصصها كطالبة في الدراسات المالية، ورغبتها في معالجة المواضيع المتعلقة بالمصرفية الإسلامية.

حدود الدراسة:

ومن أجل بلوغ الأهداف المتوخاة من الدراسة، فقد تمّ تقييد حدودها المكانية والزمنية كما يلي:

أ/ الحدود المكانية:

سيختص هذا البحث في تناوله لعينتين للدراسة، الأولى تختص بحالة الجزائر والممثلة في البنكين الإسلاميين الوحيدين فيها (بنك البركة الجزائري ومصرف السلام –الجزائر)، أما الثانية فتتعلق بعينة من البنوك الإسلامية غير الجزائرية وهي: خمسة بنوك في ماليزيا، بنكين في السودان وثلاثة بنوك في الإمارات العربية المتحدة.

ب/ الحدود الزمنية:

سنعتمد لمعالجة إشكالية هذه الدراسة على البيانات المالية المستقاة من التقارير السنوية للبنوك محل الدراسة وذلك خلال الفترة الزمنية الممتدة ما بين سنة 2010 وسنة 2016.

خطة وهيكل البحث:

قمنا بتقسيم هذه الدراسة إلى قسمين، بحيث اشتمل القسم الأول على فصلين نظريين، أما الثاني فيحتوي على فصلين تطبيقيين، تسبقهم مقدمة تشتمل على مختلف أبعاد الموضوع وإشكاليته، وتعقبهم خاتمة تتضمن نتائج الدراسة ومجموعة من التوصيات على ضوء ما تم التوصل إليه، وأخيرا أفاق البحث.

وجاءت فصول هذه الأطروحة على النحو التالي:

القسم النظري:

- الفصل الأول المعنون بالإطار النظري لكفاية رأس المال في البنوك والذي يحتوي على مبحثين، في المبحث الأول تم عرض مفاهيم عامة حول كفاية رأس المال وأهم تطوراتها، أما في المبحث الثاني فقد

تناولنا فيه كفاية رأس المال في البنوك الإسلامية مقارنة بالبنوك التقليدية والذي عالج موضوع كفاية رأس المال في البنوك الإسلامية ومن ثم إجراء مقارنة عامة لكفاية رأس المال بين البنوك التقليدية والإسلامية.

- الفصل الثاني والمعنون بالدراسات السابقة حول كفاية رأس المال وعلاقتها بالربحية والذي اشتمل على مبحثين، بحيث تم عرض الدراسات السابقة في المبحث الأول، ثم مناقشتها في المبحث الثاني، إضافة إلى ما يميز الدراسة الحالية.

القسم التطبيقي:

- الفصل الثالث تحت عنوان الخطوات الأولية للدراسة التطبيقية، بحيث يشتمل هو الآخر على مبحثين، بحيث يتم في المبحث الأول عرض منهجية الدراسة من حيث إجراءاتها وخطوات إنجازها، بالإضافة إلى قاعدة بيانات الدراسة مع تقديم لعينتها، يلي ذلك تحليل لمتغيرات الدراسة من خلال تحليل وصفي لهذه الأخيرة، ثم تحليل درجة الارتباط بين المتغيرات باستخدام معامل بيرسون للارتباط.
- الفصل الرابع المعنون بدراسة تطبيقية لأثر كفاية رأس المال على ربحية البنوك الإسلامية، والذي ارتأينا تقسيمه إلى ثلاثة مباحث، بحيث نتناول في المبحث الأول تقديم عرض حول تطور نسبة كفاية رأس المال وفقا للتنظيم الجزائري، ثم القيام بمحاولة بناء نماذج لتأثير كفاية رأس المال على مؤشرات ربحية البنوك الإسلامية في الجزائر، أما المبحث الثاني فقد خُصص لعرض نتائج اختبار نماذج علاقة تأثير كفاية رأس المال على مؤشرات ربحية عينة البنوك الإسلامية (غير الجزائرية) باستخدام نماذج البانل، أما المبحث الأخير فيتناول مناقشة وتفسير للنتائج المتوصل إليها من خلال البحث عن العوامل التي ساهمت أو أثرت في نتائج الدراسة، ونختم هذا المبحث بمقاربة نتائج الدراسة التطبيقية مع فرضيات الدراسة.

صعوبات البحث:

نشير هنا لمجموعة من الصعوبات والتي واجهتنا أثناء إعداد هذا البحث، سواء من الناحية النظرية أو التطبيقية، نذكر منها:

- ✓ ندرة المراجع التي تربط بين كفاية رأس المال وأداء أو ربحية البنوك؛

- ✓ عدم الالتزام بنشر البيانات المحاسبية وميزانيات البنوك الجزائرية، ما أثّر على اختيارنا في ما يخص عينة الدراسة في الجزائر؛
- ✓ عدم التقيد بنشر المعلومات في وقتها والتأخر الملاحظ في إعداد تقارير النشاطات السنوية من طرف بعض البنوك؛
- ✓ صعوبة الحصول على نسبة كفاية رأس المال للبنوك الجزائرية، وذلك لعدم التصريح بها في التقارير السنوية، وصعوبة الحصول عليها بالطرق الأخرى؛
- ✓ قصر المدة الزمنية الممنوحة لانجاز هذا البحث.

القسم الأول:

الأدبيات النظرية والتطبيقية

- الإطار النظري لكفاية رأس المال في البنوك
- الدراسات السابقة حول كفاية رأس المال وعلاقتها بالربحية

الفصل الأول:

الإطار النظري لكفاية رأس المال في البنوك

- ✓ مفـــاهيم عامـــة حـــول كفايـــة رأس المال وأهم تطوراتها
- ✓ كفايـــة رأس المـــال فـــي البنـــوك الإسلامية مقارنة بالبنوك التقليدية

تمهيد:

يعتبر موضوع كفاية رأس المال من أبرز المواضيع التي لاقت اهتماما كبيرا من طرف المصرفيين ومسيري البنوك، نظرا لصغر حجم رأس مال البنك من جهة، وتزايد المخاطر المحيطة به من جهة ثانية، الأمر الذي يقلل من ثقة المودعين، ما دفع بالبنوك العالمية لتطوير قدرتها التنافسية لمواجهة تلك المخاطر، وكان نتاج ذلك بداية التفكير في إيجاد معايير عالمية.

سوف نحاول في هذا الفصل التطرق إلى موضوع كفاية رأس المال من خلال مبحثين:

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول كفاية رأس المال وأهم تطوراتها؛

المبحث الثاني: كفاية رأس المال في البنوك الإسلامية مقارنة بالبنوك التقليديةوأثرها على الربحية في البنوك.

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول كفاية رأس المال وأهم تطوراتها

تتميز البنوك بكفاية رأس المال عن بقية المؤسسات الاقتصادية، فبرغم من صغر حجم رأس مال البنك إلا أنه يعد صمام أمان لحماية أموال المودعين، وعليه سنتطرق في هذا المبحث إلى مفهوم كفاية رأس المال وتطور حسابها تاريخيا كمطلب أول، ثم سنتعرف على لجنة بازل، ظروف نشأتها وأهدافها كمطلب ثان وأخيرا كمطلب ثالث نتطرق لحساب كفاية رأس المال حسب مقررات بازل.

المطلب الأول: مفهوم كفاية رأس المال وتطور حسابها تاريخيا

سنتناول في هذا المطلب من خلال الفرع الأول رأس مال البنك ووظائفه، ثم التطرق إلى كفاية رأس المال فيه وأهمية هذه الأخيرة فيه، ومن خلال فرع ثان خصص لتطور حساب كفاية رأس المال تاريخيا.

الفرع الأول: مفهوم كفاية رأس المال

يعتبر حجم رأس مال البنك أصغر عنصر في مصادر أموال البنك، وهذا راجع لطبيعة عمل البنك، إذ يمثل دور الوسيط بين أصحاب العجز وأصحاب الفائض، وعليه فالبنك يعمل على المتاجرة بأموال الغير، رغم ذلك تحظى نسبة كفاية رأس المال بأهمية كبيرة نظرا لاعتبارها صمام أمان بالنسبة للمودعين من هنا وجب علينا التعرف على رأس مال البنك، وظائفه ثم كفاية رأس المال، وأهميتها لدى البنوك.

أولا: مفهوم رأس مال البنك

- رأس مال البنك هو القيمة التي تتجاوز بها أصوله إجمالي ديونه، كما يعتبر بمثابة حماية ضد الخسائر محتملة الوقوع[1].
- رأس المال عبارة عن مجموع قيم الأسهم العادية مضافا إليها الاحتياطات والأرباح المحتجزة والمخصصات، أو هو مجموع الأموال التي يحصل عليها البنك من أصحاب المشروع، بذلك يتكون رأس مال البنك من رأس المال المدفوع والاحتياطات الخاصة لتدعيم الموارد الذاتية ومواجهة الخسائر[2].

[1]- أحمد قارون، " **مدى إلتزام البنوك الجزائرية بتطبيق كفاية رأس المال وفقا لتوصيات لجنة بازل**"، مذكرة ماجستير، جامعة سطيف، الجزائر، 2012-2013، ص: 50.

[2]- دريد كامل أل شبيب، " **إدارة البنوك المعاصرة**"، الطبعة الأولى، دار المسيرة، الأردن، 2012، ص: 153.

ثانيا: وظائف رأس مال البنك[1]

تتمثل أهم وظائف رأس مال البنك في مايلي:

أ- قاعدة لنمو وتطور البنوك؛

ب- حماية الودائع بأنواعها وحماية الدائنين؛

ت- الحصول على الأصول الثابتة؛

ث- امتصاص وتغطية الخسائر غير المتوقعة؛

ج- تدعيم ثقة المودعين والسلطات الرقابية في قدرة البنك على مواجهة المشكلات؛

ح- تمثيل المالكين في إدارة البنك.

وباختصار يؤدي رأس مال البنك ثلاث وظائف أساسية على مستوى المؤسسة البنكية وهي[2]:

-امتصاص الخسائر غير المتوقعة أو قليلة الاحتمال؛

- طمأنة المودعين؛

- القيام بالاستثمارات اللازمة للانطلاق وتطوير نشاطات مربحة بالنسبة للبنك.

ثالثا: مفهوم كفاية رأس مال البنك (ملاءة البنك)

الملاءة لغة[3]: مأخوذة من ملأ الشيء يملؤه، فهو مملوء.

الملاءة اصطلاحا: هي الغنى والسعة.

الكفاية لغة[4]: مأخوذة من كفى يكفي كفاية إذا قام بالأمر.

---

[1]- ميرفت علي أبو كمال، " **الإدارة الحديثة لمخاطر الائتمان في المصارف وفقا للمعايير الدولية بازل 2**"، دراسة تطبيقية على المصارف العاملة في فلسطين، مذكرة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2007، ص: 29.

[2]- عبد الرزاق خليل، أحلام بوعبدلي،" **الصناعة المصرفية العربية وتحديات اتفاقية بازل 2**"، متاح على الموقع:
www.majalisna.com/bulletin/index.php?ubb=showflatnumber=,consulté le 28/05/2016.

[3]- أبو الفضل جمال الدين بن منظور، " **لسان العرب**"، الطبعة الثالثة، المجلد: 12،دار صادر، بيروت، 1414هـ، ص: 158.

[4]- مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز أبادي، " **القاموس المحيط**"، الطبعة الثامنة، مؤسسة الرسالة، لبنان، 2005، ص: 1328.

الكفاية اصطلاحا[1]: فتستعمل للدلالة على الأداء أو العمل الذي يمثل الحد الأدنى اللازم لتحقيق هدف ما،

أما كفاية رأس المال الخاصة بالبنك" الكفاية المصرفية"فتعرف كما يلي[2]:

هي نسبة رأس مال البنك إلى مخاطره، وهو مصطلح يوضح العلاقة بين مصادر رأس مال البنك والمخاطر المحيطة بموجوداته وأي عمليات، وتعتبر هذه النسبة أداة لقياس ملاءة البنك أي قدرته على تسديد التزاماته ومواجهة خسائر قد تحدث في المستقبل.

وقد استعمل مفهوم كفاية رأس المال (بالفرنسية Adéquation du capital) و(بالانجليزية Capital Adequacy)،بهذا المصطلح نظرا لصغر حجم رأس المال عند البنوك التجارية خاصة، وذلك لأن عملها الأساسي يتمثل في الوساطة المالية بين أصحاب الفائض المالي وأصحاب العجز منه،وبالتالي فهي تعتمد في عملها على أموال الغير أكثر من اعتمادها على أموالها الخاصة، ولكن تبقى تلك الأموال الخاصة هي المصدر الأساسي لتعويض أي خسائر قد تلحق بأموال المودعين[3].

رابعا: أهمية كفاية رأس المال لدى البنوك

يتضح جليا مما سبق تقديمه أن رأس المال له أهمية بالغة داخل البنك وتتجلى هذه الأهمية عند كفايته وعليه ندرج في النقاط التالية أهمية كفاية رأس المال[4]:

- ✓ كفاية رأس المال تمثل صمام الأمان الذي يجنب البنوك الوقوع في أزمات مالية؛
- ✓ كفاية رأس المال تساعد على تحقيق نوع من التوازن بين المخاطر التي يتوقعها البنك وحجم رأس المال؛
- ✓ كفاية رأس المال تعد مصدر ثقة لدى المودعين الحاليين أو المستقبليين؛

[1]– حسين سعيد، "**كفاية رأس المال في المصارف الإسلامية، في الواقع وسلامة التطبيق**"، المؤتمر الدولي الأول للمالية الإسلامية، الأردن، 2014، ص: 07.

[2]– موسوعة ويكيبيديا (مفهوم كفاية رأس المال)، على الموقع http://ar.wikipedia.org/wiki/نسبة-كفاية- رأس- المال، تاريخ الاطلاع: 16-04-2016.

[3]– سليمان ناصر، "**كفاية رأس المال للبنوك الإسلامية الجزائرية، تشخيص الواقع ومقترحات للتطوير**"، الملتقى الدولي الثاني للصناعة المالية الإسلامية، الجزائر، يومي 0809 ديسمبر 2013، ص: 02.

[4]– مونه يونس، " **تحقيق كفاية رأس المال في البنوك التقليدية والإسلامية، بين الرفع من رأس المال والتحكم في المخاطر**"، مذكرة ماجستير، ورقلة، 2015، ص : 25.

✓ معيار كفاية رأس المال من أهم المعايير المستعملة في تقييم البنوك إضافة إلى معايير أخرى تحت نظام يطلق عليه نظام CAMELS* ، فكلما كانت كفاية رأس المال كبيرة كلما رفع ذلك من تصنيف البنك.

الفرع الثاني: تطور حساب كفاية رأس المال تاريخيا

مرت كيفية حساب كفاية رأس مال البنوك بعدة تطورات عكست التطور الحاصل في النظام المصرفي ككل وذلك وفق مؤشرات أو نسب مالية كما يلي:

أ- معدل قدرة البنك على رد الودائع[1]:

أي النسبة المئوية لرأس المال الممتلك إلى مجموع الودائع، أو عدد مرات مجموع الودائع إلى رأس المال الممتلك. يقيس هذا المعدل قدرة البنوك على رد الودائع من رأسمالها، ويعتبر من أشهر المقاييس وأقدمها انتشارا في الحياة المصرفية، وقد كانت القاعدة المتبعة في الولايات المتحدة بهذا الخصوص منذ سنة 1942 تنص على عدم زيادة الودائع على عشرة أمثال رأس المال الممتلك، أي عدم النزول عن نسبة 10% كحد أدنى.

من أهم المآخذ على هذه النسبة إهمالها مجموع ونوعية الأصول التي تستخدم فيها الودائع(كيفية استخدام الودائع أي نوعية الأصول).

ب- رأس المال/ إجمالي الأصول:

وهي النسبة المئوية لرأس المال الممتلك إلى مجموع الأصول أو نسبة (عدد مرات) مجموع الأصول إلى رأس المال الممتلك (مجموع حقوق الملكية)، وقد تم اللجوء إلى هذا المقياس كبديل مفترض بسبب قصور المقياس السابق في الحكم على كفاية رأس المال في حجم ونوعية الأصول المستثمرة في البنك وذلك من خلال قسمة رأس مال البنك على إجمالي موجوداته والتي تشمل كافة أوجه الاستثمار والتوظيفات المختلفة للأموال، والتي تتضمن

*- نظام CAMELS: نظام تقييم البنوك يرتكز على ستة عناصر وهي:Capital adequacy كفاية رأس المال، Assets quality نوعية الأصول، Management quality نوعية الإدارة، Earnings performance أداء الربحية،Liquidity السيولة، Sensitivity to market risk الحساسية لمخاطر السوق.

[1]- محمد سعيد أنور سلطان، " **إدارة البنوك**"، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2005، ص: 205.

عادة بعض الأصول المحفوفة بالمخاطر مما يجعل منها مقياسا أفضل للوقوف على أية طوارئ غير متوقعة قد تواجه البنك[1].

غير أن ما يؤخذ عليه هو اعتماده على "مجموع الأصول" دون تمييز بين أنواعها المختلفة.

ج/ رأس المال/ الأصول الخطرة[2]:

هي نسبة (عدد مرات) الأصول ذات المخاطرة إلى رأس المال الممتلك، ويعتبر تطورا للمقياس السابق وعليه فهذا المقياس يستثني من مجموع الأصول تلك التي تعتبر عديمة المخاطر أو ذات مخاطر قليلة.

ويتم حساب هذه النسبة بقسمة رأس مال البنك على الأصول ذات الطبيعة الاستثمارية التي تنطوي على مخاطر عالية بطبيعتها.

كما يعاب على هذه النسبة إغفالها لدرجات المخاطرة المختلفة في أصول البنوك، حيث تعامل تلك الأصول الخطرة بنفس المعاملة مع إهمالها أيضا لما يحدث خارج قائمة المركز المالي.

المطلب الثاني: ظروف نشأة لجنة بازل وأهدافها

سنتطرق في هذا المطلب لأسباب أو ظروف نشأة لجنة بازل كفرع أول ولأهداف هذه الأخيرة كفرع ثان.

الفرع الأول: ظروف نشأة لجنة بازل

تعتبر الفترة من 1974 إلى 1980 فترة مخاض حقيقي للتفكير العلمي في إيجاد صيغة عالمية لكفاية رأس المال، فما حدث من انهيار لبعض البنوك خلال هذه السنوات، وتفاقم أزمة المديونية الخارجية للدول النامية، وازدياد حجم الديون المشكوك في تحصيلها التي منحتها البنوك العالمية لهذه الدول ونسبتها، أظهر مخاطر جديدة لم تكن معروفة.

ففي جوان 1974 تم الإعلان عن إفلاس Herstatat Bank في ألمانيا، الذي كانت له معاملات ضخمة في سوق الصرف الأجنبية وسوق مابين البنوك، مما تسبب في خسائر بالغة للبنوك الأمريكية والأوروبية المتعاملة معه،

[1]- تهاني محمود محمد الزعابي، **"تطوير نموذج لاحتساب كفاية رأس المال للمصارف الإسلامية في إطار مقررات لجنة بازل"**، مذكرة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، 2008، ص: 51.

[2]- نفس المرجع السابق، ص: 52.

وفي نفس السنة أفلس Franklin National Bank وهو من البنوك الأمريكية الكبيرة وهو ما أثبت أن البنوك الأمريكية الكبيرة ليست بمنأى عن خطر الإفلاس والانهيار[1].

قامت السلطات الإشرافية في أقطار مجموعة الدول الصناعية العشرة الكبرى(Group of ten) (وهي: بلجيكا، كندا، فرنسا، ألمانيا، إيطاليا، اليابان، هولندا، السويد، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة الأمريكية، لوكسمبورغ، سويسرا) بتشكيل لجنة من خبراء السلطات النقدية والبنوك المركزية في هذه الدول، تجتمع عادة في مقر بنك التسويات الدولية Bank of International Settlements (BIS) بمدينة بال السويسري، وبها تقع أمانتها العامة، لذلك سميت هذه اللجنة باسم " لجنة بازل للإشراف المصرفي " Basel Committee on bank Supervision"، عرفت توصياتها بمقررات لجنة بازل، وكان ذلك سنة1975[2].

الفرع الثاني: أهداف لجنة بازل

يمكن القول بأن الأهداف الأساسية لاتفاقية بازل تتلخص في النقاط التالية[3]:

- ✓ المساهمة في الحفاظ على استقرار النظام المصرفي العالمي؛
- ✓ وضع البنوك الدولية في أوضاع تنافسية متكافئة من خلال إزالة الفروق في المتطلبات الرقابية الوطنية بشأن رأس مال المصرفي إذ تشكل تلك الفروق مصدر رئيسي للمنافسة غير العادلة بين البنوك؛
- ✓ تحسين الأساليب التقنية للرقابة على أعمال البنوك.

المطلب الثالث: تطور حساب كفاية رأس المال حسب مقررات بازل

بعد التعرف على لجنة بازل للرقابة المصرفية والأهداف التي تسعى إلى تحقيقها من خلال إصدار معايير للرقابة المصرفية، وجب التعرف على طريقة حساب هذا المعدل، فكفاية رأس المال حسب مقرراتها شهدت ثلاث محطات للتطوير والتعديل بدءا من بازل 1 ثم تعديلاتها مرورا ببازل2 وأخيرا بازل3، وهذا ما سنتطرق له في هذا المطلب من خلال ثلاث فروع أساسية.

---

[1]- فائزة لعراف، **"مدى تكيف النظام المصرفي الجزائري مع معايير لجنة بازل"**، مذكرة ماجستير، جامعة المسيلة، 2010، ص- ص: 44-45.

[2]- سليمان ناصر، **" النظام المصرفي الجزائري واتفاقيات بازل"**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، العدد 06، 2006، ص: 152.

[3]- سمير آيت عكاش، **" تطورات القواعد الاحترازية للبنوك في ظل معايير لجنة بازل ومدى تطبيقها من طرف البنوك الجزائرية"**، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2012-2013، ص: 31.

الفرع الأول: حساب كفاية رأس المال وفق مقررات بازل1

وافق مجلس محافظي البنوك للدول الصناعية في جويلية1988 على تقرير لجنة بازل وقد تضمن التقرير اقتراح معيار موحد لكفاية الأموال الخاصة، أطلق عليه معيار "كوك" "Ratio Cooke*"، وبناءا على ذلك أقرت اتفاقية بازل على أنه يجب على كافة البنوك العاملة على المستوى الدولي الالتزام بأن تصل نسبة رأس مالها إلى مجموع أصولها الخطرة بعد ترجيحها بأوزان المخاطرة الائتمانية إلى 8% كحد أدنى مع نهاية سنة 1992.

وعلى ضوء هذه الاتفاقية حول كفاية رأس المال عرفت إدارة المخاطر قدرا من التناسق والانسجام في أداء الرقابة المصرفية، وأصبح من المتعارف عليه أن تقييم ملاءة البنوك التي تقوم بمعاملات دولية يرتبط بمدى استيفائها للحد الأدنى لكفاية رأس المال، حيث تظهر أهميته كمقياس لملاءة البنك وسلامته، وباعتباره كمعيار دولي لتنظيم وضبط سلامة البنوك وتوفير جو من المنافسة العادلة[1].

أولا: مكونات رأس المال

قامت مقررات لجنة بازل عل أساس تصنيف دول العالم إلى مجموعتين من حيث أوزان المخاطر الائتمانية وهما[2]:

- المجموعة الأولى: ويطلق عليها دول OCDE وتضم مجموعة الدول كاملة العضوية في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بالإضافة إلى المملكة العربية السعودية وسويسرا، ينظر إلى هذه الدول على أنها ذات مخاطر أقل من باقي دول العالم.
- المجموعة الثانية: وتضم باقي دول العالم وينظر إلى هذه الدول على أنها دول ذات مخاطر أعلى من المجموعة الأخرى.

وتتحدد نسبة كفاية رأس المال حسب اتفاقية بازل الأولى وفقا لما يلي:

❖ (في البسط) يتكون رأس المال من شريحتين:

أ/ رأس المال الأساسي (القاعدي) Core Capital

*- "كوك" هو رئيس لجنة بازل في الفترة 1974 إلى 1988.

[1]- عبد الحميد عبد المطلب، " **العولمة واقتصاديات البنوك**"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001، ص: 84.

[2]- لعراف فائزة، "**مدى تكيف النظام المصرفي الجزائري مع معايير لجنة بازل**"، مرجع سبق ذكره، ص-ص: 55-56.

والذي يمثل الشريحة الأولى من رأس مال البنك وتشمل (حقوق المساهمين+ الاحتياطات المعلنة+ الأرباح غير الموزعة أو المحتجزة)-(القيم المعنوية+ الاستثمار في البنوك والمؤسسات المالية التابعة).

ب/ رأس المال المساند (التكميلي) Supplementary Capital

ويمثل الشريحة الثانية وتشمل(احتياطيات غير معلنة*+ احتياطيات إعادة تقييم الأصول+ مخصصات لمواجهة مخاطر عامة أو خسائر القروض+ القروض المساندة**+ أدوات رأسمالية أخرى التي تجمع بين خصائص حقوق المساهمين والقروض.

كما وضعت اللجنة محددات (شروط) لرأس المال الأساسي والتكميلي لحساب كفاية رأس المال وهي كالآتي[1]:

- ✓ مجموع رأس المال التكميلي لا يتعدى 100% من مجموع رأس المال الأساسي، بهدف العمل على تدعيم عناصر هذا الأخير، بصفة مستمرة باعتبارها الممثلة لحقوق المساهمين التي تعد خط الدفاع ضد أي خسائر قد تمس حقوق المودعين؛
- ✓ إخضاع احتياطيات إعادة تقييم الأصل إلى خصم بنسبة 55% من قيمتها للتحوط من مخاطر تذبذب أسعارها في السوق؛
- ✓ المخصصات العامة للديون يجب أن لا تزيد عن 1.25% من الأصول والالتزامات العرضية المرجحة بأوزان مخاطر كونها لا ترقى إلى درجة حقوق المساهمين؛
- ✓ أن يكون الحد الأقصى للقروض المساندة 50% من رأس المال الأساسي، بغية عدم التركيز على هذه القروض.

❖ (في المقام): فيتكون من توظيفات الأموال المختلفة للبنك مرجحة حسب نوع الأصول وحسب الدول الموظف فيها تلك الأموال، والترجيح يتم بإعطاء الأصول أوزان تتراوح مابين: 0 %، 20 %، 50 %، 100% حسب جودة الأصول.

*- وهي الاحتياطيات التي تتم من خلال حساب الأرباح والخسائر دون أن تظهر ضمن عناصره عند الإفصاح عن بياناته من خلال النشر في الصحف وذلك بشرط أن تكون مقبولة من السلطة الرقابية، وتختلف هذه الاحتياطيات عما يسمى بالاحتياطيات السرية التي لا تظهر لها قيمة بالميزانية والتي تنشأ نتيجة تقييم الأصول بأقل من قيمتها الجارية.

**- وهي تأخذ شكل سندات بأجل محدد ومن خصائصها أن ترتيب سدادها في حالة إفلاس البنك يأتي في مرتبة تلي حقوق المودعين بالبنك وقبل سداد ما قد يستحق للمساهمين بشرط أن يزيد آجالها عن 5 سنوات على أن يخصم 20% من قيمتها كل سنة من السنوات الخمس الأخيرة من أجلها.

[1]-Basel committe on banking supervision, International convergence of capital measurement and capital standards, July, 1988, p: 17.

وقد أعطت لجنة بازل أصول الدول الغنية أوزانا صفرية أو قريبة من الصفر باعتبارها معدومة أو قليلة المخاطر، وتزداد أوزان الأنواع الأخرى من الأصول بزيادة المخاطر فيها وفق جداول معينة تم اعتمادها لهذا الغرض، وكلما زادت الأوزان زاد المقام وبالتالي انخفضت النسبة[1].

تحسب أوزان المخاطرة بالنسبة للأصول كما يلي:

جدول(1-1): الأوزان الترجيحية للعناصر داخل الميزانية حسب مقررات لجنة بازل

درجة المخاطرة	طبيعة الأصول
%0	• النقدية؛ • المطلوبات من الحكومة والبنوك المركزية بالعملة المحلية • المطلوبات من دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنميةOECDوبنوكها المركزية، لاسيما المطلوبات المعززة بضمانات نقدية من طرفها و بضمانات أوراق مالية أو مضمونة من قبل حكوماتها المركزية
من 10 % إلى 50 % (حسب تقدير السلطات المعنية)	• المطلوب من هيئات القطاع العام المحلية (حسبما يتقرر محليا)
% 20	• المطلوبات من بنوك التنمية الدولية و بنوك دول منظمة OECD + النقدية رهن التحصيل .
% 50	• قروض مضمونة برهونات عقارية و يشغلها ملاكها .
% 100	• جميع الأصول الأخرى بما فيها القروض التجارية؛ • مطلوبات من قطاع خاص؛ • مطلوبات من خارج منظمةOECD و يبقى على استحقاقها ما يزيد عن عام؛ • مطلوبات من شركات قطاع عام اقتصادية؛ • مساهمات في شركات أخرى؛ • جميع الموجودات الأخرى .

Source :BIS The new Basel capital Accord, secretarial & the basel committee on banking supervision, january, 2001, p : 03.

تحسب أوزان المخاطرة بالنسبة للالتزامات العرضية (التعهدات خارج الميزانية) كما يلي[1]:

[1]- دريد كامل أل شبيب، " **إدارة البنوك المعاصرة**"، مرجع سبق ذكره، ص: 307.

يتم ضرب قيمة الالتزام في معامل ترجيح الخطر، ثم يتم ضرب الناتج في معامل الترجيح للالتزام الأصلي (المدين) أو المقابل له في أصول الميزانية.

ومعاملات الترجيح للتعهدات خارج الميزانية هي كالآتي:

الجدول رقم(1-2):معاملات الترجيح للتعهدات خارج الميزانية حسب مقررات لجنة بازل

درجة المخاطرة	الالتزامات العرضية
%100	بنود مثيلة للقروض(الضمانات العامة للقروض)
%50	بنود مرتبطة بمعاملاتحسن الأداء(خطابات الضمان، تنفيذ عمليات مقاولات أوتوريدات)
%20	بنود مرتبطة بمخاطر قصيرةالأجل تتم بالتصفية الذاتية(الاعتمادات المستندية)

Source : The new Basel capital accord.op.cit.p :31.

يصبح معدل كفاية رأس المال حسب مقررات لجنة بازل كما يلي:

$$\text{نسبة كفاية رأس المال} = \frac{\text{رأس المال (الشريحة 1+الشريحة2)}}{\text{مجموع التعهدات والالتزامات بطريقة مرجحة الخطر}} * 100\% \geq 8\%$$

ثانيا: التعديلات التي أدخلت على اتفاقية بازل1

لقد خضعت اتفاقية بازل منذ عام 1995 وحتى عام 1998 للعديد من التعديلات وهذا مرتبط بالتطورات التي عرفتها البنوك والسوق بصفة عامة، وعليه يمكن اختصار هذه التعديلات في النقاط التالية:

[1]- سليمان ناصر، " **النظام المصرفي الجزائري واتفاقيات بازل**"، مرجع سبق ذكره، ص : 154.

1/ إدراج مخاطر السوق[1]: في أفريل 1995 قررت لجنة بازل طرح مجموعة مقترحات لحساب كفاية رأس المال بإدراج مخاطر السوق والتي تعرف بأنها مخاطر الخسارة داخل وخارج الميزانية العمومية للبنك نتيجة تقلبات أسعار الفائدة، أسعار الصرف وأسعار الأصول في السوق، ومع تلقي الملاحظات وإدخال التعديلات عليها أصبحت جاهزة للتطبيق في سنة 1998.

كما سمحت اللجنة للبنوك بأن تختار بين الصيغة التنظيمية التي وضعتها اللجنة لقياس مخاطر السوق، منها القيمة المقدرة للمخاطر(VARValue at risk)، والنماذج الداخلية*الخاصة بكل بنك على حدة، إضافة إلى مقاييس كمية ونوعية أخرى، والتي يضعها لمواجهة مخاطره السوقية.

2/ **إضافة شريحة ثالثة**[2]: أكدت لجنة بازل أنه على البنوك إضافة شريحة من القروض المساندة قصيرة الأجل كشريحة ثالثة لتغطية جزء من مخاطر السوق، والتي يشترط أن تكون لها فترة استحقاق أصلية لا تقل عن سنتين وتكون في حدود 250% من رأس مال البنك من الطبقة الأولى، وأن يكون صالحا لتغطية المخاطر السوقية فقط، كما يجوز استبدالها بعناصر من الشريحة الثانية في حدود 250%.

وفق هذا التعديل فإنه عند حساب نسبة رأس المال الإجمالية للبنك يتم إيجاد صلة رقمية بين مخاطر الائتمان ومخاطر السوق عن طريق ضرب مقياس المخاطرة السوقية في 12.5، ثم إضافة الناتج إلى مجموع الأصول المرجحة بأوزان المخاطرة[3]، وبالتالي تصبح إذن العلاقة المعدلة لحساب كفاية رأس المال كما يلي:

---

[1]- حمزة عمي سعيد، "**دور التنظيم الاحترازي في تحقيق الاستقرار المصرفي ودعم التنافسية، دراسة حالة الجزائر خلال الفترة: 2003-2013**"، أطروحة دكتوراه، جامعة ورقلة، 2015-2016، ص: 50.

* للمزيد أنظر،سميرآيت عكاش، " **تطورات القواعد الاحترازية للبنوك في ظل معايير لجنة بازل ومدى تطبيقها من طرف البنوك الجزائرية**"، الفصل الأول، مرجع سبق ذكره.

[2]-CBCB.Vue d'ensemble de l'amendement à l'accord sur les fonds propres pour son extention aux risque de marché, comité de Bale sur le contrôle bancaire, janvier 1996,p : 08 en line : http://www.Bis.org/publ/bcbs23fr.pdf , consulté le 27/11/2016 à 21:04.

[3]- مفتاح صالح ورحال فاطمة، " **تأثير مقررات لجنة بازل 3 على النظام المصرفي الإسلامي**"، مداخلة مقدمة للمؤتمر العالمي للاقتصاد والتمويل الإسلامي، إسطنبول، تركيا، أيام 09-10 سبتمبر2013،ص: 05.

$$\text{نسبة كفاية رأس المال} = \frac{\text{إجمالي رأس المال (الشريحة 1+الشريحة2+ الشريحة3)}}{\text{الأصول المرجحة بأوزان المخاطرة + مقياس المخاطرة السوقية*12.5}} * 100\% \geq 8\%$$

ثالثا: تقييم اتفاقية بازل الأولى

نتج عن تطبيق معيار كفاية رأس المال بعض الجوانب الإيجابية وأخرى سلبية، سيتم تناول كل واحدة باختصار على حدة على النحو التالي:

أ/ **إيجابيات معيار كفاية رأس المال:** ساهم معيار كفاية رأس المال في تدعيم النقاط التالية:

1- الإسهام في دعم استقرار النظام المصرفي العالمي وإزالة التفاوت في قدرة البنوك على المنافسة؛

2- المساعدة على تنظيم عمليات الرقابة على معايير رأس المال في البنوك وجعلها أكثر واقعية[1]؛

3- أدى وجوب زيادة رأس مال البنك بزيادة حجم أصوله الخطرة إلى مضاعفة مسؤولية المساهمين من خلال الجمعيات العمومية في الرقابة على أعمال البنك واختيار أعضاء مجلس إدارة البنك بعناية، حتى لو اقتضى الأمر زيادة رأس مال البنك بمساهمات جديدة أو بقروض مساندة من المساهمين[2]؛

4- الالتزام بمعيار دولي كمعيار كفاية رأس المال يؤدي بسهولة للحكم على السلامة المالية للبنك مما يؤدي إلى جذب المودعين من جهة وسهولة المقارنة بين بنك وآخر من جهة ثانية.

ب/ **سلبيات معيار كفاية رأس المال:** على الرغم من المزايا والايجابيات السابقة لمعيار كفاية رأس المال، إلا انه توجد بعض الانتقادات الموجهة إليه والتي يتمثل أهمها فيما يلي:

[1]- ميساء محي الدين كلاب، " **دوافع تطبيق دعائم بازل 2 وتحدياتها، دراسة تطبيقية على المصارف العاملة في فلسطين**"، الجامعة الإسلامية، غزة ، فلسطين، 2007، ص: 35.

[2]- فائزة لعراف، " **مدى تكيف النظام المصرفي الجزائري مع معايير لجنة بازل**"، مرجع سبق ذكره، ص: 63.

1/ تبسيط شديد للمخاطر الفعلية المحيطة بالأصول المصرفية إذ تم اختصارها في مخاطر الائتمان فقط، ثم إضافة المخاطر السوقية بعد التعديل الخاص بسنة 1996 مع إهمال مخاطر مالية أخرى كمخطر السيولة، والمخاطر التشغيلية؛

2/إعطاء وضع مميز لمخاطر مديونيات حكومات وبنوك دول OECD بالرغم من أن بعضها يعاني من مشاكل اقتصادية مثل: تركيا واليونان[1]؛

3/ نظام أوزان المخاطر يشجع البنوك على امتلاك الأصول السائلة والشبه سائلة ذات المخاطر المنخفضة، وعدم رغبتها في الاستثمار في المشروعات الضخمة مثل المشروعات الصناعية ، البنية التحتية، الاستثمارات التكنولوجية... ذات درجة مخاطر عالية خاصة في ظل النظام الرأسمالي، ذلك ما يتعارض مع تحقيق التنمية في الدول النامية[2]؛

4/ لم تتمكن نسبة كوك من دمج التقنيات الجديدة لخفض المخاطر كحركية القروض وتوزيعها وعملية التوريق*والتي عرفت توسعا خلال السنوات الأخيرة[3]؛

5/ لم تشر إلى حالة المصارف الإسلامية رغم انتشارها في أغلب دول العالم، ورغم نقاط الالتقاء الكثيرة بين ما تطبقه المصارف الإسلامية وما تنادي به اللجنة[4].

الفرع الثاني: حساب كفاية رأس المال وفق مقررات بازل 2

نتيجة الانتقادات الموجهة لاتفاقية بازل1 والسلبيات التي نجمت عن التطبيق العملي لها، ونظرا للتطورات التكنولوجية السريعة في مجالي الإعلام والاتصال، وما نتج عنها من انفتاح الأسواق وتطور أساليب إدارة المخاطر، نشرت لجنة بازل في جوان1999 مقترحات أولية لإطار جديد لقياس كفاية رأس المال يحل محل اتفاقية عام 1988، قوبلت هذه المقترحات الجديدة بالعديد من الانتقادات والملاحظات ما أخّر صدورها بشكلها النهائي

[1]- ميساء محي الدين كلاب، " **دوافع تطبيق دعائم بازل 2 وتحدياتها، دراسة تطبيقية على المصارف العاملة في فلسطين**"، مرجع سبق ذكره، ص: 36.

[2]- مونه يونس، " **تحقيق كفاية رأس المال في البنوك التقليدية والإسلامية، بين الرفع من رأس المال والتحكم في المخاطر**"، مرجع سبق ذكره، ص: 37.

*- التوريق هو عبارة عن تقنية مالية تعنى بتحويل أصول مالية إلى أوراق مالية، تكتتب في السوق المالي من طرف مستثمرين وذلك بالمرور بمؤسسة متخصصة.

[3]- حمزة عمي السعيد، " **دور التنظيم الاحترازي في تحقيق الاستقرار المصرفي ودعم التنافسية**"، مرجع سبق ذكره، ص : 51.

[4]- الطيب لحيلح، "**كفاية رأس المال المصرفي على ضوء توصيات لجنة بال**"، بحث مقدم لملتقى الإصلاح المصرفي في الجزائر، جيجل، يونيو، 2005، ص: 17.

إلى غاية جوان 2004، وحدد لها أجل تطبيق يمتد إلى نهاية سنة 2006 كحد أقصى والذي أطلق عليه" بازل2"، ويهدف هذا التنظيم الجديد إلى تحقيق أربعة أهداف رئيسية وهي[1]:

- ✓ تطوير طرق قياس المخاطر المصرفية وإدارتها من خلال تطوير الأنظمة الداخلية لقياس المخاطر؛
- ✓ التوفيق ما أمكن بين حجم رأس المال المطلوب وحجم المخاطر التي يتعرض لها البنك؛
- ✓ زيادة درجة الشفافية بالنسبة للمخاطر التي يتعرض لها البنك، ووجوب توافر المعلومات الكافية في الوقت المناسب للمتعاملين حيث أنهم يشاركون البنك في المخاطر التي يتعرض لها؛
- ✓ دعم دور الجهات الرقابية ودور الأسواق للتحكم في مجموع المخاطر التي يتعرض لها البنك فعلا؛

ويمكن توضيح ذلك في الشكل التالي:

الشكل رقم (1-1): أوجه الاختلاف والتشابه بين بازل 1 وبازل 2

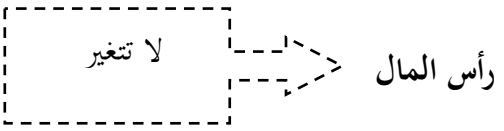

المصدر: ميرفت علي أبو كمال، " **الإدارة الحديثة لمخاطر الائتمان في المصارف وفقا للمعايير الدولية بازل 2**"، مرجع سبق ذكره، ص: 43.

وقد ارتكزت اتفاقية بازل 2 على ثلاثة دعائم أو أسس وهي موضحة في الشكل التالي:

[1]- عبد القادر بريش، " **إدارة المخاطر المصرفية وفقا لمقررات بازل 2 و3 ومتطلبات تحقيق الاستقرار المالي والمصرفي العالمي ما بعد الأزمة المالية العالمية**"، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 29، جامعة بسكرة، فيفري 2013، ص- ص: 34- 35. بتصرف.

شكل رقم (1-2): الدعائم الثلاثة لاتفاقية بازل 2

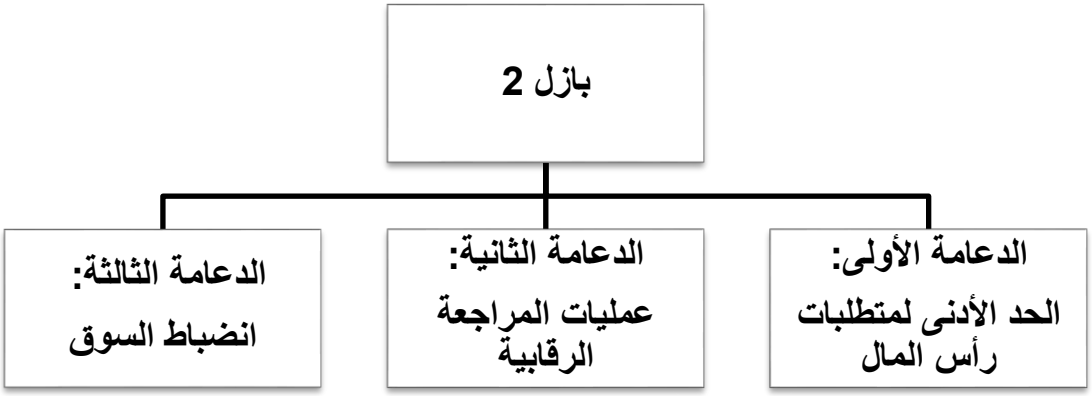

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بعض مراجع البحث.

وسنتناول هذه الدعائم بالتفصيل فيما يلي:

أولا: الدعامة الأولى: الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال:

خصصت لجنة بازل الركيزة أو الدعامة الأولى لمتطلبات رأس المال، حيث جعلت بذلك البنوك شريكة للجهات التنظيمية في عملية الرقابة، كما قامت ولأول مرة بإدراج مخاطر التشغيل، في حين أن حساب متطلبات رأس المال لمخاطر السوق لم تتغير، فإنها قد فصلت في قواعد حساب متطلبات رأس المال بالنسبة لمخاطر الائتمان.

ومنه تتمثل هذه المتطلبات في الحد الأدنى من رأس المال الواجب الاحتفاظ به لمواجهة مخاطر الائتمان، مخاطر السوق ومخاطر التشغيل.

1- مخاطر الائتمان:

يقصد بمخاطر الائتمان " احتمال عدم قدرة أو رغبة المقترض أو الطرف الثالث من القيام بالوفاء بالتزاماته في الأوقات المحددة للتسديد مما يؤدي إلى خسائر اقتصادية للبنك[1]".

[1]- ميساء محي الدين كلاب ، " **دوافع تطبيق دعائم بازل 2 وتحدياتها**"، مرجع سبق ذكره، ص: 43.

تقترح لجنة بازل أن يسمح للبنوك بالاختيار بين أسلوبين أو منهجين لحساب الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال الخاصة بالمخاطر الائتمانية، وهما: المدخل المعياري ومدخل التصنيف الداخلي[1].

1-1/ المدخل المعياري (SA) the standardized Approach[2]:

يعتمد هذا الأسلوب على ترجيح الأصول بأوزان للمخاطر وفق التقييم الائتماني(التصنيفات الائتمانية) من جانب مؤسسات التقييم الخارجية، إضافة لتوحيد طرق الحساب وجعلها أكثر عدالة مثل مؤسسة

*Standard &Poor's , Fitch IBCA, Moody's

بالإضافة نجد أن اتفاقية بازل 2 اقترحت جدولا يوضح أوزان المخاطر، بغض النظر إن كان المقترض، بنوك، أو حكومات، أو مؤسسات، مع الأخذ بعين الاعتبار أن الجدول هو المعمول به للتقييم في وكالة Standard & Poor's.

الجدول رقم(1-3): أوزان المخاطر حسب وكالة Standard &Poor's.

	الأصول					
	+AAA إلى -AA	+Aإلى -A	+BBBإلى -BBB	+BBإلى-B	أقل من-B	غير مصنفة
ديون الحكومة	%0	%20	%50	%100	%150	%100
البنوك	%20	%50	من 50% إلى 100%	%100	%150	من 50% إلى 100%
المؤسسات	%20	%50	%100	%100	%100	%150

المصدر: آسيا سعدان، "تأهيل النظام البنكي الجزائري في ظل التطورات المالية العالمية، مذكرة ماجستير، جامعة قالمة، الجزائر،2006، ص:29.

كما تم اعتماد مؤسسات التقييم الائتمانية العالمية في شكل تقييم سيادي، وهذا لتوحيد طرق احتساب متطلبات رأس المال وجعلها أكثر عدالة، بالإضافة انه يمكن للبنوك أيضا أن تستخدم نظما متقدمة، أو نماذج

[1]- Basel committee on banking supervision, international convergence of capital standards, bank of inaternationalsettlements , june,2006, p :19.

[2]- موسى عمر مبارك أبو محيميد، " **مخاطر صيغ التمويل الإسلامي وعلاقتها بمعيار كفاية رأس المال للمصارف الإسلامية من خلال معيار بازل2**"، أطروحة دكتوراه، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، 2008، ص: 32. بتصرف.

*- لقد حددت اللجنة خمسة معايير يجب استيفاؤها في مؤسسات التقييم الخارجية للاعتراف بها تتمثل في: الموضوعية، الاستقلالية، الشفافية، الإفصاح، المصداقية، ولقد تركت اللجنة للسلطات الإشرافية لكل بلد مسؤولية تحديد مدى استيفاء مؤسسات التقييم الخارجية لهذه المعايير، نفس المرجع السابق، ص: 36.

لتقييم المخاطر والاستغناء عن مؤسسات التقييم الخارجية، نظرا لإمكانية عدم قبول الدولة المعنية بالتقييم، إذ لابد من تأكد الجهات الرقابية المحلية من استيفاء مثل هذه المؤسسات للحد الأدنى للمعايير اللازمة توافرها كالشفافية، الموضوعية ، استقلالية قرارها، وتمتعها بدرجة عالية من الثقة، بالإضافة إلى امتلاكها لسجل وخبرة طويلة في مجال التقييم الائتماني[1].

والجدول التالي يوضح كيفية تقييم هذه المؤسسات الائتمانية العالمية للبنوك.

الجدول رقم(1-4): التصنيفات الخاصة بمؤسسات التقييم الائتمانية العالمية

مؤسسة التقييم الائتمانية	تقييم مرتفع جدا	تقييم منخفض جدا
Fitch IBCA	AAA-فأعلى	أقل من B-
Moody's	A3فأعلى	أقل منB3
Standard & poor's	AA- فأعلى	أقل من B-

Source : Daniel Karyotis**, « la notation financière une nouvelle approche du risque »**, la banque revue éditeur, Paris, France, 1995, p-p : 27-30.

وعليه فكيفية حساب متطلبات رأس المال تكون حسب الشكل التالي:

[1]- عبد الرزاق حبار، " **المنظومة المصرفية الجزائرية ومتطلبات استيفاء مقررات لجنة بازل**"، مذكرة ماجستير، تخصص نقود ومالية، جامعة الشلف، الجزائر، 2005، ص: 60.

الشكل رقم(1–3): كيفية حساب متطلبات رأس المال

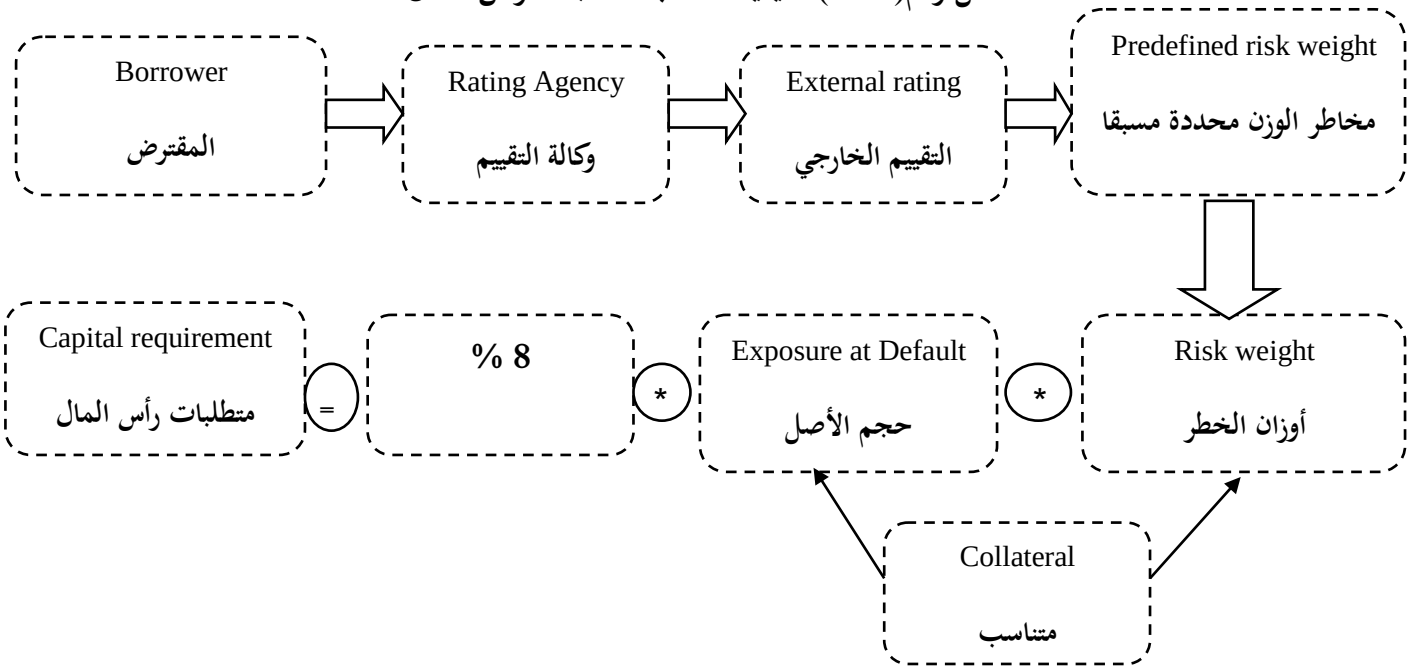

Source : Chrisl&Pribil," **Guidelines on Bank Wide Risk Management : Internal Capital adequacy Assessment Process,**Oesterreichischen national bank, 2006, p : 38.

1–2/ مدخل التصنيف الداخلي(Internal Rating Approach(IRB

يعد من بين الأساليب المتقدمة لقياس المخاطر كما يتطلب موافقة البنك المركزي قبل التطبيق، إذ أنه يعتمد على قيام البنوك بالاعتماد على تقديراتها الذاتية في قياس المخاطر انطلاقا من مدخلات كمية* يتم إعدادها من طرف البنوك أو توفيرها من جانب السلطات الرقابية وتحويلها إلى أوزان مخاطر بواسطة دوال رياضية حددتها اللجنة[1].

ونظرا لاختلاف تطور أنظمة القياس الداخلي بالبنوك فقد حددت اللجنة أسلوبين يمكن للبنوك إتباعهما في ظل هذا المدخل هما:

*– المدخلات الكمية هي: احتمال تعثر العميل (Probability of Default (PD، الخسائر الناتجة عن التعثر في السداد (Loss given default(LGD، تعرض قيمة القرض عند التعثر(Exposure at default(EAD الاستحقاق الفعلي (Maturity (M.وللمزيد من التفصيل:
Basel committee on banking supervision, op.cit, p : 53.

[1]- فائزة لعراف، " **مدى تكيف النظام المصرفي الجزائري مع معايير لجنة بازل وأهم انعكاسات العولمة**"، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2013، ص: 115.

- مدخل التصنيف الداخلي الأساسي(Foundation Internal Rating Based Approach (FIRB
- مدخل التصنيف الداخلي المتقدم Advanced Internal Rating Based Approach (AIRB)

وفي كلا المدخلين يجب على البنوك أن تستخدم دوال أوزان المخاطر المقدمة من طرف اللجنة[1].

2/ مخاطر السوق: وهي التي تنشأ من الخسائر المحتملة الناتجة عن المخاطر المتعلقة بالإيرادات لتغير في أسعار الفائدة والتقلبات في أسعار الصرف، والتقلبات في الأوراق المالية والسلع[2]، أما عن كيفية حسابها فبقيت وفق نموذجين المعياري أو الداخلي كما ورد في التعديلات التي أدخلت على اتفاقية بازل1.

3/ مخاطر التشغيل: تعرف مخاطر التشغيل على أنها: " مخاطر تحمل خسائر تنتج عن عدم نجاعة أو فشل العمليات الداخلية، العنصر البشري، الأنظمة والأحداث الخارجية، وتجدر الإشارة إلى أنه يوجد فرق مهم ما بين مخاطر العمليات(operations risk) والمخاطر التشغيليةoperrational risk) ، حيث أن الأولى تتعلق بالنشاطات التي تقوم بها دائرة العمليات في البنك، كون دائرة العمليات مسؤولة عن الإجراءات وعمل التسويات وتأكيدها، في حين أن المخاطر التشغيلية مفهومها أشمل وأعم[3] ، ولها عدة أنواع نذكر منها: أخطاء في إدخال البيانات، خسائر بسبب الإهمال، عمليات الاحتيال من قبل الموظفين، انهيار أنظمة الحاسوب، الكوارث الطبيعية، الاحتيال عبر بطاقات الائتمان*.

وفيما يلي أهم المناهج والطرق الملائمة لاحتساب متطلبات رأس المال اللازم لتغطية المخاطر التشغيلية الواردة في اتفاقية بازل 2 وقد تركت اللجنة للبنوك حرية اختيار الأسلوب وفقا لطبيعة نشاطها وتعقد عملياتها.

3-1/ مدخل المؤشر الأساسي Basic Indicator Approach

[1]- basel committee on banking supervision, op.cit. p : 59.

[2]- بنك التنمية الصناعية والعمال المصري، " **بازل 2 والأزمة المالية العالمية**"، ص: 02، متاح على الرابط التالي:
http://www.idbe-egypt.com/arabic/ar_reasech.htm.

[3]- مصطفى صالح عبد الخالق أبو صالح، " **المخاطر التشغيلية حسب متطلبات بازل 2ن دراسة لطبيعتها وسبل إدارتها في حالة البنوك العاملة في فلسطين**"، مذكرة ماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة بيرزنت، فلسطين، 2007، ص: 33.

*- للمزيد أنظر: حشاد نبيل، " **دليلك الى التطبيق العملي لبازل 2 في المصارف**"، موسوعة بازل2، الجزء الثالث، لبنان، 2005.

يقوم هذا الأسلوب على الاحتفاظ بجزء من رأس المال لمقابلة مخاطر التشغيل يعادل نسبة مئوية ثابتة، يرمز لها بـ α من متوسط إجمالي الدخل خلال السنوات الثلاث السابقة والمعادلة كما يلي[1]:

$$K_{BIA}= [\Sigma(GI_{1...N}* \alpha] /N$$

حيث:

K_{BIA}: متطلبات رأس المال لمواجهة مخاطر التشغيل وفقا لأسلوب المؤشر الأساسي.

$GI_{1...N}$: متوسط إجمالي الدخل السنوي خلال السنوات الثلاث السابقة

N: عدد السنوات ذات الدخل السنوي الموجب

α: معامل حددته اللجنة بـ 15%

3-2/ المدخل المعياري:The standardised Approach

يقوم هذا المدخل على تقسيم أنشطة البنك إلى ثمانية خطوط عمل رئيسية وهي: تمويل الشركات، التجارة والمبيعات، أعمال التجزئة المصرفية، الأعمال التجارية المصرفية، السداد والتسويات، خدمات الوكالة، إدارة الأصول، أعمال السمسرة بالتجزئة، أعطت اللجنة لكل خط من الخطوط ترجيح يسمى معامل β يمثل نسبة تعرض كل نشاط للمخاطر ويتراوح مابين 12% و18% حسب نوع النشاط[2].

3-3/ المدخل القياسي المتقدم Advanced Measurement Approach

تتميز هذه الطريقة بأنها أكثر تقدما من الطرق السابقة، حيث يمكن للبنك أن يستخدم طريقته الخاصة في تقدير مخاطر التشغيل، وبالتالي تحديد متطلبات رأس المال، وعليه فاستخدام نظام قياس مخاطر التشغيل الداخلي للبنك يتطلب الموافقة عليه من طرف البنك المركزي شريطة التزام البنك بالمعايير الكمية والنوعية التي حددتها لجنة

[1]- Basel committee on banking supervision, op.cit,p-p :144-145.

[2]- Basel committe on banking supervision, « international convergence of capital measurment and capital standards », bank of international settlements, june, 2006, p :147.

بازل عند استخدام هذه الطريقة باعتبارها متقدمة وتتطلب توافر العديد من العوامل التي تؤدي إلى تكامل نظام احتساب مخاطر التشغيل [1]وهي:

- دقة البيانات؛
- كفاية الرقابة الداخلية؛
- المراجعة الدورية للسلطة الرقابية؛
- توافر نظام معلومات جيد؛
- نظام تقارير منتظم.

عند حساب نسبة رأس المال، يتم تحديد المقام أو إجمالي المخاطر، عن طريق ضرب رأس المال اللازم لتغطية مخاطر السوق ومخاطر التشغيل في 12.5، وجمع الأرقام الناتجة على مجموع الأصول المرجحة بالمخاطر والمحسوبة لمخاطر الائتمان ثم قسمة البسط (إجمالي رأس المال) على المقام.

وبذلك تصبح المعادلة الإجمالية لحساب رأس المال لمواجهة المخاطر الثلاثة: الائتمانية، السوقية ومخاطر التشغيل كما يلي، والتي أطلق عليها نسبة ماك دونو McDonough*.

إجمالي رأس المال

نسبة كفاية رأس المال= ——————————— * 100 ≤ 8%

الأصول والالتزامات العرضية المرجحة بأوزان المخاطرة +[(مقياس المخاطرة السوقية+ مقياس المخاطرة التشغيلية)*12.5]

[1]– موسى عمر مبارك أبو محيميد، " **مخاطر صيغ التمويل الإسلامي وعلاقتها بمعيار كفاية رأس المال للمصارف الإسلامية من خلال معيار بازل2**"، مرجع سبق ذكره، ص، ص: 43-44.

*- McDonough خبير مصرفي أمريكي، ورئيس البنك الاحتياطي الفيديرالي، تولى رئاسة لجنة بازل من 1998إلى 2003

ثانيا: الدعامة الثانية: عمليات المراجعة والرقابة

أكدت اللجنة أنه يقصد بالرقابة من قبل السلطة الإشرافية، التأكد من كفاية رأس المال لمواجهة شتى المخاطر التي يتعرض لها البنك، إضافة لتشجيع البنوك على استخدام أفضل أساليب إدارة المخاطر، لذلك وضعت اللجنة أربعة مبادئ للمراجعة والرقابة المصرفية[1]:

1- يجب على البنوك الاحتفاظ بنسبة ملاءة تفوق الحد الأدنى لرأس المال المقرر؛
2- يجب أن يكون لدى البنوك أنظمة داخلية لتقويم كفاية رأس المال؛
3- مراجعة إجراءات الرقابة على البنوك من طرف السلطة الإشرافية في ظل الإطار الجديد لمعيار كفاية رأس المال؛
4- إعادة النظر في إجراءات الرقابة المتخذة من طرف السلطات الرقابية الوطنية لضبط الإجراءات الرقابية واتخاذ الأساليب المناسبة لردع المخالفات والمصاعب واتخاذ الإجراءات التصحيحية قبل حدوثها.

ثالثا: الدعامة الثالثة: انضباط السوق

هدفت اتفاقية بازل 2 إلى إرساء منهج فعال لانضباط السوق والذي يعد مكملا للدعامتين السابقتين، حيث رأت اللجنة أن عملية الإفصاح تعد عنصرا أساسيا في الإدارة الفعالة للمخاطر وعليه تسعى هذه الدعامة لتحقيق الأهداف التالية[2]:

- ✓ دفع البنوك بشكل قوي إلى ممارسة أنشطتها بصورة سليمة وفعالة؛
- ✓ تحفيز البنوك للمحافظة على قاعدة رأس مالية متينة؛
- ✓ توفير معلومات موثوقة ومناسبة تسمح للمتعاملين بتقييم فعال للمخاطر.

---

[1]- Basel committee on banking supervision, op.cit, p-p : 204-212.

[2]- اللجنة العربية للرقابة المصرفية، " **الدعامة الثالثة لاتفاق بازل 2، انضباط السوق**"، دراسة قدمت لمجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، صندوق النقد العربي، أبوظبي، 2006، ص: 03

كما وضعت لجنة بازل جداول مفصلة "بمتطلبات الإفصاح الواجبة" على البنوك التقيد بها والتي تتعلق بهيكل رأس المال، الإفصاح فيما يتعلق بالمنهجيات المعيارية والتقييم الداخلي.

يجدر ذكر أن لجنة بازل قدمت توجيهات لتطبيق الدعامة الثالثة والتي اختصرتها في أربعة محاور رئيسية هي[1]:

- ✓ إجراء الإفصاح المناسب بما يتفق مع معايير المحاسبة الدولية (معايير التقارير المالية الدولية)؛
- ✓ الأهمية النسبية: إن أي معلومة تعتبر ذات أهمية نسبية إذا أدرجت بشكل خاطئ أو غفلت تؤثر على القرار الذي يمكن أن يتخذه مستخدمو البيانات المالية؛
- ✓ دورية الإفصاح: كالإفصاح النصف السنوي للمعلومات العامة، أو السنوي بالنسبة لأهداف أو سياسات إدارة المخاطر أو نظم رفع التقارير؛
- ✓ المعلومات عن المزايا التي ينفرد بها البنك (proprietary information)، إذ تعتبر المعلومات السرية أو المعلومات التي ينفرد بها البنك بالغة الأهمية والدقة، ففي هذا الصدد فإنه يقتضي بصورة عامة اعتبار المعلومات عن عملاء البنك بمثابة معلومات سرية، كما هو الأمر بالنسبة للأدوات والنظم المبتكرة في البنك، وعليه فالإفصاح عن مثل هذه المعلومات من شأنه أن يضعف الوضع التنافسي للبنك، وفي هذا السياق راعت لجنة بازل من خلال الدعامة الثالثة، التوازن فيما بين الحاجة إلى إفصاحات مجدية وبين حماية المعلومات المتعلقة بمزايا البنك ومعلوماته السرية.

وعليه تلعب هذه الدعامة دورا لا يقل أهمية عن الدعامتين السابقتين، فهي تعمل على التصدي للضغوطات الخارجية وتوفير حوافز للمشرفين لإجراء مسؤولياتهم بدقة وبشكل متوازن، كما أن الإفصاح والشفافية شرطان ضروريان لكنهما غير كافيان، فيجب توفر حوافز للمشاركين في السوق لتحليل المعلومات المتاحة[2].

كما يمكن توضيح المخاطر الإضافية طبقا للمعايير المقترحة، وكذا طرق قياس كل نوع طبقا لمقترحات اتفاقية بازل2 في الشكل التالي:

[1]- نفس المرجع السابق، ص-ص: 5-7.

[2] -CemKaracadag and Michal W.Taylor, **« The new capital adequacy framework : institutional constraints and incentive structures »,** societéuniversitaireEuropéenne de recherchesfinancières, Vienna, 2000, p : 47.

الشكل(1-4): أنواع المخاطر وطرق قياسها طبقا لاتفاقية بازل2

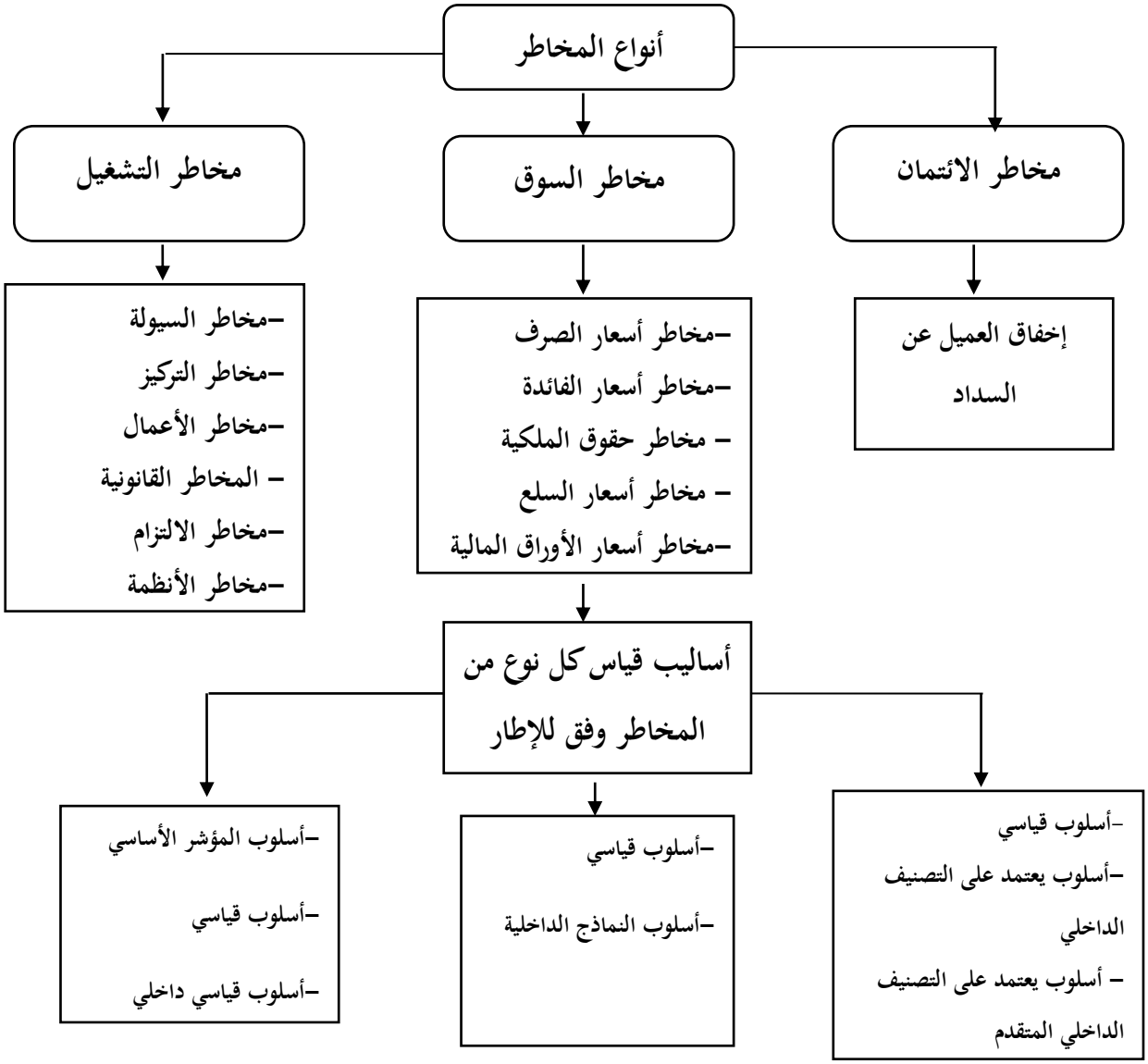

المصدر: عبد المطلب عبد الحميد، " **اقتصاديات النقود والبنوك**"، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، دون سنة نشر، ص: 392.

رابعا: تقييم اتفاقية بازل الثانية

من خلال عرضنا لمعيار كفاية رأس المال حسب اتفاقية بازل 2، يمكن عرض أهم إيجابيات وسلبيات هذه الاتفاقية على النحو التالي:

أ/ إيجابيات اتفاقية بازل 2: تتمثل أهم الانعكاسات الايجابية لهذه الاتفاقية في[1]:

1- إلغاء كل تمييز ما بين الدول واقتصارها فقط على المخاطر التي تحملها؛
2- توسيع قاعدة المخاطر" مخاطر التشغيل" والأخذ في الحسبان بعض الأدوات المستحدثة للتقليل منها؛
3- إمكانية الاستفادة من بعض الامتيازات كتخفيض رأس مال للبنوك التي تطبق طرق التقييم الداخلي.

ب/ سلبيات اتفاقية بازل2: على الرغم من الايجابيات والمزايا التي أتى بها معيار بازل2 إلا أنه يعاني من نقائص أهمها[2]:

1- غير ملزمة التطبيق مما يحد من مفعولها؛
2- تعتبر تحد حقيقي للبنوك التي تتواجد في العالم المتخلف، نظرا لعدم توفر البيئة المناسبة لتطبيقها؛
3- لم تراع الحالات الخاصة لبعض أنشطة البنوك، ونخص بالذكر البنوك الإسلامية؛
4- إهمال مخاطر السيولة، إذ أثبتت الأزمة المالية (أزمة الرهن العقاري لسنة 2008) أن الملاءة المصرفية شرط لازم لكنه غير كاف للحد من الأزمات[3]؛
5- التقييم على أساس القيمة العادلة، إذ تنص المعايير المحاسبية أن التقييم حسب القيمة السوقية يشترط وجود تقنيات موحدة، إلا أنه في حالة الأزمة ومع انخفاض الأسعار يدفع بالبنوك للتخلص من أصوله ، خشية الانخفاض في أسعارها، فيزداد عرضها وينقص الطلب عليها، مما يجعل أسعارها تنخفض بصورة حلزونية وسط نقص شديد في السيولة آو ما يسمى بـ " ثقب السيولة الأسود"[4].

---

[1]- مفتاح صالح ورحال فاطمة، " **تأثير مقررات لجنة بازل 3 على النظام المصرفي الإسلامي**"، مرجع سبق ذكره، ص: 08.

[2]- نفس المرجع السابق، ص: 08.

[3]- حمزة عمي السعيد، مرجع سبق ذكره، ص: 57.

[4]- جيوزسساورينا، افيناش د.بيرساود، " **وجهة نظر : هل سيساعد إطار بازل الثاني في منع الأزمات أم سيزيدها سوءا؟**"، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، المجلد 45، العدد3،يونيو 2008، ص:29.

الفرع الثالث: حساب كفاية رأس المال وفق مقررات بازل3

إن توصيات لجنة بازل الصادرة بتاريخ 16 ديسمبر2010 حول الرقابة البنكية، والمعروفة باتفاقية بازل الثالثة، أوضحت العيوب التي اتسمت بها الاتفاقية السابقة، والتي كشف انفجار أزمة الرهن العقاري عنها عام 2008.

بازل 3 هي عبارة عن الاتفاقية الثالثة الصادرة عن لجنة بازل، هذه الأخيرة تهدف إلى تسليط الضوء حول القواعد المحددة للحد الأدنى لرأس المال للبنوك، والتي تهدف بالدرجة الأولى إلى تعزيز الاستقرار في النظام المالي، بغية تقليص احتمال وقوع وحدة أزمات مستقبلية.

أولا: الإصلاحات الواردة في اتفاقية بازل 3

إن الهدف من حملة الإصلاح هو تحسين قدرة القطاع المالي على مواجهة الصدمات الناشئة عن الضغط الاقتصادي والمالي، أيا كان مصدره، مما يقلل من خطر تسربها من القطاع المالي إلى القطاع الحقيقي، حيث تمثلت هذه الإصلاحات في[1]:

- إلزام البنوك بالاحتفاظ بقدر من رأس المال الممتاز يعرف باسم (رأس مال الأولي) وهو من المستوى الأول ويتألف من رأس المال المدفوع والأرباح المحتفظ بها ويعادل % 4,5على الأقل من أصولها التي تكتنفها المخاطر بزيادة عن النسبة السابقة والمقدرة بـ % 2 وفق اتفاقية بازل 2؛
- تكوين احتياطي جديد منفصل يتألف من أسهم عادية ويعادل% 2,5من الأصول،أي أن البنوك يجب أن تزيد كمية رأس المال الممتاز الذي تحتفظ به لمواجهة الصدمات المستقبلية إلى ثلاث أضعاف ليبلغ نسبة 7%، وفي حالة انخفاض نسبة الأموال الاحتياطية عن% 7 يمكن للسلطات المالية أن تفرض قيوداً على توزيع البنوك للأرباح على المساهمين أو منح المكافآت المالية لموظفيهم، ورغم الصرامة في المعايير الجديدة إلا أن المدة الزمنية لتطبيق هذه المعايير تصل إلى عام 2019جعلت البنوك تتنفس الصعداء؛
- بموجب الاتفاقية الجديدة ستحتفظ البنوك بنوع من الاحتياطي لمواجهة الآثار السلبية المترتبة على حركة الدورة الاقتصادية بنسبة تتراوح بين صفر و% 2,5من رأس المال الأساسي(حقوق المساهمين)، مع توافر حد أدنى من

[1]- معهد الدراسات المصرفية، " **اتفاقية بازل الثالثة**"، إضاءات مالية ومصرفية، السلسلة الخامسة، العدد 5، الكويت، 2012، ص:03.

مصادر التمويل المستقرة لدى البنوك وذلك لضمان عدم تأثرها بأداء دورها في منح الائتمان والاستثمار جنباً إلى جنب، مع توافر نسب محددة من السيولة لضمان قدرة البنوك على الوفاء بالتزاماتها اتجاه العملاء؛

- رفع معدل المستوى الأول من رأس المال الأساسي من 4 % إلى 6 % وعدم احتساب الشريحة الثالثة في معدل كفاية رأس المال، ومن المفترض أن يبدأ العمل تدريجياً بهذه الإجراءات اعتباراً من يناير عام 2013 وتنفيذها بشكل نهائي في عام2019؛

-تشمل هذه الحزمة من الإصلاحات أيضاً اعتماد مقاييس جديدة بخصوص السيولة، حيث سيتعين على البنوك تقديم أدوات أكبر للسيولة، مكونة بشكل أساسي من أصول عالية السيولة مثل السندات الحكومية.

جدول رقم (1-5): معايير إطار رأس المال حسب اتفاقية بازل الثالثة

معايير إطار رأس المال متطلبات رأس المال والاحتياطات (الأرقام بالنسبة المئوية)			
	حقوق الملكية للأسهم العادية (بعد الاقتطاعات)	الشريحة الأولى لرأس المال	**رأس المال الإجمالي**
الحد الأدنى	4,5	6	**8**
احتياطي الحفاظ	2,5		
حد أدنى زائد احتياطي الحفاظ	7	8,5	**10,5**
مدى الاحتياطي المعاكس للدورة الاقتصادية	2,5 0		

المصدر : عبد المطلب عبد الحميد،"**الإصلاح المصرفي ومقررات بازل** 3"، الدار الجامعية، الطبعة الأولى، 2013، ص:333.

ثانيا: محاور اتفاقية بازل الثالثة

تشتمل اتفاقية بازل الثالثة على خمسة محاور أساسية هي:

1/ رفع كمية ونوعية الأموال الخاصة: نصت مقررات بازل 3 على رفع وتحسين نوعية الأموال الخاصة في البنوك، وذلك لتعزيز قدرتها على امتصاص الخسائر والتحكم في التسيير في فترات الضغط، ولهذا تم إدخال تغييرات جوهرية على تعريف رؤوس الأموال الخاصة[1]، حيث قامت بتضييق مفهوم رأس المال، إذ أن رأس المال الأساسي

أصبح يقتصر على رأس المال المكتتب به والأرباح غير الموزعة يضاف إليها أدوات رأس المال القادرة على استيعاب الخسائر فور حدوثها، بينما رأس المال التكميلي فهو يقتصر على الأدوات لمدة لا تقل عن خمس سنوات، والتي يمكنها تحمل الخسائر قبل الودائع، كما يتضمن مشروع الاتفاقية جملة من التخفيضات على رأس المال الأساسي واستبعاد أدوات أخرى مما يزيده ضيقا، بينما يضيف إلى إجمالي المخاطر مجموعة جديدة لم يكن يترتب عليها متطلبات رأس المال، المقاربة الجديدة لبنية رأس المال هنا، هي هيمنة الأساسي وبشكل خاص رأس المال المكتتب به والأرباح غير الموزعة فقط على رأس المال النظامي الأدنى دون سحب هذه البنية على كامل الأموال الخاصة للبنك، مما يترك له الحرية في اللجوء إلى أدوات مصدرة من السوق يستسيغها المستثمرون من جهة، وإلى إدارة أكثر مرونة لرأس المال من جهة ثانية، فالمهم في نظر هذه المقاربة هو الإبقاء على تقوية قابلية مكونات رأس المال على امتصاص الخسائر[2]؛

2/ تغطية مخاطر الجهات المقترضة المقابلة التي تنشا عن العمليات على المشتقات وتمويل سندات الدين وعمليات الريبو، من خلال فرض متطلبات رسملة إضافية للمخاطر التي تم ذكرها، وأيضا لتغطية الخسائر التي تنتج عن إعادة تقييم الأصول المالية على ضوء تقلبات أسعارها في السوق[3]؛

3/ إدخال نسبة الرافعة المالية[4]: كان للتوسع في منح الائتمان قبيل الأزمة المالية الأثر الكبير في إفلاس البنوك بسبب عدم كفاية الأموال الخاصة لامتصاص الخسائر، حيث عمدت البنوك التي تتبع أسلوب التقييم الداخلي للمخاطر إلى منح أوزان ترجيحية صغيرة لتوظيفها من أجل زيادة أثر الرفع المالي، ولهذا عملت بازل 3 على إدخال ما يسمى بالرافعة المالية لكبح جماح التوسع في القروض المصرفية، حيث تم فرض نسبة اختيارية قدرها 3% من الشريحة الأولى لرأس المال، على أن يتم حسابها من أصول الميزانية وخارج الميزانية دون أوزان ترجيحية؛

---

[1]- حياة نجار، " **اتفاقية بازل3 وآثارها المحتملة على النظام المصرفي الجزائري**"، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد13، 2013، ص: 280.

[2]- سليمان ناصر، " **المعايير الاحترازية في العمل المصرفي ومدى تطبيقها في المنظومة المصرفية الجزائرية**"، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 14، جامعة سطيف1، الجزائر، 2014، ص- ص: 46-48.

[3]- سليمان ناصر، " **البنوك الإسلامية واتفاقية بازل 3، المزايا والتحديات**"، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، عمان، الأردن، المجلد العشرون، مارس، 2012، ص :29.

[4]- حياة نجار، " **اتفاقية بازل3 وآثارها المحتملة على النظام المصرفي الجزائري**"، مرجع سبق ذكره، ص: 283.

$$\text{نسبة الرافعة المالية} = \frac{\text{الشريحة الأولى لرأس المال}}{\text{أصول الميزانية وخارج الميزانية دون أوزان ترجيحية}} \geq 3\%$$

4/ المحور الرابع يتمثل أساسا في نظام يهدف إلى حث البنوك على ألا تربط عمليات الإقراض التي تقوم بها بشكل كامل بالدورة الاقتصادية، لأن ذلك يربط نشاطها بها، ويفرض المقترح الجديد بازل3 على البنوك من جهة، تكوين مؤونات لأخطار متوقعة وذلك في أوقات الازدهار تحسب للركود هذا من جهة، كما يفرض من

جهة أخرى تكوين منطقة عازلة إضافية لرأس المال من خلال زيادة الاحتياطيات وعدم توزيع الأرباح، مما يزيد قدرة البنوك على استيعاب الصدمات أثناء فترات الركود والأزمات[1].

5/ تعزيز سيولة البنك[2]: لقد أوضحت الأزمة المالية العالمية لعام 2008، أن لمسألة السيولة أهمية كبيرة في عمل النظام المالي والمصرفي العالمي والأسواق بكاملها، هذا الشيء كرسته لجنة بازل من خلال إبداء رغبتها في الوصول إلى معيار عالمي للسيولة، حيث تقترح اعتماد نسبتين، الأولى للمدى القصير وتعرف بنسبة تغطية السيولة "LCR" Liquidity Coverge Ratio، وتحسب بتنسيب الأصول ذات السيولة المرتفعة التي يحتفظ بها البنك إلى حجم 30 يوما من التدفقات النقدية لديه، وتهدف هذه النسبة إلى جعل البنك يلبي ذاتيا احتياجات السيولة في حال طرأت أزمة.

$$\text{نسبة السيولة قصيرة الأجل} = \frac{\text{الأصول السائلة عالية الجودة}}{\text{صافي التدفقات النقدية الصافية خلال 30 يوم}} \geq 100\%$$

[1]– سليمان ناصر، " **البنوك الإسلامية واتفاقية بازل 3، المزايا والتحديات**"، مرجع سبق ذكره، ص–ص:29–30 بتصرف.

[2]– عبد القادر بريش وزهير غراية، " **مقررات بازل3 ودورها في تحقيق مبادئ الحوكمة وتعزيز الاستقرار المالي والمصرفي العالمي**"، مجلة الاقتصاد والمالية، جامعة الشلف، العدد 00، 2015، ص: 113.

أما النسبة الثانية فهي لقياس السيولة البنيوية في المدى المتوسط والطويل، وتسمى نسبة صافي التمويل المستقر NSFR"Net stable Funding Ratio"، والهدف منها أن يتوفر للبنك مصادر تمويل مستقرة لأنشطته[1].

$$\text{نسبة السيولة طويلة الأجل} = \frac{\text{الموارد المستقرة المتاحة لسنة}}{\text{الحاجة للتمويلالمستقر لسنة}} > 100$$

ثالثا: تقييم اتفاقية بازل3

من الصعوبة بمكان الحديث عن تقييم اتفاقية بازل3، وذلك لأن بنود هذه الاتفاقية تطبق بشكل تدريجي إلى غاية سنة2019، لكن يمكن القول بأن هذه الاتفاقية تحمل العديد من التحديات والصعاب للبنوك يمكن تلخيصها في ما يلي:

-التعريف الجديد لرأس المال سيعمل على جعل البنوك تبحث عن مصادر جديدة لرأس المال، بالاقتطاع من الأرباح أو عدم توزيعها أصلا، وبالتالي تنخفض ربحية السهم مما ينعكس سلبا على قيمة أسهم البنك في الأسواق المالية، وفي هذا الصدد يقول جو بيك بروفيسور الصيرفة الدولية والاقتصاد المالي بجامعة كنتاكي:" إن التأثير المتواضع على نمو أو تكاليف الاقتراض يشكل ثمنا قليلا يتعين على البنوك دفعه مقابل التمتع بنظام مالي أقل عرضة للازمات[2]"؛

-الالتزام بمعايير السيولة الجديدة سيجعل البنوك تحتفظ بمخزون إضافي من الأصول عالية السيولة، ما يعني انخفاض توظيفاتها، كما أن الخوف من حدوث أزمات سيولة في المستقبل يجعلها تركز على الاستثمارات قصيرة الأجل والمضمونة العائد كالأوراق المالية الحكومية[3]؛

[1]Christiane Rubeiz, « **Lareforme de bale 3** », monetary and financial stability,16 décembre 2010, p :10.

[2]- مريم زايدي، " **اتفاقية بازل 3 لكفاية رأس المال المصرفية وعلاقتها بإدارة مخاطر صيغ التمويل الإسلامية، دراسة حالة مصرف أبو ظبي الإسلامي**"، أطروحة دكتوراه، جامعة بسكرة، الجزائر، 2017، ص: 190.

[3]- حياة نجار، مرجع سبق ذكره، ص: 285.

-بالرغم من أن اتفاقية بازل 3 لم تأخذ بعد شكلها النهائي حتى تتضح معالمها بشكل كامل من حيث التطبيق، فقد برزت خلافات حول تفسير بعض بنودها وبالتالي كيفية التنفيذ، كما برز الخلاف أيضا حول حجم النسب مثل نسبة الرافعة المالية، فقد بدأت دول تفرض على بنوكها شروطا تتجاوز بازل3، خاصة أوروبا وأيضا و.م.أ، حيث وضعت حد أدنى يتجاوز 3% الواردة في الاتفاقية[1]؛

-انخفاض القدرة على الإقراض من خلال القيود والشروط التي تتعلق بزيادة حجم الاحتياطيات النظامية لدى البنوك، ما يرفع تكلفة البنوك في تحصيل سيولة قصيرة الأجل ووفيرة، وهو ما ينعكس لاحقا على رفع تكلفة الخدمات المصرفية المقدمة للشركات والأفراد نظرا لارتفاع التكلفة التشغيلية للبنوك[2]؛

-نقص تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بسبب رأس المال الأساسي وتشديد نسب المعايير المتعلقة برأس المال النظامي إلى الأصول المرجحة المخاطر، وفقا لبعض الاقتصاديين يؤدي ذلك بالبنوك إلى الحد من تعاملهم مع أصول مرجحة بمخاطر مرتفعة، وهو ما يمس ترجيح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة[3].

لكن تبقى اتفاقية بازل 3 تقابل بترحيب من طرف خبراء ماليين آخرين، نظرا لما يكتنفه النشاط المصرفي من مخاطر وخاصة بعد الأزمة المالية العالمية، وعليه فالاتفاقية الجديدة تسعى لتعزيز رأس المال والاحتياطيات من أجل خفض مخطر فشل البنوك، وتحقيق الاستقرار المالي على المدى الطويل.

المبحث الثاني: كفاية رأس المال في البنوك الإسلامية مقارنة بالبنوك التقليدية وأثرها على الربحية في البنوك

نظرا لتنامي تيار العولمة فقد تم الاهتمام بوضع معايير دولية للرقابة في إطار ما يسمى باتفاقية بازل، وذلك من خلال نسبة كفاية رأس المال أو ما يعرف بمعدل الملاءة، ولقد حاولت البنوك الإسلامية تكييف هذه المعايير بما يتماشى مع خصوصية وطبيعة عملها.

[1]-سليمان ناصر، " **هل بدأ التفكير في اتفاقية بازل4؟**"، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، العدد الثالث، 2016، ص : 48.

[2]- صالح مفتاح فاطمة رحال، مرجع سبق ذكره، ص : 15.

[3]-L'impact de bale 3 sur le secteur bancaire et sur le financement de l'économie, site pédagogique sur l'argent et la finance,(sur le lien) : http://www.lafinancepourtous.com/Decryptages/dossiers/comite-de-bale/L-impact-de-bale-3-sur-le-secteur-bancaire-et-sur-le-financement-de-l'-économie. consulté le 03/12/2016

وعليه سنحاول في هذا المبحث التطرق لكفاية رأس المال في البنوك الإسلامية ثم مقارنتها بمثيلتها في البنوك التقليدية، مع محاولة اكتشاف الأثر المفترض لكفاية رأس المال على الربحية من الناحية النظرية.

المطلب الأول: كفاية رأس المال في البنوك الإسلامية

إن طبيعة أصول وخصوم البنوك الإسلامية وخصائصها، تختلف كثيرا عن طبيعة أصول وخصوم البنوك التقليدية، الأمر الذي يتسبب في عدم ملاءمة منهجية حساب نسبة كفاية رأس المال، ما دفع العديد من الهيئات الدولية المعنية بالرقابة على الأعمال الإسلامية مثل: (AAOIFI*) و (IFSB**) إلى التفكير في إيجاد معايير تلائم طبيعة العمل المصرفي الإسلامي، سنتناول في هذا المطلب كيفية تطبيق البنوك الإسلامية لاتفاقيات بازل 1، 2، و3 آخذين بعين الاعتبار الفروق الجوهرية الموجودة ما بينها وبين البنوك التقليدية.

الفرع الأول: تطبيق اتفاقية بازل1 في البنوك الإسلامية

بالنسبة لاتفاقية بازل1 الصادرة سنة 1999، فقد أصدرت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية بيان عن الغرض من نسبة كفاية رأس المال للبنوك الإسلامية، وكيفية حسابها ضمن ما يعرف ببازل1، كما حاول بعض الخبراء في الصيرفة الإسلامية تكييفها وما يتلاءم مع البنوك الإسلامية، وبما أن بازل1 ركزت على المخاطر الائتمانية سنتناول ما كيفه الخبراء حولها لتطبيقه في البنوك الإسلامية.

1- من حيث الحد الأدنى لنسبة كفاية رأس المال[1]:

يجب أن تكون نسبة كفاية رأس المال تفوق8% نظرا لـ:

أ-ممارستها للاستثمار الحقيقي يجعلها أكثر عرضة للمخاطر بمختلف أنواعها وخاصة السوقية؛

---

*- هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية هي منظمة دولية غير هادفة للربح، مقرها البحرين تأسست في عام 1991 تقوم بإعداد وإصدار معايير المحاسبة المالية والمراجعة والضبط، وأخلاقيات العمل والمعايير الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية خاصة والصناعة المصرفية والمالية الإسلامية عامة.

**-مجلس الخدمات المالية الإسلامية: هو هيئة دولية مقرها ماليزيا، تضع معايير لتطوير وتعزيز سلامة واستقرار صناعة الخدمات المالية الإسلامية، وافتتحت في نوفمبر 2002 وبدأت عمليا في 10 مارس 2003، إذ تقوم بإصدار معايير رقابية ومبادئ إرشادية لهذه الصناعة التي تضم قطاع البنوك، سوق المال والتأمين التكافلي،

Islamic financial services board , **A bout the islamic financial services board (IFSB)**, 14/04/2016 , http://www.ifsb.org/standard/IFSB

[1]- رقية بوحيضر ومولود لعرابة، "**البنوك الإسلامية بين ضغط المخاطر ومتطلبات بازل2**"، الملتقى الدولي حول: أزمة النظام المالي والمصرفي الدولي وبديل البنوك الإسلامية"، جامعة الأمير عبد القادر، قسنطينة، يومي 05-06 ماي 2009، ص: 09.

ب-عدم وضوح علاقتها مع البنك المركزي، وعدم ضمانها لكل أنواع الودائع؛

ت-عدم قدرتها على مراقبة العميل في صيغة المضاربة، واستخدام الضمانات بمرونة.

2- من حيث معاملات ترجيح المخاطر: يمكن تقسيم عمليات البنوك الإسلامية إلى عمليات مشاركة وأخرى مداينة، حيث تم تحديد لكل نوع من هذه العمليات وزن مخاطرة كما يلي[1]:

أ-الصيغ القائمة على المشاركة في الربح والخسارة كالمضاربة والمشاركة والاستثمار المباشر يحدد لها معامل ترجيح 100%؛

ب-الصيغ القائمة على المديونية والصيغ الأخرى كالمرابحة السلم والاستصناع والإجارة والقرض الحسن نفرق بين حالتين:

- المعاملات الغير مضمونة ضمانا كاملا برهن يكون معامل ترجيحها 100%.
- المعاملات المضمونة ضمانا كاملا برهن عقاري يوضع لها حد أدنى للترجيح هو 50%، وذلك قياسا على القروض المضمونة برهونات عقارية، والتي حددت لها لجنة بازل معامل ترجيح 50%، ونظرا لاختلاف طبيعة صيغ التمويل الإسلامية فيما بينها فقد وضعت لها نسبة كحد أدنى ويمكن للبنك الإسلامي أن يغير في هذه النسبة متى رأى أن درجة المخاطرة في أي صيغة تكون أكبر.

أما بالنسبة للأنشطة خارج الميزانية فلا يوجد هناك اختلاف في عمليات البنوك الإسلامية عن بقية البنوك وبالتالي لا مانع من استخدام نفس الأوزان المقررة في لجنة بازل.

وبالتالي فإن رأس المال في البنوك الإسلامية لا يختلف في جزئه الأساسي(الشريحة1) عن ما هو موجود في البنوك التقليدية، أما رأس المال التكميلي فهناك اختلاف إذ لا توجد بطبيعة الحال القروض المساندة والاقتراض التساهمي.

[1]- سليمان ناصر، " **اتفاقية بازل وتطبيقاتها في البنوك الإسلامية**"، الملتقى الدولي حول: أزمة النظام المالي والمصرفي الدولي وبديل البنوك الإسلامية"، جامعة الأمير عبد القادر، قسنطينة، يومي 05-06 ماي 2009، ص،ص: 11-12.

الفرع الثاني: تطبيق اتفاقية بازل 2 في البنوك الإسلامية

كما ذكرنا سابقا أن اتفاقية بازل2 جاءت لتطوير معيار كفاية رأس المال "بازل1" الصادر سنة 1988 ليعكس التغيرات الحاصلة في النظام المصرفي والمالي، ومن ثم فقد قام مجلس الخدمات المالية الإسلامية وبالتنسيق مع لجنة بازل بإصدار معيار كفاية رأس المال للمؤسسات (عدا مؤسسات التأمين) التي تقتصر على تقديم خدمات مالية إسلامية وذلك سنة 2005.

بالنظر إلى نوعية المخاطر التي تواجه البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية يمكن القول أن مقام نسبة كفاية رأس للبنوك الإسلامية سيتكون من نفس أنواع المخاطر التي حددتها لجنة بازل للبنوك التقليدية وهي المخاطر الائتمانية، المخاطر السوقية والمخاطر التشغيلية، إلا أن الأهمية النسبية لها ستختلف عن البنوك التقليدية تبعا لطبيعة نشاط البنك الإسلامي والأدوات المالية الإسلامية التي يستثمر بها[1]، مع الأخذ بعين الاعتبار مخاطر الأصول الممولة من حسابات الاستثمار المشترك*والتي تمثل أهم مصادر أموال البنوك الإسلامية إلى جانب الحسابات الجارية وحقوق المساهمين[2].

أما فيما يخص طريقة تقدير المخاطر في البنوك الإسلامية، فيرى خبراء البنوك الإسلامية (أمثال عمر شبرا، طارق خان...) أن منهج التصنيف الداخلي هو الأفضل بالنسبة للبنوك الإسلامية مع تطوير نظم إدارة المخاطر وتحسين نظم المعلومات فيها ، رغم أن اختيار المنهج المناسب يرجع لموافقة السلطات الرقابية فيها ، هذا بالنسبة لمخاطر الائتمان، وقد تمت الإشارة إلى هذا سابقا، أما مخاطر السوق فتقاس بالطريقة المعيارية والمخاطر التشغيل تقاس بطريقة المؤشر الأساسي[3]، نشير هنا إلى أنه ومن الناحية العملية فإن البنوك الإسلامية لا تحتاج إلى نفس نسبة البنوك التقليدية كون البنك الإسلامي يستطيع دوما تحميل جزء من أي خسارة للمودعين من خلال تحميل جزء

---

[1]–شيرين محمد سالم أبوقعنونة، " **إدارة المخاطر في العمل المصرفي الإسلامي دراسة تأصيلية تحليلية مقارنة**"، رسالة ماجستير، جامعة البلقاء التطبيقية، الأردن، 2006، ص:227.

*–حسابات الاستثمار المشترك تشبه إلى حد كبير الأموال المنتشرة ضمن صناديق الاستثمار المشترك، إلا أنها تعطي المستثمرين حق سحب أموالهم بموجب إشعارات قصيرة الأجل، لكن البنوك الإسلامية تواجه مشكلة نابجة عن استثمار هذه الأموال في أصول قد لا تتمتع بدرجة عالية من السيولة، مما قد يجعلها غير قادرة على مواجهة سحوبات مفاجئة بمبالغ كبيرة. لذلك فان البنوك الإسلامية قد تستخدم حقوق مساهمي البنك لدعم العائد على حسابات الاستثمار المشترك لكي تجنب الإعسار المالي الذي قد ينشأ عن سحب ودائع الاستثمار المشترك–سامي يوسف كمال، " بازل ومدى ملائمتها للتطبيق على المصارف الإسلامية"، مقال منشور على الانترنت على الموقع:
www.iefpedia.com/arab/wp-content/uploads/2013/07/1/pdf

[2]– إبراهيم بلقلة، عبد الله الحرتسي، " **نحو إطار جديد لقياس كفاية رأس المال في البنوك الإسلامية وفقا لإطار منسجم مع Basel2**"، ملتقى دولي ثاني حول الأزمة المالية الراهنة والبدائل المالية والمصرفية، المركز الجامعي خميس مليانة، يومي 5-9 ماي 2009، ص: 18.

[3]islamic financial services board , capital adequacy standard for institutions(othez than insurance institutions) on islamicfinancial services IFSB 02, december 2005, p p : 04-06.

من ذلك لأرباح العام دون أن يؤدي ذلك إلى حدوث سحوبات تؤدي إلى إعسار البنك في حين أن البنك التقليدي ملزم دائما بدفع الفائدة المتعاقد عليها مع المودع[1].

الفرع الثالث: تطبيق اتفاقية بازل 3 في البنوك الإسلامية

إن اتفاقية بازل 3 جاءت لمعالجة تداعيات الأزمة المالية العالمية، إلا أن البنوك الإسلامية أثبتت أنها كانت أقل تضررا منها مقارنة بالبنوك التقليدية، لأنها لا تتعامل بالمتاجرة في الديون أو ما يعرف بالتوريق، فقد جاء على سبيل المثال في تقرير أعدته "أرنست أنديونغ" صدر عقب الأزمة، أن الصيرفة الإسلامية هي الأقل تأثرا بالأزمة المالية مقارنة بالمصارف التقليدية[2]، ولأن آجال تطبيق هذه الاتفاقية كاملة مازال مستمرا إلى غاية 2019 سنتناول أهم النقاط التي يمكن أن تستفيد منها البنوك الإسلامية في ظل اتفاقية بازل 3 وأهم الصعوبات أو التحديات التي قد تواجهها أثناء ذلك.

أولا: مزايا الالتزام بتطبيق مقررات بازل 3 في البنوك الإسلامية:

-ستساعد هذه الاتفاقية على إدارة أفضل لسيولتها كون البنوك الإسلامية معظمها يعاني أصلا من فائض السيولة[3]؛

-تعزيز قوتها المالية خاصة في إدارة بعض الجوانب المهمة في العمل المصرفي مثل الحوكمة الرشيدة[4]، والتي اتضحت في المحور الرابع لاتفاقية بازل3؛

-إن تأخير أجل تطبيق معايير بازل 3 لغاية2019، أعطت فسحة من الزمن وهي كافية للبنوك التقليدية والإسلامية لأن تدرس هذه المتطلبات وتضع الخطط الكفيلة بتنفيذها بكل ثقة واطمئنان[5].

---

[1]- ماهر الشيخ حسن، " **قياس ملاءة البنوك الإسلامية في إطار المعيار الجديد لكفاية رأس المال**"، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، بدون سنة، ص:19.

[2]-سليمان ناصر، " **البنوك الإسلامية واتفاقية بازل3 المزايا والتحديات**"، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، عمان، الأردن، المجلد العشرون، مارس، 2012، ص: 30.

[3]- سليمان ناصر، "**يمكن للبنوك الإسلامية أن تطبق بازل3 دون صعوبات**"، صحيفة الاقتصادية الإلكترونية، العدد 6361، الموافق لـ 12 مارس 2011.

[4]- أسماء طهراوي وعبد الرزاق بن حبيب، " **إدارة المخاطر في الصيرفة الإسلامية في ظل معايير بازل**"، مجلة دراسات اقتصادية إسلامية، المجلد 19، العدد01، المملكة العربية السعودية، 2013، ص:84.

[5]- سليمان ناصر، "**يمكن للبنوك الإسلامية أن تطبق بازل3 دون صعوبات**"، مرجع سبق ذكره.

-بما أن مجلس الخدمات المالية الإسلامية مكمل للجنة بازل في إصداره للمعايير التي تتوافق مع طبيعة عمل البنوك الإسلامية ، فقد أصدر في ديسمبر 2013 المعيار IFSB15(المعيار المعدل لكفاية رأس المال للمؤسسات التي تقدم خدمات مالية إسلامية عدا مؤسسات التأمين الإسلامي- التكافل- وبرامج الاستثمار الجماعي الإسلامي)، وتضمن المعيار إرشادات تتعلق بتطبيق الخصائص الجديدة التي قدمتها لجنة بازل3 مع إدخال التعديلات الضرورية لمؤسسات الخدمات المالية الإسلامية، لاسيما الهوامش المالية الإضافية المقررة للحفاظ على رأس المال، وكذا الهوامش المقررة لمواجهة التقلبات الدورية ونسبة الرافعة المالية، وتكون هذا المعيار من ستة أقسام في القسم الثالث تناول عرض المزيد من الإرشادات المنصوص عليها في المعايير والخطوط الإرشادية الخاصة بمجلس الخدمات المالية الإسلامية والمتعلقة بحساب المخاطر الائتمانية، السوقية والتشغيلية من أجل التكيف مع المعايير الدولية لرأس المال "بازل3"، وتمت إعادة صياغة أحد الأقسام المتعلقة بقياس المخاطر الائتمانية من أجل تناول أساليب حديثة للتخفيف من تلك المخاطر، وفي القسم الرابع تم عرض متطلبات الحد الأدنى لكفاية رأس المال لكل من المخاطر الائتمانية والسوقية وكل الأدوات المالية المشتقة من أحكام الشريعة الإسلامية[1]،

وعليه فالتزام البنوك الإسلامية بتطبيق اتفاقية بازل3 "معيار IFSB15" سيكسبها مصداقية أكبر على المستوى الدولي.

ثانيا: تحديات البنوك الإسلامية لتطبيق بازل3

إن التزام البنوك الإسلامية بتطبيق بازل 3 يكسبها بعض المزايا لكن بالمقابل تواجهها العديد من المصاعب والتحديات أهمها:

-إن البنوك الإسلامية تعاني فعلا من مشكل إدارة السيولة، والمعاناة تكون في أحيان كثيرة بالفائض لا بالعجز، والأصول السائلة عالية الجودة التي توصي بها لجنة بازل يمكن أن تغطيها البنوك الإسلامية بالصكوك والأدوات المالية الإسلامية وذلك بإصدار المزيد منها وكذا التنويع فيها خاصة من حيث الأجل، لكن عدم تقيد الكثير منها

[1] مجلس الخدمات المالية الإسلامية، المعيار المعدل لكفاية رأس المال للمؤسسات التي تقدم خدمات مالية إسلامية (عدا مؤسسة التامين الإسلامي – التكافل- وبرنامج الاستثمار الجماعي الإسلامي IFSB 15، 2016/03/23، ص: 07،
http://ifsb.org/standard/2013-12-18_ar_IFSB15%20Revised%20Capital%20Adequacy_(Dec%202013).pdf

بالضوابط الشرعية وإثارة الشبهات حول التعامل بها هاجس بالنسبة للبنوك الإسلامية بالإضافة لعدم توفر سوق مالي إسلامي بالقدر الكافي[1]؛

-يجد الكثير من المحللين أن النسبتان LCRوNSFR ليستا مصممتان للبنوك الإسلامية بل للبنوك التقليدية فهي لا تأخذ بعين الاعتبار خصوصية الصناعة المصرفية الإسلامية؛

-انخفاض ربحية البنوك الإسلامية لاحتجاز نسب متزايدة منها للاحتياطيات لاستخدامها في مواجهة الأزمات؛

-ستزيد مقررات بازل 3 من السيولة غير الموظفة لدى البنوك الإسلامية، مما يؤثر سلبا على نشاطها وربحيتها[2].

المطلب الثاني: مقارنة عامة لكفاية رأس المال بين البنوك التقليدية والإسلامية

بعد التطرق لمعايير كفاية رأس المال حسب مقررات بازل، ثم عرض معايير كفاية رأس المال للهيئات الدولية الإسلامية ممثلة في هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ومجلس الخدمات المالية الإسلامية، يمكن المقارنة بينهما من خلال الجدول التالي والذي يمثل مقارنة بين كفاية رأس المال بين البنوك التقليدية والإسلامية.

[1]-سليمان ناصر، " **هل البنوك الإسلامية في حاجة إلى بازل3؟**"، المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية(مركز أخبار الصناعة المالية الإسلامية)، 2010/08/31 متاح على الموقع: www.cibafi.prg تاريخ الإطلاع: 03-11-2015

[2]-صالح مفتاح، فاطمة رحال، مرجع سبق ذكره، ص : 19.

جدول رقم(1 –6): مقارنة عامة لمعايير نسبة كفاية رأس المال للهيئات الدولية الإسلامية بمعايير بازل

نسبة كفاية رأس المال	البنوك التقليدية	البنوك الإسلامية
من حيث الإصدار	-معيار بازل1 الصادر سنة 1988، ثم التعديل سنة 1996. -معيار بازل2 الصادر سنة 2004. -معيار بازل3 الصادر سنة 2010.	- معيار بازل1 الصادر عن AAOIFI سنة 1999. -معيار بازل 2 الصادر عن IFSB سنة 2005. -معيار بازل 3 الصادر عن IFSB سنة 2013.
من حيث الحساب	-بازل 1 في البنوك التقليدية أخذت في الحسبان مخاطر السوق. - تقر بازل 2 بوجود ثلاثة شرائح كما سبق توضيحها. -أخيرا فيما يخص بازل3 فلا يوجد اختلاف بين لجنة بازل والهيئات الدولية الإسلامية من حيث النسب وتواريخ التطبيق عدا كون البنوك الإسلامية لا تتعامل مع العناصر التي لا تتفق مع الشريعة الإسلامية فقط.	-معيار كفاية رأس المال لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية لم يأخذ في الحسبان مخاطر السوق. -نجد أن معيار مجلس الخدمات المالية الإسلامية يتكون من شريحتين فقط نظرا لأن الشريحة الثالثة "القروض المساندة"تأخذ الصفة الربوية والتي لا تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية.

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بعض مراجع البحث.

المطلب الثالث: الأثر المفترض لكفاية رأس المال على الربحية في البنوك

باعتبار البنوك من أهم المؤسسات المالية فإنها تهدف بدرجة أولى إلى تعظيم ربحيتها شأنها شأن أي منشأة أعمال يهدف ملاكها إلى تعظيم ثروتها بزيادة القيمة السوقية لأسهمهم، من خلال زيادة الإيرادات إلى أقصى حد ممكن، أو تخفيض التكاليف إلى أدنى حد أو كلاهما معا[1].

نسعى من خلال هذا المطلب لإيجاد علاقة بين نسبة كفاية رأس المال والربحية وهذا من الناحية النظرية والتي يتم إثباتها أو نفيها فيما بعد في الجانب التطبيقي.

نفترض من أجل ذلك احتمالين في حالة ما إذا ارتفعت نسبة كفاية رأس المال وهما:

الحالة الأولى: باعتبار نسبة كفاية رأس المال تتكون من رأس المال (في البسط) ومجموع الأصول المرجحة بالمخاطر(في المقام)، فارتفاع النسبة تعني زيادة في رأس المال (زيادة في البسط مع ثبات المقام).

الحالة الثانية: نفترض أن رأس المال ثابت وأن المخاطر قلت، بمعنى أن معدل ترجيح المخاطر قلّ والذي يرجع إلى زيادة تحكم البنك في مخاطره، إما من خلال تنويع القروض وقيامه بعملية التوريق، ما يعني انتقال المخاطر إلى جهات أخرى وتحصله على سيولة بدلا منها والتي تعني هي الأخرى درجة مخاطرة مساوية للصفر، أو أن معظم قروضه عالية الجودة وبالتالي ذات مخاطر أقل وذات أوزان ترجيح أقل.

من خلال هاتين الحالتين، يتضح أن التحكم بنسبة كفاية رأس المال يخضع لعدة اعتبارات وشروط خصوصا إذا ما تحدثنا عن الحالة الأولى ، لأن الزيادة في رأس مال البنك تتطلب إما تمويلا خارجيا وهذا ما يعني خضوع البنك لإجراءات قانونية جديدة معقدة، أو تمويلا داخليا والذي يتطلب هو الآخر زيادة في رأس المال الأساسي وهذا الأمر ليس بالهين على البنوك، لأن ذلك يعني التضحية بتوزيع الأرباح وضمها إلى رأس المال لفترة زمنية معينة.

ما يعني أن الحالة الثانية من الناحية التقنية يمكن للبنك أن يقوم بها بأكثر أريحية مقارنة بالحالة الأولى، وبالنتيجة ترتفع نسبة كفاية رأس المال ويتخلص البنك من القروض ذات المخاطر المرتفعة، ما يدل على ارتفاع احتمال استرجاع أصل القرض مضافا إليه فوائده، ما يؤدي إلى زيادة ربحية البنك.

[1]-باسل جبر حسن أبو زعيتر، " **العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية العاملة في فلسطين**"، مذكرة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، 2006، ص: 66.

يمكن تلخيص ما سبق ذكره من خلال الشكل التالي:

شكل رقم (1-5): تأثير كفاية رأس المال على ربحية البنك من الناحية النظرية وحسب الحالة الثانية المقترحة.

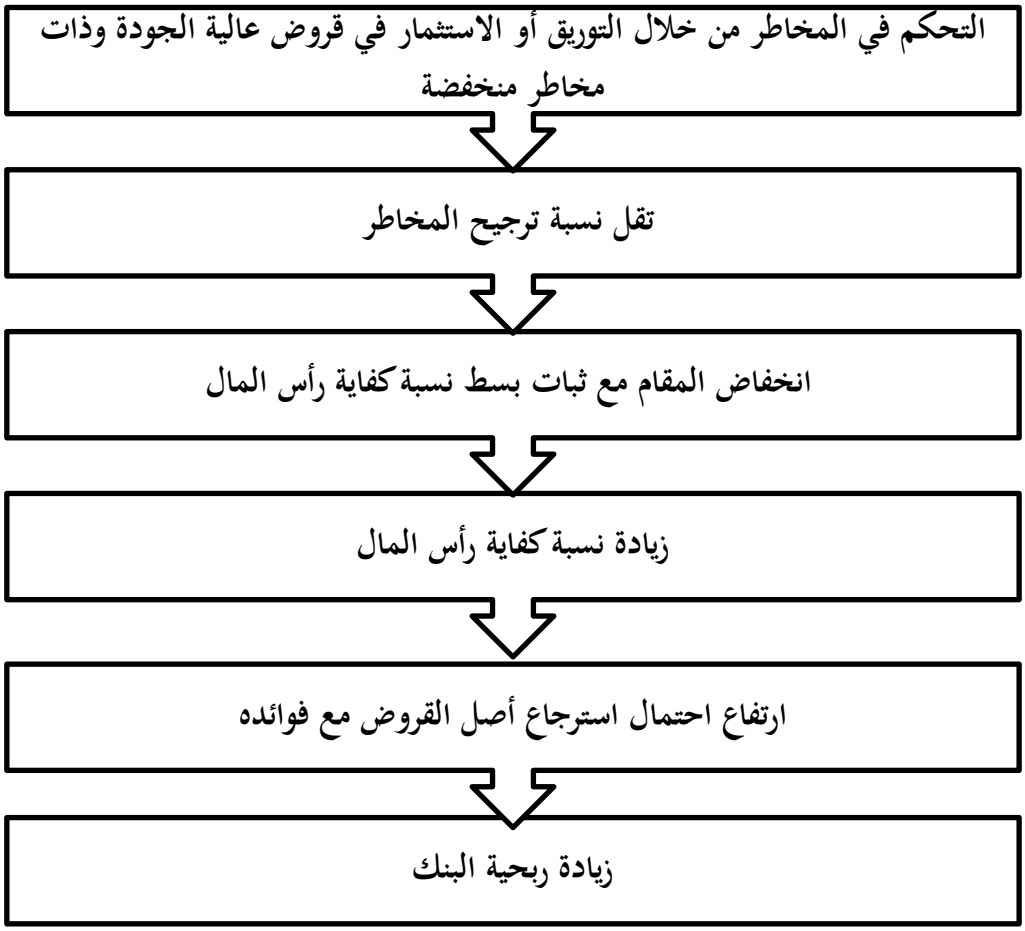

المصدر:من إعداد الباحثة.

خلاصة الفصل :

لقد عرف الاهتمام بموضوع كفاية رأس مال البنوك تطورا كبيرا، ويتجلى ذلك من خلال التعديلات التي تم إدخالها عدة مرات على كيفية قياس وتحديد المتطلبات الرأسمالية لمواجهة المخاطر المختلفة والتي تواجه البنوك التقليدية والإسلامية على حد سواء، والتي تم تناولها من خلال مبحثين، الأول خاص بمفاهيم عامة حول كفاية رأس المال وأهم تطوراتها والذي تطرقنا فيه لأهم المحطات التي عرفتها نسبة كفاية رأس المال، والمبحث الثاني والذي خصص لكفاية رأس المال في البنوك الإسلامية مقارنة بالبنوك التقليدية، ثم التطرق للأثر المفترض لكفاية رأس المال على الربحية في البنوك، ويمكن تلخيص ما تم التوصل إليه في هذا الفصل في النقاط التالية:

- ✓ باعتبار رأس مال البنك صمام أمان لأموال المودعين ونظرا لتطورات الحاصلة في النظام المصرفي، فقد شهدت كفاية رأس المال عدة تطورات وصولا إلى سنة 1974 والتي تمخض عنها ميلاد لجنة بازل والتي وضعت نسبة موحدة لكفاية رأس المال سنة 1988 والمعروفة باتفاقية بازل1؛
- ✓ بالرغم من الايجابيات التي حققها هذا المعيار كتحقيق المنافسة العادلة بين البنوك، إلا أنه وجهت إليه عدة انتقادات ما مهد لصدور ما عرف باتفاقية بازل2 سنة 2004 بدعاماتها الثلاث؛
- ✓ أثبتت أزمة الرهن العقاري سنة 2008 وجود نقائص اتسم بها هذا المعيار، ما أنجر عنه صدور الاتفاقية الثالثة عن لجنة بازل" بازل3"، والتي هدفت إلى تعزيز الاستقرار في النظام المالي بغية تقليص احتمال وقوع أزمات مستقبلية؛
- ✓ حاولت البنوك الإسلامية تكييف معايير لجنة بازل بما يتماشى مع طبيعة وخصوصية عملها من خلال معيار بازل 1 الصادر عنAAOIFI سنة 1999، ثم معيار بازل 2 الصادر عن IFSBسنة 2005، يليه معيار بازل 3 الصادر عنIFSB سنة 2013؛
- ✓ إن تحكم البنك في المخاطر من خلال التوريق، أو من خلال استثمار معظم قروضه في قروض عالية الجودة وذات مخاطر منخفضة يؤدي إلى زيادة ربحية البنك، وهذا من الناحية النظرية والذي سنحاول اختباره في الجانب التطبيقي، كما نذكّر في الأخير بأنه بالرغم من حرص الكثير من دول العالم على تطبيق مقررات لجنة بازل لكونها معايير مصادق عليها دوليا، إلا أن هذه اللجنة لا تملك صلاحيات قانونية لفرض توصياتها على الدول، وعليه وجب على محافظي البنوك المركزية لمختلف الدول اعتماد هذه التوصيات لتصبح ملزمة بها.

الفصل الثاني:

الدراسات السابقة حول كفاية رأس المال وعلاقتها بالربحية

- ✓ عرض الدراسات السابقة
- ✓ مناقشة الدراسات السابقة وما يميز الدراسة الحالية

تمهيد :

يحتل موضوع الدراسات السابقة جانبا أساسيا في عملية البحث العلمي، نظرا لدوره في تحديد مشكلة البحث وأبعاده، متغيرات الدراسة التطبيقية وأخيرا إبراز أوجه التشابه والاختلاف بينها وبين الدراسة الحالية.

تعددت وتنوعت الدراسات السابقة حول موضوع كفاية رأس المال وأثرها على الأداء المالي للبنوك بصفة عامة وعلى ربحيتها بصفة خاصة، بحيث تم تناول 18 دراسة علمية تناولت موضوع كفاية رأس مال البنوك وعلاقتها بربحيتها.

سوف نحاول في هذا الفصل عرضها ومناقشتها بالإضافة إلى جديد الدراسة الحالية وما يميزها من خلال مبحثين:

المبحث الأول: عرض الدراسات السابقة

المبحث الثاني: مناقشة الدراسات السابقة وما يميز الدراسة الحالية

المبحث الأول: عرض الدراسات السابقة

قصد الإلمام بموضوع بحثنا، والتعرف أكثر على متغيرات الدراسة، وضبط ومعرفة طريقة وأدوات الدراسة، ارتأينا تقسيم هذا المبحث إلى مطلبين، حيث تناولنا في المطلب الأول أهم الدراسات العربية أما المطلب الثاني فقد خصص للدراسات الأجنبية والتي تم الاستناد إليها في دراستنا.

المطلب الأول: الدراسات باللغة العربية

سيتم عرض أهم الدراسات العربية التي تم الاعتماد عليها في دراستنا والتعليق عليها، في حدود ما توصلت إليه الباحثة واطلعت عليه.

أولا: دراسة المخلافي (2004)[1]:

سعت هذه الدراسة إلى اختبار تأثير مؤشرات كفاية رأس المال المصرفي في كل من مؤشرات المخاطرة المصرفية والعائد المصرفي وانعكاس ذلك في قيمة البنك، وذلك عبر اختيار عينة من البنوك التجارية اليمنية بلغ عددها خمسة بنوك، خلال الفترة الزمنية من عام 1998إلى عام 2002.

وقد تم استخدام تسع مؤشرات لكفاية رأس المال المصرفي هي: رأس المال إلى الودائع، رأس المال إلى إجمالي الأصول، رأس المال إلى القروض، رأس المال إلى الأصول الخطرة، رأس المال الحر إلى الأصول الخطرة، رأس المال الحر إلى الأصول المتداولة، رأس المال إلى الاستثمارات، رأس المال إلى الالتزامات العرضية، رأس المال إلى الأصول المرجحة بالمخاطرة، وقد أظهرت نتائج تحليل هذه المؤشرات في البنوك عينة الدراسة أن كلاً من مؤشرات المخاطرة المصرفية ممثلة في: المخاطر الائتمانية، مخاطر سعر الفائدة، مخاطر السيولة والعائد المصرفي ممثلا في: العائد على الأصول، العائد على حقوق الملكية، هامش الفائدة الصافي، هامش صافي الدخل، معدل العائد على الودائع تتأثر بشكل إيجابي بمؤشرات كفاية رأس المال المصرفي وينعكس ذلك على قيمة البنك.

[1]– عبد العزيز محمد أحمد المخلافي، " **تحليل كفاية رأس المال المصرفي وأثره على المخاطرة والعائد وفق المعايير الدولية**"، دراسة تطبيقية على عينة من المصارف اليمنية، أطروحة دكتوراه، جامعة بغداد، 2004.

ثانيا: دراسة الطيب وشحاتيت (2011)[1]:

هدفت الدراسة إلى قياس الآثار المترتبة على تطبيق البنوك التجارية في الأردن لمعيار كفاية رأس المال على ربحيتها، وعليه فقد سعت الدراسة للإجابة عن ما إذا كان لرفع رأس مال البنوك التجارية في الأردن أثر على ربحيتها، إذ تم استخدام السلاسل الزمنية المقطعية لـ 12 مؤشر للربحية على عينة قدرت بـ 15 بنك تجاري للفترة2000-2007 ، وخلصت الدراسة إلى أن تطبيق معيار كفاية رأس المال لم يكن له أثر ذو دلالة إحصائية على ربحية البنوك التجارية في الأردن، ولم يكن لرفع رأس المال أثر إيجابي إلا على ثلاث نسب للربحية، ما يُعاب على هذه الدراسة أن مؤشرات الربحية المختارة لا تعكس كلها ربحية البنوك التجارية، فمنها ما يعكس نسبة مديونيتها ومنها ما يعكس نسبة السيولة فيها.

ثالثا: دراسة عبيدات (بدون تاريخ نشر)[2]:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على أهم العوامل التي تحدد درجة كفاية رأس المال في البنوك التجارية الأردنية بحيث شملت الدراسة 12 بنكا في بورصة عمان للفترة2000-2008 وباستخدام نموذج الانحدار الخطي المتعدد ومعامل الارتباط بيرسون.

توصلت الدراسة إلى أهم النتائج التالية:

- وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين درجة كفاية رأس المال في البنوك التجارية ومخاطر السيولة؛
- وجود علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين درجة كفاية رأس المال ومعدل العائد على حقوق الملكية ومخاطر سعر الفائدة، كما تبين أن المتغيرات المستقلة مجتمعة لها تأثير مرتفع نسبيا على المتغير التابع وهو كفاية رأس المال.

---

[1]- سعود موسى الطيب ومحمد عيسى شحاتيت،"**تحليل قياسي لتطبيق كفاية رأس المال على ربحية البنوك التجارية – حالة الأردن**"،دراسات العلوم الإدارية، المجلد38، العدد2، ص ص: 358- 366،2011.

[2]- سامر فخري عبيدات، "**محددات كفاية رأس المال في البنوك التجارية الأردنية، دراسة تطبيقية**"، جامعة البلقاء التطبيقية، الأردن، بدون تاريخ نشر، متاح على الموقع:
http://www.adelamer.com/vb/showthread.php?19945-%E3%CD%CF%CF%C7%CA-%DF%DD%C7%ED%C9-%D1%C3%D3-%C7%E1%E3%C7%E1-%DD%ED-%C7%E1%C8%E4%E6%DF-%C7%E1%CA%CC%C7%D1%ED%C9-%C7%E1%C3%D1%CF%E4%ED%C9-%CF%D1%C7%D3%C9-%CA%D8%C8%ED%DE%ED%C9

ما يلاحظ في هذه الدراسة أنها اهتمت بالجانب القياسي للظاهرة محل الدراسة وأهملت التحليل الاقتصادي والذي هو محور اهتمامنا.

رابعا: دراسة انتصار(2012)[1]:

تناولت هذه الدراسة تحليل المؤشرات المالية لبنك الرشيد خلال الفترة الممتدة ما بين 2005- 2009 ومقارنتها بمعايير لجنة بازل للرقابة المصرفية وتلك المؤشرات متمثلة في: نسب السيولة، الربحية، التوظيف والملاءة، خاصة من ناحية الموازنة بين الربحية وتجنب المخاطر، وقد خلص الباحث إلى أن التوافق مع تلك المعايير موجود على نحو متضارب، وهذا التوافق- وإن وجد- لا يعكس بالضرورة سلامة الأداء المالي للبنك، نظرا لكون بنك الرشيد يبقي على هامش سيولة أكبر بكثير مما هو مطلوب، وهذا يعني عدم الاندفاع باتجاه الربحية، وهذا بدوره يعني الابتعاد عن فلسفة العمل المصرفي الحقيقي، وقد أوصى الباحث بضرورة إجراء إصلاحات بنيوية في القطاع المصرفي تزامنا مع اعتماد معايير بازل وبما يتناسب والهدف الأساسي من وجود هذا القطاع المهم.

خامسا:دراسة سليمان ناصر ومونه يونس (2017)[2]:

هدفت الدراسة لمعرفة أثر كفاية رأس المال على ربحية أكبر البنوك الإسلامية والتي قدرت بـ 15 بنك إسلامي في العالم من حيث الأرباح خلال الفترة: 2011-2015، ولدراسة التأثير بين المتغيرات تم استخدام نموذجين للانحدار الخطي البسيط، وبالاستعانة بالبرنامج الإحصائي Eviews تبين وجود علاقة تأثير إيجابية، وتناسب طردي مباشر، إذ كلما حاول البنك الإسلامي الرفع من نسبة كفاية رأس المال كلما أدى ذلك إلى زيادة مؤشرات الربحية متمثلة في العائد على حقوق الملكيةROE والعائد على الأصولROA، وعليه يوصي الباحثان بتطبيق نسبة كفاية رأس المال بتطويع معيار بازل مع طبيعة عمل البنوك الإسلامية للرفع أكثر من ربحية البنك الإسلامي.

[1]- انتصار محمد جواد، " **تقييم الأداء المالي للمصارف العراقية في ضوء معايير لجنة بازل، دراسة تحليلية في مصرف الرشيد**"، المعهد التقني عمارة، العراق، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة واسط، 2012.

[2]-سليمان ناصر ومونه يونس، " **أثر كفاية رأس المال في ربحية البنوك الإسلامية، دراسة قياسية على أكبر البنوك الإسلامية من حيث الأرباح خلال الفترة: 2011-2015**"، مجلة إسرا الدولية للمالية الإسلامية، المجلد الثامن، العدد الأول، ماليزيا، جوان 2017، ص: 60.

سادسا: دراسة فاطمة بن شنة(2017)[1]:

هدفت هذه الدراسة إلى رصد مجموعة عوامل مسببة للقروض المتعثرة ومدى مساهمة إدارة المخاطر الائتمانية في تقييم ربحية البنوك التجارية الجزائرية، حيث قامت الباحثة بتحديد محددات مخاطر الائتمان والعوامل المفسرة لمشكلة القروض المتعثرة لعينة من البنوك التجارية الجزائرية خلال الفترة: 2005-2014، ثم تناولت دراسة تأثير مؤشرات المخاطر الائتمانية على تقييم ربحية البنوك لنفس العينة وذلك باستخدام نماذج بانل، وقد توصلت الباحثة لمجموعة من النتائج أهمها:

-أن المتغيرات المفسرة لمخاطر الائتمان والمسببة لمشاكل القروض المتعثرة في البنوك التجارية الجزائرية باستخدام مؤشر نسبة مخصصات خسائر القروض إلى إجمالي القروض هي: حجم البنك، نسبة عدم الكفاءة، معدل الفائدة على الودائع ونسبة كفاءة الإدارة؛

- أن المتغيرات المفسرة لمخاطر الائتمان والمسببة لمشاكل القروض المتعثرة في البنوك التجارية الجزائرية باستخدام مؤشر نسبة كفاية رأس المال هي: معدل الفائدة على الودائع ونسبة كفاءة الإدارة؛

- أن كل من نسبة مخصصات خسائر القروض إلى إجمالي القروض ونسبة كفاية رأس المال تمثلان أهم مؤشرات إدارة المخاطر الائتمانية التي تؤثر وتساهم في تقييم ربحية البنوك التجارية الجزائرية؛

- أن اختلاف طبيعة الملكية في البنوك التجارية الجزائرية تعتبر كمحدد ومفسر لمشكلة القروض المتعثرة ومسببة لمخاطر الائتمان، كما تؤدي دورا مهما في تفسير ربحية وأداء البنوك.

[1]- دراسة فاطمة بن شنة،" **إدارة المخاطر الائتمانية ودورها في تقييم ربحية البنوك التجارية- دراسة تطبيقية للبنوك الجزائرية خلال الفترة: 2005- 2014** "، أطروحة دكتوراه، جامعة قاصدي مرباح-ورقلة، 2017.

المطلب الثاني: الدراسات باللغة الأجنبية

سنحاول من خلال هذا المطلب عرض مجموعة من الدراسات الأجنبية في حدود ما تمكنت الباحثة من الوصول إليه والإطلاع عليه، والتي لها علاقة بضبط مفاهيم دراستنا من جهة، كما تساعدنا في تصويب الجانب التطبيقي منها من جهة ثانية.

أولا: دراسة Shu,Jack, Shang-Chi &Ching (2005)[1]:

قام الباحثون بدراسة أثر كفاية رأس المال على الأداء المالي لعينة مكونة من 40 بنك في تايوان ، خلال الفترة الزمنية 1993-2000، وقد تم اختيار هذه الفترة بالتحديد لمعرفة أثر تبني اتفاقية بازل الأولى، تم استخدام معامل الارتباط لبيرسون لإيجاد العلاقة بين متغيرات الدراسة، ومن ثم استخدام اختبار المربعات الصغرى لتقدير هذه العلاقة، وقد أظهرت النتائج وجود علاقة إيجابية بين نسبة كفاية رأس المال والأداء المالي والذي تم قياسه من خلال مجموعة من النسب وهي: العائد على حقوق الملكية، العائد على الأصول، معدل هامش الربح.

ثانيا: دراسةvyas, singh, yadav(2008)[2]:

يهدف الباحثون من خلال هذا البحث إلى دراسة تأثير متطلبات كفاية رأس المال على أداء البنوك التجارية في الهند، وقد شملت الدراسة كل البنوك التجارية المجدولة فيها خلال الفترة 1997 إلى 2007 والتي تم الحصول عليها من موقع البنك الاحتياطي الهندي، وباستخدام السلاسل الزمنية المقطعية توصلت الدراسة إلى أن كفاية رأس المال تؤثر بشكل إيجابي على ربحية البنوك العاملة في الهند، وعدم وجود اختلاف كبير في هذا التأثير بين القطاعات العامة والخاصة.

ثالثا: دراسةKandil&BenNaceur(2009)[3]:

قام الباحثان بدراسة تأثير متطلبات رأس المال على تكلفة الوساطة في البنوك العاملة في مصر وأداءها المالي، بحيث اشتملت العينة على 28 بنك خلال الفترة الزمنية من 1989-2004، وقد أظهرت النتائج أهمية تنظيم

---

[1] - Shu Ling Lin, Jack H.W Penm , Shang-Chi Gong &Ching – Shan Chang, **« Risk- based capital adequacy in assessing on insolvency – risk and financial performances in Taiwan's banking industry »**, Research in International Business and Finance 19 , 2005 ,p-p : 111–153.

[2]- Vyas, Singh &Yadav, « **The impact of capital adequacy requirements on performance of scheduled commercial banks »,** Asia-Pacific Business Review Publisher: Asia-Pacific Institute of Management Audience, Source Volume: 4 Source Issue: 2, June, 2008.

[3]- Samy Ben Naceur& Magda Kandil, **« The impact of capital requirements on banks' cost of intermediation and performance :The case of Egypt »,** Journal of Economics and Business 61 , 2009, p-p : 70–89.

رأس المال بحيث كلما ارتفعت نسبة كفاية رأس المال ارتفعت تكلفة الوساطة في البنوك وانعكس ذلك إيجابا على أداء البنوك ومن ثم على الاستقرار المالي للبنوك في مصر.

رابعا: دراسة Mathuva(2009)[1]:

قام الباحث بدراسة أثر كفاية رأس المال ونسبة التكاليف إلى الدخل على أداء البنوك التجارية الكينية، بحيث حاول الباحث القيام بالمسح الشامل للبنوك الكينية، إذ تمكن من جمع بيانات 41 بنك من أصل 44 بنك وهذا يمثل 93٪من جميع البنوك التجارية المسجلة في كينيا لمدة عشر سنوات (1998-2007)، تم تحليل البيانات التي تم جمعها وتفسيرها باستخدام النسب المالية المختلفة والأدوات الإحصائية بما في ذلك النسب المئوية، المتوسطات، تحليل الاتجاهات، الانحدار، والارتباط، وقد اقترح الباحث نسبتان لتعكسا أداء البنك وهما نسب ربحية والمتمثلتان في: العائد على الأصول، والعائد على حقوق المساهمين.

توصل الباحث من خلال دراسته إلى النتائج التالية:

- أظهرت الدراسة أن ربحية البنوك ترتبط إيجابا مع نسبة كفاية رأس المال؛
- حققت البنوك الكينية نسب كفاية رأس مال عالية، رغبة منها في المنافسة العالمية.

خامسا: دراسةOnaolapo&Adebayo(2012) [2]:

تهدف هذه الدراسة لتقييم أثر التقيد بكفاية رأس المال على الأداء المالي لعينة من البنوك النيجيرية خلال فترة عشر سنوات من سنة 1999إلى 2008، والتي تم الحصول على بياناتها من خلال البنك المركزي النيجيري، وافترضت الدراسة عدم وجود دلالة بين نسبة كفاية رأس المال (CAR) وخمسة متغيرات تمثل أداء البنوك وهي العائد على الأصول، العائد على رأس المال العامل ونسب أخرى للكفاءة، قام الباحثان بمعالجة البيانات باستخدام برنامج SPSS لتحليل العلاقة بين المتغيرات ومن ثم إجراء اختبار Dickey fuller (ADF)لاختبار ثبات السلاسل الزمنية المستخدمة وأخيرا اختبار Granger لتحديد التكامل المشترك بين متغيرات الدراسة، توصلت الدراسة إلى أن نسبة كفاية رأس المال لا تؤثر على النسب المالية المستخدمة بشكل كبير، وأوصت في الأخير على ضرورة التغيير في تنظيم البنوك النيجيرية، وكذا التحسين من حوكمتها.

[1]-D.M, Mathuva, **"Capital Adequacy, Cost Income Ratio and the Performance of Commercial Banks : The Kenyan Scenario"**, starathmore University, faculty of Commerce, Kenya,,the international journal of applied Economics and Finance 3 (2):35-47,2009.

[2]- Onaolapo& Adebayo, E Olufemi, **« Effect of capital adequacy on the profitability of nigerian banking sector »,** journal of money, Investment and banking, Issue, 2012.

سادسا: دراسةIkpefanOcheiA(2013)[1]:

هدف الباحث من خلال دراسته لتحديد تأثير كفاية رأس المال على أداء البنوك العاملة في النيجر، بحيث تكونت العينة من 14 بنك خلال الفترة الممتدة من 1986-2006، وباستخدام أسلوب الانحدار الخطي وبالاستعانة ببرنامج eviews تمكن الباحث من تقدير العلاقة بين متغيرات الدراسة، فقد اتضح وجود تأثير سلبي لنسبة كفاية رأس المال على معدل العائد على الأصول، وأوصت الدراسة بضرورة تعزيز أداء البنوك التجارية النيجيرية خاصة خلال تلك الفترة من الدراسة.

سابعا: دراسة John EmekaEzike(2013)[2]:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على أثر اعتماد معايير كفاية رأس المال على أداء البنوك النيجيرية، وذلك بالاعتماد على عينة مكونة من ستة بنوك، قسمت مناصفة بين قديمة وحديثة النشأة للفترة الزمنية مابين2003-2007، وباعتبار كفاية رأس المال المتغير المستقل في هذه الدراسة تم التعبير عن أداء البنوك بعدة متغيرات تابعة وهي: "نسبة سيولة البنك"، "جودة الأصول"، "حجم القروض/ حجم الودائع"، "العائد على الاستثمارات"، وبالاعتماد على برنامج Eviewsتم بناء نموذج انحدار متعدد أثبت قدرة معيار كفاية رأس المال في التأثير طرديا على أداء البنوك النيجرية.

ما يميز دراسة الباحثين أنها لم تكتف بنوع واحد من النسب بل تعدته لتشمل أداء البنك ككل، بالمقابل نجد أن عينة الدراسة صغيرة نوعا ما وبالتالي غير ممثلة جيدا لمجتمع الدراسة، بالإضافة لقصر الفترة الزمنية للدراسة.

ثامنا: دراسة Nada Dreca(2013)[3]:

قامت الباحثة بدراسة محددات نسبة كفاية رأس المال لعينة مكونة من عشرة بنوك في البوسنة خلال مدة ستة سنوات من سنة 2005إلى سنة 2010، وبالاعتماد على البيانات المقطعية توصلت إلى أن هذه النسبة تؤثر فيها العديد من العوامل، بحيث يؤثر كل من حجم البنك ونسبة المشاركة في الودائع ومعدل العائد على الأصول بشكل سلبي في نسبة كفاية رأس المال، بينما يؤثر معدل العائد على حقوق الملكية بشكل إيجابي على ذات النسبة،

[1]- IkpefanOchei A, **« Capital adequacy, management and performance in the Nigerian commercial bank (1986- 2006) »**, African Journal of Business Management , p-p : 2939 – 2950.
http://www.academicjournals.org/AJBM

[2]- John EmekaEzike, OKE.MO, **" Capital adequacy standards Basel Accord and bank performance: the Nigerian experience (a case study of selected banks in Nigeria)"**, Asian Economic and Financial Review, 2013, 3(2):146-159.

[3]- Nada Dreca , **« Determinants of capital adequacy ratio in selected Bosnian banks »,** International University of Sarajevo , DumlupınarÜniversitesiSosyalBilimlerDergisiEYİ,ÖzelSayısı, 2013, p, p : 149-162.

تبقى بعض المتغيرات كهيكل رأس المال فلا دلالة إحصائية لها، أوصت الدراسة بالاهتمام بالمتغيرات المؤثرة للوصول إلى معدل الملاءة المطلوب.

تاسعا: دراسةAsikhia&Sokfun(2013)[1]:

قام الباحثان بدراسة تأثير كفاية رأس المال على ربحية البنوك في نيجيريا خلال الفترة الزمنية من 2006 إلى 2010، باستعمال الاستبيان كأداة إحصائية،في محاولة لمسح شامل لمجتمع الدراسة، بحيث تم توزيع 518 استبانة على موظفي البنوك النيجيرية، وتم استرجاع 393 منها أي ما نسبته 76%، توصل الباحثان إلى وجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين كفاية رأس المال والربحية، ما يعني أن نسبة كفاية رأس المال تلعب دورا رئيسيا في تحديد الربحية على مستوى البنوك محل الدراسة.

عاشرا: دراسة Heidari&Valipour (2015)[2]:

هدف الباحثان لفحص العلاقة بين نسبة كفاية رأس المال والربحية على عينة من البنوك الإيرانية، قدر عددها بـ 29 بنك خلال الفترة الزمنية 2007-2012، وباستخدام معادلة الانحدار المتعدد للتحقق ما إذا كانت نسبة كفاية رأس المال يمكن أن تنظم الربحية لدى البنوك، بحيث تم بناء معادلتين للانحدار المتعدد، الأولى خاصة بكفاية رأس المال والثانية خاصة بربحية البنوك، اتضح أن البنوك التي ليست مربحة لن تكون قادرة على الامتثال لنسبة كفاية رأس المال، وبعبارة أخرى فإن البنك الذي لا يلبي متطلبات كفاية رأس المال لا يحقق ربحية.

حادي عشر: دراسة Ali &Marsida(2015)[3]:

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل محددات كفاية رأس المال على مستوى النظام المصرفي اللبناني، خاصة بعد الأزمة المالية العالمية، باستعمال بيانات من الثلاثي الأول لسنة 2007 إلى الثلاثي الثالث لسنة 2014 لـ 16 بنكا خاصا، بحيث تم استعمال نموذج الانحدار الخطي لاختبار العلاقة بين المتغير التابع والمتمثل في كفاية رأس المال والمتغيرات المستقلة والمتمثلة في: العائد على الأصول ROA، العائد على حقوق الملكية ROE، حجم البنك، نسبة إجمالي القروض إلى إجمالي الودائع، القروض المتعثرة، مضاعف حقوق الملكية، توصل الباحثان إلى عدة نتائج

[1] -AsikhiaOlalekan&SokfunAdeyinka, **« Capital adequacy and bank's profitability : an empirical evidence from Nigeria »**, American international journal of contemporary research, vol 3 no 10 ; October ; 2013, p,p : 87-93.

[2] -Mohammed Valipour Pasha, HadiHeidari, **" Can capital adequacy ratio specify banks' profitability?, a case study of Iran**, TeknologiTanaman /Vol (12), Supp (2) 2015, 446-450.

[3]-Ali Shingjergji, MarsidaHyseni, **« The determinants of the capital adequacy ratio in the Albanian banking system during :2007/2014 »**, international journal of economics, commerce and mangement, vol3, issue1, United Kingdom, january, 2015.

أهمها: عدم وجود أية تأثير بين مؤشرات الربحية على نسبة كفاية رأس المال، أما القروض المتعثرة، مضاعف حقوق الملكية ونسبة إجمالي القروض إلى إجمالي الودائع لهم تأثير سلبي على نسبة كفاية رأس المال، بينما حجم البنك له تأثير ايجابي على نسبة كفاية رأس المال للبنوك عينة الدراسة.

ثانيا عشر: دراسة Arijan Stovrag(2017)[1]:

تهدف هذه الدراسة لوصف وشرح العلاقة بين التغيرات الحاصلة في نسبة كفاية رأس المال على ربحية البنوك السويدية، بحيث قام الباحث بمسح شامل لجميع البنوك السويدية للفترة الممتدة ما بين 1999-2015، توصل الباحث إلى نتيجتين أولهما: وجود دلالة إحصائية سلبية بين كفاية رأس المال والعائد على حقوق الملكية، وثانيها وجود دلالة إحصائية ايجابية بين كفاية رأس المال وهامش الربح الصافي.

المبحث الثاني: مناقشة الدراسات السابقة وما يميز الدراسة الحالية

بعد الاستعراض غير الحصري لمختلف الدراسات السابقة حول أثر كفاية رأس المال على الأداء المالي للبنوك بصفة عامة، وعلى ربحيتها بصفة خاصة، سنحاول في هذا المبحث مناقشة محتواها، والذي تنوع بين عربية وأجنبية كمرحلة أولى، وفي مرحلة ثانية نحاول تقديم جديد الدراسة وما يميزها عن باقي الدراسات.

المطلب الأول: مناقشة الدراسات السابقة

من خلال معاينة الدراسات العربية، تبين أنها شملت العديد من البنوك والتي أجريت في أماكن مختلفة من الدول العربية، ويلاحظ أن هذه الدراسات قد اختلفت فيما بينها حول النتائج التي تم التوصل إليها كنتيجة طبيعية لاختلاف الأزمنة والأمكنة التي تمت فيها، يمكن تلخيص ذلك في النقاط التالية:

- هدفت جميع الدراسات لاختبار تأثير نسبة كفاية رأس المال على عدة مؤشرات تعكس الأداء المالي للبنوك محل الدراسة؛
- تشترك أغلب الدراسات في الأسلوب الإحصائي المستعمل من استخدام السلاسل الزمنية المقطعية، نموذج الانحدار الخطي المتعدد، معاملات الارتباط؛

[1]-ArijanStovrag, **« Capital requirements and bank profitability, a comparison between the large swedish banks and niche banks »**, master thesis within : finance, jonkoping university international business school, jannuary, 2017.

- تم استخدام نسب مالية مختلفة من دراسة إلى أخرى حسب القوائم المالية للبنوك المعتمد عليها أثناء جمع العينة؛
- عند تفحصنا لحجم العينة في هذه الدراسات، وجدنا أنه اتسم بالضعف بعدم تجاوز أقصاه 15 بنكا؛
- يلاحظ أن المؤشرات المالية المختارة في بعض الدراسات السابقة والتي من المفترض أن تعكس الأداء المالي للبنوك، كانت غير كافية فنجد دراسات تخص بالذكر تأثير كفاية رأس المال على ربحية البنوك ونجدها قد اختارت نسبا تعكس مديونيتها أو نسب السيولة فيها.

حاولت الدراسات الأجنبية تدارك محدودية النتائج المتوصل إليها في الدراسات العربية من خلال تدارك حجم العينات الصغير، باستخدام عينات ذات أحجام كبيرة، ومن بين هذه الدراسات والتي بلغ عددها ثلاث دراساتتجاوز حجم العينة فيها 25 بنك، بلغ أقصاها 41بنك، وكانت عينة دراسة أجنبية واحدة فقط ضعيفة حيث بلغ عدد البنوك فيها ستة بنوك، أما عن الأسلوب الإحصائي فلم يختلف عن الدراسات العربية من استخدام السلاسل الزمنية المقطعية ونموذج الانحدار الخطي المتعدد.

وبناءا على التمحيص في أهداف الدراسات الأجنبية، تبين أنها تمحورت حول البحث في أثر كفاية رأس المال على الأداء المالي للبنوك بصفة عامة، وعلى ربحيتها بصفة خاصة، وما يؤخذ عليها أن نتائجها تخص منطقة معينة أو بلدا معينا وفي فترة زمنية معينة، مما لا يعطي نتائج جيدة في أغلب الأحيان عند تطبيقها على بيئة مختلفة.

المطلب الثاني: ما يميز الدراسة الحالية

أثناء بحثنا في مختلف الأدبيات التطبيقية المرتبطة بصورة مباشرة بموضوع تأثير كفاية رأس المال على ربحية البنوك لاحظنا وفرتها في الدول الأجنبية مقابل ندرتها في الوطن العربي، مثال ذلك دراسة (سعود موسى الطيب ومحمد عيسى شحاتيت، 2011)، أما في البيئة الجزائرية فتكاد تكون هذه الأدبيات منعدمة، حيث يعد موضوع كفاية رأس المال في البنوك الجزائرية حديث العهد نسبيا ومن بين الدراسات القليلة نجد دراسة (فاطمة بن شنة، 2017).

بالرغم من النتائج المختلفة التي توصلت إليها الدراسات السابقة، إلا أنها لا توصد الباب أمام دراستنا المقترحة، والتي نأمل من خلالها أن تساهم في معالجة موضوع أثر التقيد بكفاية رأس المال على ربحية البنوك لاسيما في البيئة البنكية الجزائرية.

بعد استعراضنا للدراسات السابقة التي تم إجراؤها في مجال الدراسة، وجدنا أن هناك أوجه تشابه وأوجه اختلاف في عدة جوانب بين هذه الدراسات ودراستنا من أهمها مايلي:

- ✓ من ناحية الهدف: هدفت جل الدراسات لاختبار أثر نسبة كفاية رأس المال على الأداء المالي للبنوك، وستختص دراستنا في أثر نسبة كفاية رأس المال على ربحية البنوك؛
- ✓ من ناحية الأسلوب: استخدمت أغلب الدراسات العربية وكذا الأجنبية أساليب إحصائية للوصول إلى الهدف، تنوعت ما بين السلاسل الزمنية المقطعية، نموذج الانحدار الخطي المتعدد، الاستبيان، أما دراستنا فسنعتمد على نماذج الانحدار الخطي،وعلى السلاسل الزمنية المقطعية Panal Data نظرا لأن هذين الأسلوبين يخدمان عينتي الدراسة؛
- ✓ من ناحية العينة: فقد اعتمدت الدراسات السابقة على عينة من البنوك التقليدية والتي لم يتجاوز أقصاها 41 بنك من نفس الطبيعة، أما دراستنا فقد أجريت على عينتين من البنوك الإسلامية، الأولى تتعلق بحالة البنوك الإسلامية في الجزائر، والثانية عبارة عن عينة من البنوك الإسلامية العالمية والتي سيتم إيضاحها في الفصل الموالي، والتي تم جمع بياناتها من خلال تقاريرها السنوية عبر مواقعها الالكترونية.

خلاصة الفصل:

من خلال البحث في الدراسات السابقة التي أتيحت لنا حول أثر كفاية رأس المال على الأداء المالي للبنوك بصفة عامة وعلى ربحيتها بصفة خاصة، لاحظنا أنها تهدف لإيجاد العلاقة بين متغيرات الدراسة (كفاية رأس المال ونسب الربحية) من خلال مجموعة من المؤشرات اختلفت هذه الأخيرة من دراسة لأخرى حسب ما تقتضيه عينة الدراسة وما تمليه البيئة المالية لها، أما عن عينة الدراسة فقد اتسمت عينة الدراسات العربية بالضعف إذ لم يتجاوز أقصاها 15 بنكا، وهو الأمر الذي تداركته الدراسات الأجنبية من خلال استخدام عينات ذات أحجام كبيرة بلغ أقصاها 41 بنكا، أما عن الأداة أو الأسلوب الإحصائي المستعمل في الدراسات السابقة فقد انتهج اتجاهين: اتجاه استعمل نماذج الانحدار الخطي وآخر استخدم السلاسل الزمنية المقطعية، وفي نهاية الفصل أبرزنا ما تتميز به الدراسة الحالية عن هذه الدراسات السابقة، كون موضوع كفاية رأس المال في البنوك الجزائرية حديث العهد نسبيا، والتي نأمل من خلالها أن تساهم في معالجة موضوع أثر التقيد بكفاية رأس المال على ربحية البنوك الإسلامية لاسيما في البيئة البنكية الجزائرية.

القسم الثانـي:

الدراسة الميدانيـة

- الخطوات الأولية للدراسة التطبيقية
- دراسة تطبيقية لأثر كفاية رأس المال على ربحية البنوك الإسلامية

الفصل الثالث:

الخطوات الأولية للدراسة التطبيقية

- ✓ منهجية الدراسة وقاعدة البيانات
- ✓ تحليل العلاقة بين متغيرات الدراسة

تمهيد الفصل:

بعدما قمنا بعرض الجانب النظري للدراسة من خلال الفصلين الأول والثاني، تناولنا فيهما الجوانب النظرية المتعلقة بكفاية رأس المال في البنوك، إضافة للدراسات التي تناولت العلاقة بين كفاية رأس المال وأداء وربحية البنوك،سيتناول هذا الفصل تحديد الخطوات الأولية للدراسة التطبيقية وذلك من خلال مبحثين، يتم عرض في المبحث الأول منهجية الدراسة من حيث إجراءاتها وخطوات إنجازها، بالإضافة إلى قاعدة بيانات الدراسة التي تم ضبط كل من متغيراتها، عينتها،وذلك باستخدام أسلوب دراسة حالة عينة من البنوك الإسلامية خلال الفترة: 2010- 2016، بالاعتماد على ما توفر من بيانات ومعطيات من التقارير السنوية للبنوك الإسلامية، ويعرض في المبحث الثاني تحليلا لمتغيرات الدراسة من خلال تحليل وصفي لهذه الأخيرة، ثم تحليل درجة الارتباط بين المتغيرات باستخدام معامل بيرسون للارتباط.

المبحث الأول: منهجية الدراسة وقاعدة البيانات

نحاول من خلال هذا المبحث تقديم وتوضيح الإجراءات والأدوات التي استخدمت في الدراسة التطبيقية، وكذلك تحديد متغيرات الدراسة، وعرض كل من مجتمع وعينة الدراسة.

المطلب الأول: عرض منهجية الدراسة

تتمثل منهجية الدراسة أساسا في الإجراءات المتبعة والأدوات الكمية والبرامج المعلوماتية التي استخدمت في مختلف مراحل الدراسة بغرض قياس تأثير كفاية رأس المال على ربحية البنوك الإسلامية محل الدراسة وتحليل نتائجها، ومن ثم الإجابة عن إشكالية الدراسة.

ولإجراء دراسة تأثير كفاية رأس المال على ربحية البنوك الإسلامية قمنا بإتباع الخطوات التالية:

1- جمع البيانات المالية من خلال الميزانية وجدول حسابات النتائج للبنوك محل الدراسة خلال الفترة الممتدة من سنة 2010 إلى سنة 2016، بناءً على معطيات وبيانات التقارير السنوية للبنوك الإسلامية محل الدراسة؛

2- حساب النسب المالية المتعلقة بمتغيرات الدراسة (أنظر الملحق رقم 01 والملحق رقم 02)، فمن خلال البيانات المالية السنوية للبنوك عينة الدراسة تمكنا من حساب كل من مؤشرات الربحية وكذا نسب كفاية رأس المال التقليدية مع الإشارة إلى أن نسبة كفاية رأس المال حسب لجنة بازل (X3)للبنوك الإسلامية في الجزائر تم التحصل عليها عن طريق الاتصال المباشر بالبنك، نظرا لعدم ورودها في التقارير المالية السنوية لها؛

3- تفريغ النسب المالية والمتغيرات المستخدمة من برنامجExcel7 على برنامجEviews9 وتقدير أثر المتغيرات على مؤشرات ربحية البنوك.

المطلب الثاني: قاعدة بيانات الدراسة

تتمثل قاعدة البيانات التي استندت إليها الدراسة التطبيقية في متغيرات الدراسة وعينتِها والتي سنوضحها كما يلي:

الفرع الأول: متغيرات الدراسة

من أجل تحديد متغيرات الدراسة التطبيقية اعتمدنا على الدراسات السابقة التي تمت مناقشتها في الفصل السابق، وبناءا على ذلك تم اعتماد متغيرات الدراسة كما يلي:

تتمثل متغيرات الدراسة في خمس مؤشرات:

- ✓ ثلاثة مؤشرات مستقلة لقياس كفاية رأس المال معرفة كما يلي:

X1: حقوق الملكية/ إجمالي الودائع

X2: حقوق الملكية/إجمالي الأصول

X3: نسبة كفاية رأس المال" حسب مقررات لجنة بازل"

والتي قد جرى تعريفهم من قبل في الفصل الأول، مع العلم أن النسبة الأخيرة نجدها محسوبة في معظم التقارير المالية السنوية التي تنشرها البنوك العالمية، بينما تتحفظها أغلب البنوك الجزائرية، أما النسبة الأولى والثانية تم حسابهما انطلاقا من التقارير المالية السنوية للبنوك محل الدراسة.

- ✓ مؤشرين تابعين لقياس ربحية البنوك، إذ تستخدم عدة مؤشرات لقياس ربحية المؤسسة، ونسبة الربحية تمثل المردودية المتأتية من استخدام عنصر من العناصر المحركة للنشاط في المؤسسة وقياس الآثار المباشرة المترتبة عن استخدام أصول معينة، وهي مقارنة النتيجة بما استخدم لتحقيقها[1]، وعليه تم اختيار أهم مؤشرين لقياس الربحية وهما:

Y1: العائد على الأصول

Y2: العائد على حقوق الملكية

فنسبة العائد على الأصول تبين ما استخدم من أصول للحصول على النتيجة، وبالوحدات تمثل ما تعطيه الوحدة النقدية الواحدة من الأصول الثابتة والأصول المتداولة من نتيجة إجمالية، أي أنه يقيس إنتاجية

[1]– مبارك لسلوس، " **التسيير المالي**"، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، الجزائر، 2012، ص: 51.

الوحدات النقدية المستثمرة في الأصول[1]، فالعبرة ليست في ضخامة الأصول المستخدمة بقدر ما هي في مردودية هذه الأصول، ويتم حسابها كما يلي:

العائد على الأصول = النتيجة الصافية بعد الضريبة / إجمالي الأصول

أما نسبة العائد على حقوق الملكية فتظهر ربحية الأموال الخاصة[2]، إذ يشير هذا المؤشر إلى المدى الذي تساهم به الرافعة المالية في زيادة ثروة المساهمين كنتيجة لاستثمار أموالهم لدى المؤسسة وتحملهم المخاطر ويتم حسابها كما يلي:

العائد على حقوق الملكية= النتيجة الصافية بعد الضريبة / حقوق الملكية

تقاس كل المتغيرات بالنسبة المئوية والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (3-1): متغيرات الدراسة

المتغير	مستقل			تابع	
رمز المتغير	X1	X2	X3	Y1	Y2
اسم المتغير	حقوق الملكية إلى إجمالي الودائع	حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول	نسبة كفاية رأس المال	العائد على الأصول	العائد على حقوق الملكية

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على الدراسات السابقة

الفرع الثاني: مجتمع وعينة الدراسة

أولا: مجتمع وعينة الدراسة في الجزائر

يتكون مجتمع الدراسة من البنوك العمومية والأجنبية الخاصة العاملة في الجزائر أي الجهاز المصرفي الجزائري، والذي شهد تطورا خلال السنوات الأخيرة بحيث وصل عدد البنوك لـ 20بنكا ناشطا في الجزائر، رغبة من

[1]- عدنان تايه النعيمي، أرشد فؤاد التميمي، " **التحليل والتخطيط المالي**"، الطبعة الأولى، دار اليازوري، الأردن، 2008، ص: 102.

[2]- منير شاكر محمد وآخرون، " **التحليل المالي، مدخل صناعة القرارات**"، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر، الأردن، 2008، ص : 63.

الدولة في إنعاش القطاع المصرفي وخلق أكثر تنافسية فيه، سنحاول فيما يلي تحليل متغيرات الدراسة بالنسبة للقطاع المصرفي الجزائري.

أ/ تحليل متغيرات الدراسة بالنسبة للقطاع المصرفي الجزائري:

تبقى البنوك العمومية تسيطر على معظم مؤشرات النظام المصرفي الجزائري على حساب البنوك الأجنبية الخاصة والتي تزاول نشاطها منذ صدور قانون النقد والائتمان 90-10، مما سمح بتسجيل نسب مردودية متباينة عن البنوك الأجنبية الخاصة.

وقصد عرض وضعية الجهاز المصرفي الجزائري خلال فترة الدراسة، ارتأينا عرض كل من نسبة كفاية رأس المال ونسب الربحية ممثلة في كل من العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية لكل من البنوك العمومية والبنوك الأجنبية الخاصة في الجزائر.

- **تطور نسبة كفاية رأس المال في القطاع المصرفي الجزائري:**

من خلال الشكل رقم (3-1) يتضح أن الملاءة المصرفية للجهاز المصرفي الجزائري ارتفعت ارتفاعا طفيفا من سنة 2010 إلسنة 2011 بنسبة 0.01 %، لتنخفض إلى غاية سنة 2014 بنسبة 16%حيث سجلت خلال هذه السنة الأخيرة أدنى نسبة لكفاية رأس المال خلال فترة الدراسة، لتعود وترتفع من جديد خلال سنتي 2015 وسنة 2016، لكن رغم ذلك تبقى هذه النسب أكبر مما هو مقرر حسب اتفاقية بازل الثانية، وهذا يبين مدى التزام البنوك الجزائرية بما هو مقرر، وذلك طبقا للنظام رقم 14-01 المؤرخ في 2014/12/16 المتضمن نسب الملاءة الجديدة المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية في الجزائر، كما يدل ذلك على تمتع البنوك الجزائرية بالصلابة المالية من خلال قدرة رأس مال البنوك الجزائرية على تحمل الخسائر غير المتوقعة، ما يثبت أن هناك رقابة من قبل اللجنة المصرفية للبنوك العمومية والأجنبية الخاصة على الالتزام بالحد الأدنى لكفاية رأس المال حسب اتفاقية بازل الثانية، بحيث اعتمد بنك الجزائر وتنفيذا لبرنامج العمل

الوطني في مجال الحكامة على تدابير تدريجية ومنسقة مع الأوساط المصرفية،[1]وقد اتخذ عدة إجراءات رئيسية وهي كما يلي[2]:

- ✓ إنشاء فريق مخصص لمشروع اتفاقية بازل الثانية تحت إشراف مساعدة خارجية، ويعمل بالتشاور مع الفريق المسؤول على تنفيذ مشروع المعايير المحاسبية الدولية؛
- ✓ إعداد استبيانين ووضعهما تحت تصرف البنوك التجارية بغية تقييم مدى استعدادها لتلبية مقتضيات بازل الثانية بركائزها الثلاث؛
- ✓ عكف بنك الجزائر على إعداد دراسة الأثر الكمي لهذا النظام (مطلب رئيسي يتعلق بالأموال الخاصة).

كما يلاحظ أن كفاية رأس المال للبنوك الأجنبية الخاصة أكبر من البنوك العمومية، بحيث سجلت أعلى نسبة كفاية رأس مال للبنوك الأجنبية الخاصة سنة 2012 بنسبة 31.9 بالمائة، وكان أدناها سنة 2016 بنسبة 20.4 بالمائة، بالمقابل سجلت البنوك العمومية أعلى نسبة سنة 2011 والتي قدرت بـ 21.9 بالمائة وأدناها كان سنة 2014 بنسبة 14.9 بالمائة وهذا يشير إلى كفاءة البنوك الأجنبية الخاصة وقدرتها على التحكم في استخدام مواردها، على عكس البنوك العمومية التي تقوم بالتوسع في منح القروض مما يعرضها أكثر للمخاطر ونقص للربحية تبعا لذلك.

[1]– عمر شريقي، " **دور وأهمية الحوكمة في استقرار النظام المصرفي**"، بحث مقدم ضمن فعاليات الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس، سطيف، يومي 201 و21 أكتوبر 2009، ص : 10.

[2]– الآلية الإفريقية للتقييم من قبل النظراء، " **تقرير الجمهورية الجزائرية حول حالة تنفيذ برنامج العمل الوطني في مجال الحكامة**"، الجزائر، نوفمبر 2008، ص: 135.

الشكل (3– 1): تطور نسبة كفاية رأس المال للبنوك العمومية والأجنبية الخاصة في الجزائر خلال الفترة: 2010–2016.

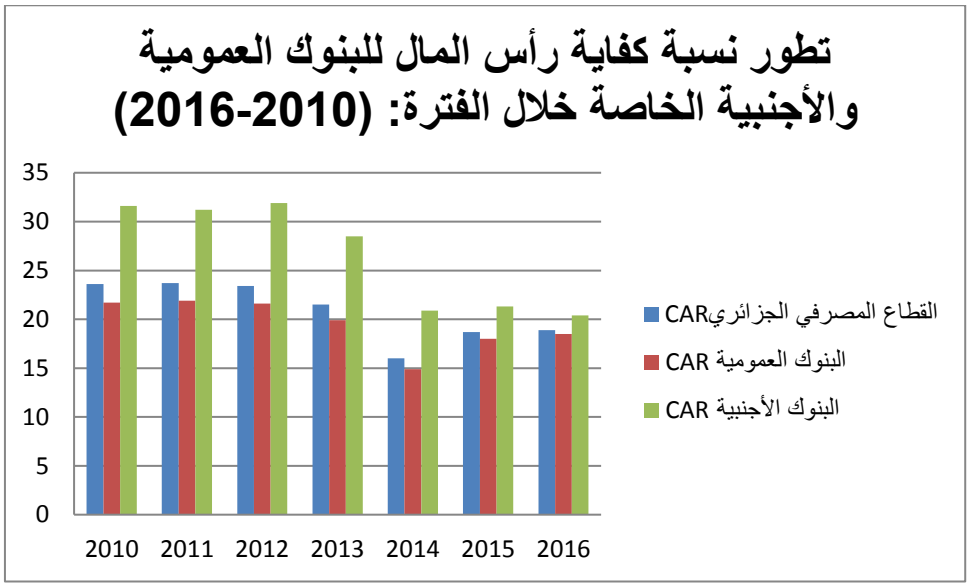

Source : IMF, Algeria:2017 Article IV Consultation-Press Release and Staff Report, and statement by the executive director for ALGERIA , IMF Country Report No. 17/141, International Monetary Fund, June 2017, P :30.

➢ **تطور معدل العائد على حقوق الملكية في القطاع المصرفي الجزائري:**

بالنسبة لمعدل العائد على حقوق الملكية للقطاع المصرفي الجزائري فقد شهد تذبذبا خلال سنوات فترة الدراسة، بحيث سجل هذا المعدل للبنوك الأجنبية الخاصة أعلى معدل سنة 2012 بنسبة24.8% وكان أعلاها في البنوك العمومية سنة 2010 بنسبة 29.8 %، ويمكن أن نفسر تحسن معدل العائد على حقوق الملكية للبنوك بصفة عامةإلى زيادة النتيجة الصافية مع ثبات حقوق الملكية والذي يرجع أساسا إلى زيادة نشاط البنوك، نظرا لأن احتمال زيادة النتيجة الصافية وحقوق الملكية معا، مع بقاء الزيادة في الأولى أكثر من الثانية احتمال أقل، لصعوبة قيام البنوك بالرفع من رأس مالها خاصة البنوك الخاصة، أما أدناها فقد سُجل للبنوك الأجنبية الخاصة سنة 2016 بنسبة 15.1%، والبنوك العمومية سنة 2010 بنسبة 16.7 %، والشكل البياني رقم(3–2) يوضح ذلك.

شكل رقم (3–2):تطور معدل العائد على حقوق الملكية للبنوك العمومية والأجنبية الخاصةفي الجزائر خلال الفترة: 2010–2016

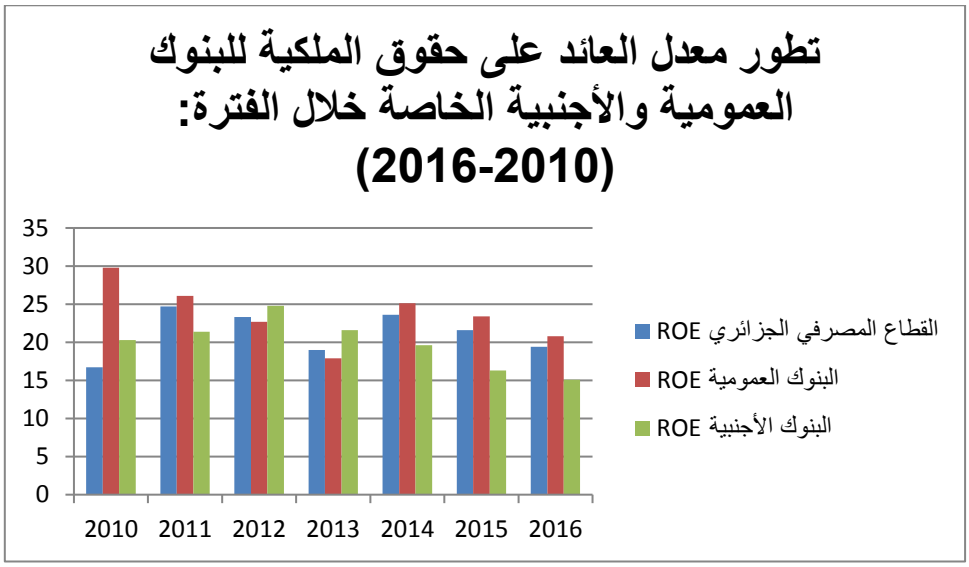

Source : IMF, Algeria:2017 Article IV Consultation-Press Release and Staff Report, Loc.cit.

➢ **تطور معدل العائد على الأصول في القطاع المصرفي الجزائري:**

في ما يخص معدل العائد على الأصول فقد شهد القطاع المصرفي تحسنا لكن بنسب أقل للبنوك العمومية مقارنة بالبنوك الأجنبية الخاصة، إذ عرف المعدل استقرارا من سنة2010 إلى سنة 2012 ليصل إلى 1.8%في سنة2016 في البنوك العمومية، بينما شهد هذا المعدل في البنوك الأجنبية تذبذبا، ليسجل أعلى معدل خلال سنتي 2010 و 2012 بنسبة 4.6 %، لينخفض بقية سنوات الدراسة تدريجيا وصولا لسنة 2016 التي حققت فيها البنوك الأجنبية الخاصة أدنى معدل عائد على الأصول والذي قدر بـ 2.8 %، والشكل البياني التالي يوضح ذلك.

الشكل رقم (3-3): تطور معدل العائد على الأصول للبنوك العمومية والأجنبية الخاصة في الجزائر خلال الفترة: 2010-2016.

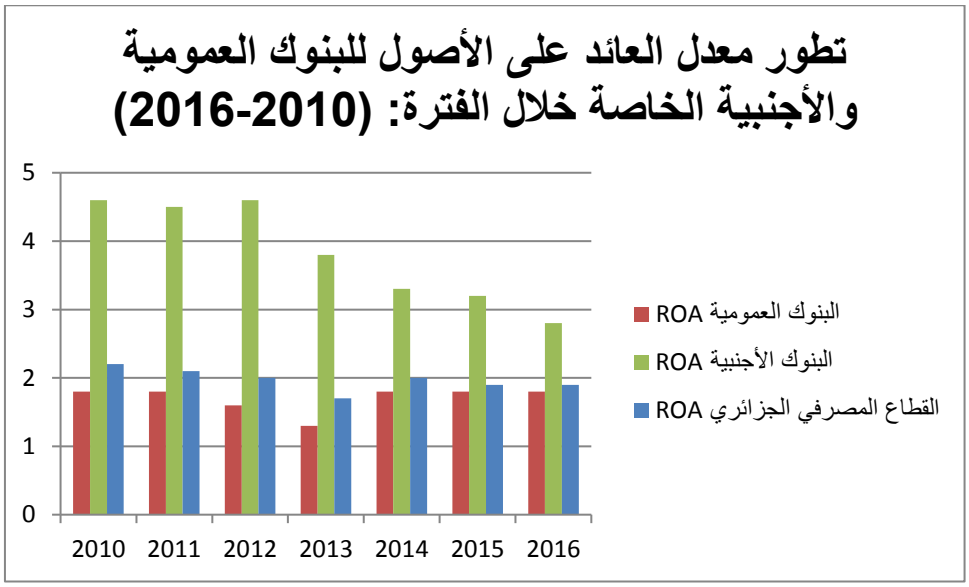

Source : IMF, Algeria:2017 Article IV Consultation-Press Release and Staff Report, Loc.cit.

ب/ عينة الدراسة في الجزائر

ستشمل عينة الدراسة البنوك الإسلامية الموجودة في الجزائر والممثلة في بنك البركة الجزائري ومصرف السلام – الجزائر.

➢ **تعريف موجز ببنك البركة الجزائري:**

بنك البركة الجزائري هو أول بنك إسلامي مشترك (بين القطاع العام والخاص) يؤسس في الجزائر، أنشئ بتاريخ 20 ماي 1991 كشركة مساهمة في إطار قانون النقد والائتمان.

يجمع بنك البركة الجزائري بين البنك التجاري، بنك الأعمال والاستثمار، حيث يخضع للمادة 114 من قانون النقد والائتمان لسنة 1990، يبلغ رأس المال الاجتماعي للبنك 10 مليار دينار جزائري[1]، ويشترك فيها مجموعة البركة المصرفية بنسبة 55.90%، وبنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR(بنك عمومي

[1]- 1 دولار أمريكي= 111.09 دينار جزائري، بتاريخ 2017/02/04

جزائري) بنسبة 44.10%، كمايملك البنك حاليا 30 فرعا في مختلف أنحاء الجزائر، يديرها مقر الإدارة الرئيسي بالجزائر العاصمة.

يقدم البنك لعملائه مختلف الخدمات المصرفية التي تقدمها البنوك التقليدية مع التقيد بأحكام الشريعة الإسلامية، وفي مجال الودائع يفتح البنك للأفراد والمؤسسات الحسابات التالية:

- ✓ حسابات الودائع تحت الطلب: تفتح للأشخاص الطبيعيين والمعنويين وهي حسابات جارية بالدينار الجزائري، لتسيير شؤونهم التجارية والمالية بالإيداع والسحب، كما يفتح البنك حسابات جارية بالعملة الصعبة لأغراض السياحة والتجارة؛
- ✓ حسابات التوفير والادخار: تفتح للأشخاص الطبيعيين بحد أدنى من الرصيد لا يقل عن 2000دج، كما يمنح صاحبها دفترا تسجل فيه عمليات السحب والإيداع، ويكافأ الحساب على أساس الرصيد المتوسط السنوي بجزء من أرباح البنك؛
- ✓ حسابات الاستثمار المخصص: وهي حسابات تمكن أصحابها من استثمار أموالهم في مشروع أو أكثر؛
- ✓ حسابات الاستثمار المشتركة (غير المخصص): وتستثمر أموالها في مشاريع عامة مشتركة، بحيث لا يقل رصيدها عن حد أدنى هو 10000دج، ويتفق مسبقا حول نسب الأرباح فيها؛

أما عن مجلس إدارة البنك فيتكون من عشرة أعضاء تحت رئاسة رئيس ونائب له، كما أن للبنك مديرا عاما و أربعة مدراء مساعدين وأمينا عاما، ويشرف على الرقابة هيئتان الأولى للرقابة والتدقيق مكونة من لجنة تدقيق، لجنة تنفيذ وأخرى للمخاطر، والثانية هيئة للرقابة الشرعية.

بلغ مجموع أصول البنك (مجموع الميزانية) 210344 مليون دينار جزائري سنة 2016 بزيادة قدرها 16771 مليون دينار جزائري مقارنة بالسنة المالية 2015، وبإجمالي حقوق ملكية يتجاوز 16000 مليون دينار جزائري، وتقدر نتيجة السنة المالية 2016 للبنك بـ 4071 مليون دينار جزائري، ما يعني انخفاضها مقارنة بالسنة المالية الفارطة بـ 37 مليون دينار جزائري[1].

[1]- اعتمادا على القوائم المالية لبنك البركة الجزائري لسنة 2016.

➢ **تعريف موجز بمصرف السلام–الجزائر:**

مصرف السلام – الجزائر هو ثاني بنك إسلامي في الجزائر، تأسس في جوان 2006 برأس مال اجتماعي قدره 7.2 مليار دينار جزائري، وانطلق في نشاطه فعليا في أكتوبر 2008، ليتم رفع رأس ماله سنة 2009 إلى 10مليار دينار جزائري، وكان ذلك في إطار عملية تأسيس مجموعة من مصارف السلام في البلدان العربية والإسلامية، ويعتبر مصرف السلام – الجزائر بنكا شموليا يعمل طبقا للقوانين الجزائرية، ووفقا لأحكام الشريعة الإسلامية في كافة تعاملاته.

يقترح البنك مجموعة منتجات وخدمات على عملائه، بحيث يعمل على تمويل المشاريع الاستثمارية، وتلبية الاحتياجات في مجال الاستغلال والاستهلاك عن طريق عدة صيغ تمويلية (مشاركة، مضاربة، إجارة، إستصناع، سلم، بيع بالتقسيط، البيع بأجل..)شأنه شأن أي بنك إسلامي.

كما يضمن البنك لعملائه أيضا تنفيذ المعاملات التجارية الدولية من خلال وسائل الدفع على المستوى الدولي: التعهدات وخطابات الضمان، أما في مجال الاستثمار والادخار فيوفر البنك خدمات اكتتاب سندات الاستثمار، وفتح حسابات الاستثمار بالإضافة إلى فتح دفتر التوفير(أمنيتي).

يتميز مصرف السلام– الجزائر بتقديم خدمات مصرفية ذات تقنيات عالمية مبتكرة نذكر منها[1]:

- ✓ الخدمات المصرفية عن بعد "السلام مباشر"؛
- ✓ خدمة الإيميل سويفت " سويفتي"؛
- ✓ بطاقة الدفع الالكترونية" آمنة"؛
- ✓ خدمة الدفع عبر الانترنت"E-Amina"؛
- ✓ خزانات الأمانات " أمان".

يدير البنك مجلس إدارة يتكون من ستة أعضاء تحت رئاسة رئيس مجلس الإدارة، كما أن للبنك مديرا عاما ونائبا له، ويشرف على الرقابة هيئة للرقابة والتدقيق ممثلة في (إدارة التدقيق الداخلي، إدارة الرقابة المالية، إدارة الخزينة والعمليات المالية) وهيئة للرقابة الشرعية.

[1]– أنظر الموقع الرسمي لمصرف السلام – الجزائرwww.alsalamalgeria.com

ويعتزم مصرف السلام –الجزائرإطلاق بطاقة" فيزا الدولية" قبيل نهاية 2017، وبالإعداد لإطلاق خدمة "المبايل المصرفي"في خطوة اتجاه الرقمنة والعالم الافتراضي[1].

يملك البنك حاليا خمسة فروع في مختلف أنحاء الجزائر، ليواصل المدير العام في ذات الندوة عن الإعلان عن فتح ثمانية فروع جديدة بمجموع 13 فرعا عبر التراب الوطني.

بلغ مجموع أصول البنك 53104 مليون دينار جزائري سنة 2016 بزيادة نسبتها 31% عن سنة 2015، وبإجمالي حقوق ملكية 15381 مليون دينار جزائري، كما تمكن من تعبئة ودائع تجاوزت 34000 مليون دينار جزائري لسنة المالية 2016[2].

ثانيا: تقديم موجز للبنوك الإسلامية عينة الدراسة:

في مايلي سيتم تقديم البنوك الإسلامية التي تم اختيارها في دراستنا، بحيث تناولنا خمسة بنوك إسلامية في ماليزيا باعتبارها رائدة في مجال الصيرفة الإسلامية، بنكين من السودان باعتبارها دولة تخضع لنظام مصرفي إسلامي شامل، وثلاثة بنوك إسلامية في دولة الإمارات العربية المتحدة.

أ/ عينة البنوك الإسلامية في ماليزيا:

شهد القطاع المصرفي الإسلامي في ماليزيا تطورا كبيرا منذ انطلاقه عام 1963، وقد أكسب التطور الاقتصادي السريع لماليزيا ضمن مجموعة النمور الآسيوية دفعا قويا للتطور المالي الإسلامي.

- **بنك إسلام ماليزيا برهاد[3]BIMB** :

بنك إسلام ماليزيا برهاد هو أول بنك إسلامي مستقل أنشىء في 01جويلية 1983، حيث سُطرت أهدافه وفقا لمبادئ الشريعة الإسلامية، وفي سنة 2006 أعلنت مجموعة دبي الإسلامية للاستثمار، وهي مؤسسة تابعة لمجموعة دبي القابضة للاستثمار أنها حصلت على 30.5% من أسهم بنك إسلام ماليزيا برهاد بالإضافة لـ 51% لـ BIMB Holding Berhadو18.5% لمنظمة تابونغ حاجي.

[1]– تصريح للسيد ناصر حيدر في ندوة مصرف السلام– الجزائر للمالية الإسلامية بدار عبد الرحمان الثعالبي بالمحمدية بالجزائر العاصمة، يوم الثلاثاء 2017/10/24.

[2]– اعتمادا على القوائم المالية لمصرف السلام– الجزائر لسنة 2016.

[3]– أنظر للموقع: www.bankislam.com

يعتبر ثالث أكبر بنك تجاري إسلامي في ماليزيا من ناحية حجم الأصول إذ بلغ عدد الفروع الخاصة به 145 فرعا سنة 2016 و 878 محطة للسحب.

بلغ مجموع أصول البنك 55676697 ألف رينغت ماليزي[1] سنة 2016، كما تمكن البنك من تعبئة ودائع قدرت بـ 4 مليون رينغت ماليزي مقارنة بسنة 2015، بالإضافة لتحقيقه لنسبة كفاية رأس المال تجاوزت 15% لسنة 2016 ومعدل عائد على الأصول 1.4% لنفس السنة، وقد قدر معدل العائد على حقوق الملكية بـ 17.1% لنفس السنة كذلك.

حصل البنك على العديد من الجوائز نذكر منها:

جائزة Best Islamic Retail Banking innovation awardمن طرف

Islamic Retail Banking awards وجائزة Best Islamic bank Malaysia من طرف

the international banker Asia and Australia banking awards.

- **بنك معاملات ماليزيا برهاد BMMB[2]**

بعد الأزمة المالية لعام 1997، وتغير البيئة الحاضنة للخدمات المصرفية الإسلامية في ماليزيا، سمحت الحكومة بإنشاء بنك إسلامي ثان وهو بنك معاملات ماليزيا عام 1999 مقره كوالالمبور لتسريع التقدم في الصناعة المصرفية الإسلامية، متبوعا بمخطط القطاع المالي الذي تم تقديمه عام 2001، وبدأ البنك المركزي الماليزي بإغلاق الفروع الإسلامية وتشجيعها للتحول إلى كيانات مصرفية إسلامية كاملة، بلغ مجموع أصول البنك 22649767 ألف رينغت ماليزي سنة 2016، كما قدرت الودائع المعبئة لنفس السنة بـ 19664220 ألف رينغت ماليزي، بالإضافة لتحقيقه معدل عائد على الأصول يفوق 6.5% ومعدل عائد على حقوق الملكية 0.6%، أما عن معدل كفاية رأس المال فقد حقق بنك معاملات ماليزيا برهاد نسبة 15.28% لنفس السنة.

[1]- 1 دولار أمريكي = 4.12رينغت ماليزي بتاريخ: 2016/12/31

[2]- أنظر للموقع: www.muamalat.com

➢ **بنك الاستثمار الماليزي CIMB**:

هو أحد البنوك الاستثمارية الإسلامية في ماليزيا تأسس سنة 1974، لديه أكثر من 900 فرع في العالم، تجاوز مجموع أصول البنك 66 مليون رينغت ماليزي في سنة 2016، وقد تمكن البنك من تعبئة ودائع قدرت بـ 54 مليون رينغت ماليزي لنفس السنة، حقق البنك معدل كفاية رأس المال تجاوز 18%، ومعدل عائد على الأصول 0.815%، أما عن معدل العائد على حقوق الملكية فقد وصل إلى 13.089% وذلك خلال سنة 2016.

حصل البنك على العديد من الجوائز من بينها: أفضل بنك استثمار في ماليزيا لسنة 2016 من قبل Finance Asian[1].

وقد جاء في مقال لمجلة الإمارات العربية المتحدة CNN أن الصناعة المصرفية الإسلامية في ماليزيا ستشهد تغييرا ملحوظا في حال قيام بنك عملاق نتيجة المفاوضات الجارية حاليا لدمج ثلاث بنوك إسلامية كبيرة، مضيفا أن ذلك البنك الإسلامي العملاق سيكون قادرا للمرة الأولى على منافسة البنوك التقليدية حول العالم، وسيساهم في تكريس النموذج المصرفي الماليزي، إذ تشمل صفقة الاندماج كل من مجموعة CIMBالقابضةوRHBكابيتال وماليزيا بيلدنغسوسايتيsociété[2] Malaysia Building.

➢ **بنك الراجحي السعودي– ماليزيا**[3]:

بدأ عمل بنك الراجحي سنة 1957 ومقره الرياض بالمملكة العربية السعودية برأس مال قدر بـ 90 مليار دولار أمريكي، ولديه أكثر من 570 فرعا من بينها فرع ماليزيا وذلك بعد النمو الهائل الذي شهدته الصناعة المصرفية في ماليزيا، ودخل بنك الراجحي السعودي ماليزيا رسميا سنة 2006، بعد أن منح الترخيص المصرفي له من طرف بنك نيغارا كأول بنك أجنبي في ماليزيا، إذ عرفت هذه الفترة السماح بإعطاء رخص للبنوك الإسلامية الأجنبية بفتح فروع والعمل في ماليزيا وهو الأمر الذي حدث مع بنك الراجحي والذي يملك حاليا 18 فرعا في ماليزيا، قدر مجموع أصول بنك الراجحي السعودي الماليزي سنة 2016 بـ 8401131 مليون رينغت ماليزي، كما استطاع تعبئة ودائع قدرت بـ 6158390

[1]- أنظر للموقع: www.cimb.com

[2]- للمزيد أنظر للموقع: https://arabic.cnn.com/business/2015/02/28/islamic-bank-new-merger-plan

[3]- أنظر الموقع:www.alrajhibank.com

مليون رينغت ماليزي، بالإضافة لتحقيقه لمعدل عائد على الأصول 0.8% ومعدل عائد على حقوق الملكية 0.90%، أما عن معدل كفاية رأس المال فقد تجاوز 11% لنفس السنة.

- **بيت التمويل الكويتي الماليزي[1]:**

تأسس بيت التمويل الكويتي الماليزي في 08 ماي 2005 كأول بنك إسلامي أجنبي حصل على الترخيص بموجب قانون البنوك الإسلامية في ماليزيا، حيث يقدم البنك كافة الخدمات المصرفية، وتضم شبكة بيت التمويل الكويتي في ماليزيا 15 فرعا، إذ يركز البنك في أغلب أنشطته التمويلية على القطاعين التجاري والمؤسسي داخل ماليزيا، استطاع بيت التمويل الكويتي الماليزي تعبئة ودائع قدرت بـ 8631109 مليون رينغت ماليزي خلال سنة 2016، كما حقق معدل عائد على الأصول سالب قدر بـ -0.024%ومعدل عائد على حقوق ملكية هو الآخر سالب لذات السنة قدر بـ -0.159%، أما عن معدل كفاية رأس المال فقد تجاوز 26.5% لنفس السنة.

ب/ عينة البنوك الإسلامية في السودان:

يعتبر النظام المصرفي في السودان نظام مصرفي إسلامي شامل، وقد تم اختيار بنكين إسلاميين لضمهما لعينة الدراسة وهما كل من بنك الخرطوم وبنك فيصل الإسلامي السوداني.

- **بنك الخرطوم[2]:**

يعد بنك الخرطوم أكبر مجموعة مصرفية في السودان من حيث رأس المال، إذ وصلت قيمة حقوق المساهمين في البنك في ديسمبر 2015 إلى 2 مليار دولار أمريكي، يعمل لدى بنك الخرطوم ما يزيد عن 2048 موظف في 98 فرعا، ويمتلك البنك ما يزيد عن 30 مكتب للصرف النقدي وأكثر من 270 جهاز للصرف والإيداع النقدي الآلي، ويعتبر بذلك أكبر مزود لهذه الخدمات، فضلا عن الاستفادة من خدمات الدفع عبر الهاتف المحمول والتي تتيح مجموعة واسعة من الخدمات مثل خدمات دفع الفواتير وتعبئة رصيد الهاتف المحمول ويوفر البنك أيضا مركز اتصال يعمل على مدار 24 ساعة، بالإضافة للخدمات المصرفية عبر الانترنت ويزاول بنك الخرطوم نشاطه بموجب

[1]- أنظر الموقعhttps://www.kfh.com.my/malaysia/personal.html

[2]- أنظر الموقع: http://bankofkhartoum.com/arabic/

المعايير والمبادئ المصرفية الإسلامية التي تضمن الامتثال لأحكام الشريعة الإسلامية عبر كافة خدمات البنك، كما يتضمن بنك الخرطوم على لجان إدارية للتأكد من حسن سير العمل وتتمثل في: الإدارة، اللجنة التنفيذية، لجنة الأصول والالتزامات، لجنة الموارد البشرية، لجنة الائتمان، لجنة المخاطر، اللجنة القانونية، لجنة تقنية للمشاريع الكبرى، حاز بنك الخرطوم على جائزة "أفضل بنك في السودان" لعام 2015 ضمن فعاليات الاتحاد الدولي للمصرفيين العرب، حقق بنك الخرطوم في سنة 2016 معدل كفاية رأس مال 14%، كما حقق معدل العائد على الأصول ومعدل عائد على حقوق ملكية لنفس السنة على التوالي 2.612 % و22.20%.

- **بنك فيصل الإسلامي السوداني[1]:**

هو شركة مساهمة عامة أنشئت بتاريخ 4 أفريل 1977 بموجب الأمر المؤقت رقم 9 لسنة 1977 وانطلق في أعماله فعليا في 18 أوت 1977، برأس مال مدفوع قدر بـ 700مليون جنيه سوداني[2] ورأس مال مصرح قدر بـ 1000 مليون جنيه سوداني، وله عدة أهداف نذكر منها:

- ✓ القيام بجميع الأعمال المصرفية والتجارية والمالية وأعمال الاستثمارات والمساهمة في مشروعات التصنيع والتنمية الاقتصادية والعمرانية والزراعية والتجارية والاجتماعية في أي إقليم أو منطقة أو مديرية بجمهورية السودان أو خارجها؛
- ✓ قبول الودائع بمختلف أنواعها؛
- ✓ تحصيل ودفع الأوامر وأذونات الصرف وغيرها من الأوراق ذات القيمة والتعامل في النقد الأجنبي بكل صوره؛
- ✓ سحب واستخراج وقبول وتظهير وتنفيذ وإصدار الكمبيالات والشيكات سواء أكانت تدفع في جمهورية السودان أو في الخارج وأي أوراق قابلة للتحويل أو النقل أو التحصيل أو التعامل بأي طريقة في هذه الأوراق شريطة خلوها من أي محظور شرعي؛
- ✓ إعطاء القروض الحسنة وفقاً للقواعد التي يقررها البنك.

ظل البنك منذ تأسيسه رائداً للعمل المصرفي والآن يحتل الصدارة في إدخال أحدث ما توصلت إليه الصناعة المصرفية وتقنية المعلومات لبناء نظام مصرفي يعتمد أحدث التقنيات في مجال الحواسيب والبرمجيات ووسائل

[1]- أنظر الموقع: www.fibsudan.com

[2]- 1 دولار أمريكي = 47.504 جنيه سوداني بتاريخ: 2018/12/31

الاتصال، ويعتبر بنك فيصل الإسلامي السوداني أول مصرف تحول فعلياً إلى بنك إلكتروني مما أتاح له توفير خدمات ومنتجات مصرفية تماثل نظيراتها العالمية ومن تلك التقنيات:

- ✓ تم إنشاء شبكة داخلية تربط كل فروع البنك برئاسته وذلك تمهيداً لربط شبكة البنك بشبكة واسعة تتيح التعامل بين فروع البنك وبقية البنوك والعمل فيما بينها بيسر؛
- ✓ تم استخدام خدمات الربط الإلكتروني مع البنوك العالمية من خلال شبكة السويفت Swift) (لتنفيذ عمليات التحويل المالية بصورها المختلفة؛
- ✓ تم تركيب النظام المصرفي الأساسي بنتابانك(PentaBank) لكل الفروع، وهو يتيح للبنك إجراء كافة العمليات المصرفية إلكترونياً، وبالتالي يكون البنك الأول الذي طبق هذا النظام بنجاح على مستوى الجهاز المصرفي السوداني.

حقق بنك فيصل الإسلامي السوداني سنة 2016 معدل كفاية رأس مال 14.2%، كما حقق معدل عائد على الأصول ومعدل عائد على حقوق ملكية لنفس السنة على التوالي 1.50 % و23.80%.

ج/ عينة البنوك الإسلامية في الإمارات العربية المتحدة:

نعرض في ما يلي تعاريف موجزة للبنوك الإسلامية في الإمارات العربية المتحدة، ممثلة في بنك دبي الإسلامي، يليه بنك أبو ظبي الإسلامي وأخيرا بنك الإمارات الإسلامي.

- **بنك دبي الإسلامي[1]:**

تم افتتاح بنك دبي الإسلامي رسميا في 15 سبتمبر 1975، وهو أكبر بنك إسلامي في دولة الإمارات العربية المتحدة من حيث الأصول وثالث أكبر بنك إسلامي في العالم، إذ يقدر حجم رأس مال البنك حاليا بـ 6589 مليون درهم إماراتي[2]، يملك البنك 90 فرعا في شتى أنحاء دولة الإمارات العربية المتحدة، كما يوفر خدمات مصرفية في 7 دول حول العالم، تم إطلاق شعار جديد لبنك دبي الإسلامي ثنائي اللغة وذلك سنة 1981، حاز على جائزة أفضل مركز اتصال من طرف بانكر ميدل إيست للمنتجات سنة 2018، وجائزة أفضل بنك إسلامي في دولة الإمارات العربية المتحدة وذلك من خلال استطلاع مجلة إسلاميك فاينسنيوز لأفضل البنوك لسنة2017، حقق بنك دبي

[1]- انظر للموقع:https://www.dib.ae/ar

[2]- 1 دولار = 3.670 درهم إماراتي بتاريخ: 2018/12/31.

الإسلامي في سنة 2016 معدل كفاية رأس مال 17.8%، كما حقق معدل العائد على الأصول 2.315%كما قدر معدل العائد على حقوق ملكية لنفس السنة بـ 14.852 %.

- **مصرف أبو ظبي الإسلامي[1]:**

هو أحد أكبر البنوك في دولة الإمارات العربية المتحدة من حيث حجم الأصول والتي عرفت ارتفاعا من سنة إلى أخرى، يقدر حجم رأس مال البنك حاليا بـ 3632 مليون درهم إماراتي، يمتلك 88 فرعا وأكثر من 700 جهاز صراف آلي، كما يوفر خدماته عبر الانترنت على مدار 24 ساعة، بالإضافة إلى أنه يملك العديد من الفروع في دول العالم كمصر والتي بها 70 فرعا، فضلا عن المملكة العربية السعودية، المملكة المتحدة، السودان، العراق وقطر، حاز مصرف أبوظبي على جائزة أفضل مصرف في الإمارات في خدمة العملاء للعام الرابع على التوالي مقدمة من طرف مؤسسة إيثوس للاستثمارات سنة 2017 وعدة جوائز أخرى، حقق مصرف أبو ظبي في سنة 2016 معدل كفاية رأس مال قدرت بـ 15.250%، كما حقق معدل العائد على الأصول ومعدل عائد على حقوق ملكية لنفس السنة على التوالي 21.177 % و3.204%.

- **بنك الإمارات الإسلامي[2]:**

تم تأسيسه عام 2004 لتقديم أعلى مستوى من الخدمات المصرفية مع أعلى معايير مبادئ الشريعة الإسلامية، قُدر حجم رأس ماله نهاية سنة 2016 بـ 5430.42 مليون درهم إماراتي، حقق بنك الإمارات الإسلامي في سنة 2016 معدل كفاية رأس مال 16.050%، كما حقق معدل عائد على الأصول ومعدل عائد على حقوق ملكية لنفس السنة على التوالي 0.178 % و1.579%.

المبحث الثاني: تحليل العلاقة بين متغيرات الدراسة

سنقوم في هذا المبحث بتحليل العلاقة بين متغيرات الدراسة من خلال مطلب أول نتناول فيه المتغيرات الوصفية لمتغيرات الدراسة، ومطلب ثان نحلل فيه درجة الارتباط بين المتغيرات.

المطلب الأول: التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة

[1]- انظر للموقع:https://www.adib.ae/ar

[2]- أنظر الموقع: http://www.emiratesislamic.ae/arb

سنتناول في هذه المرحلة تحليل تطور متغيرات الدراسة باستخدام الإحصاء الوصفي، ثم حساب بعض الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة من خلال برنامج SPSS 22وذلك لحساب المتوسط، الانحراف المعياري ومعامل الاختلاف، وذلك لمعرفة خصائص متغيرات الدراسة.

الفرع الأول: التحليل الإحصائي لمتغيرات الدراسة

من أجل إعطاء صورة أحسن لمتغيرات الدراسة، وحتى نستطيع تحليلها أكثر، سنحاول تمثيلها بيانيا لتسهيل عملية التحليل وكذا استخدام مقاييس الإحصاء الوصفي التي ستفيدنا أيضا.

أ/ بالنسبة للبنوك الإسلامية في الجزائر:

- **بنك البركة الجزائري:**

سيتم عرض منحنى لتطور كل من نسب الربحية ونسب كفاية رأس المال لبنك البركة الجزائري خلال الفترة 2010-2016، بالإضافة إلى جدول الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة خلال نفس الفترة.

الشكل رقم (3-4): منحنى تطور نسب الربحية ونسب كفاية رأس المال لبنك البركة الجزائري خلال الفترة 2010-2016.

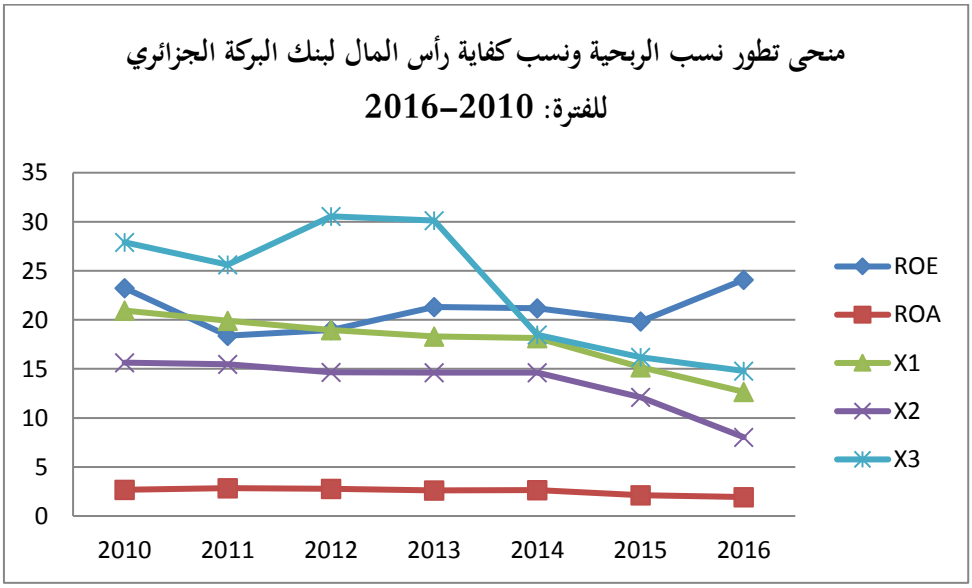

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على الملحق رقم (01) وعلى برنامج Excel.

ومن خلال الجدول التالي سيتم عرض أهم الإحصاءات الوصفية المتعلقة بمتغيرات الدراسة لبنك البركة الجزائري خلال فترة الدراسة.

الجدول رقم(3-2): الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسةلبنك البركة الجزائري خلال الفترة 2010-2016.

المتغيرات	عدد السنوات	المتوسط	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف[1]	أعلى قيمة	أدنى قيمة
ROA	7	2,518	0.34	0.13	2,841	1.936
ROE	7	20,997	2.12	0.10	24.084	18,386
X1	7	17,730	2.866	0.16	20,940	12.675
X2	7	13,594	2.706	0.19	15,636	8.036
X3	7	23,377	6.734	0.28	30,55	14.79

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات بنك البركة الجزائري خلال فترة الدراسة وعلى مخرجات برنامج Spss22

التحليل:

- من خلال الرسم البياني أعلاه نلاحظ بالنسبة للمؤشر X1 والذي يمثل حقوق الملكية إلى إجمالي الودائع، فقد حقق معدل القدرة على رد الودائع نسبة تفوق 10% خلال فترة الدراسة، وذلك دلالة على قدرة رأس مال البنك على مواجهة السحوبات المحتملة من الودائع، بحيث سجل البنك أعلى قيمة لهذا المؤشر سنة 2010 بنسبة 20.94% لتنخفض هذه النسبة بقية سنوات الدراسة، حيث وصل أدناها إلى 12.65 % وذلك سنة2016، ومن خلال نتائج الإحصاء الوصفي نلاحظ أن المتوسط الحسابي لمعدل قدرة البنك على رد الودائع في بنك البركة الجزائري خلال فترة الدراسة يساوي 17.73% وانحراف معياري 2.86 يبين لنا تشتت القيم عن وسطها الحسابي، أما معامل الاختلاف يقدر بـ 0.16وهو ما يعني التذبذب الضعيف لقيم المؤشرX1 عن متوسطها.

[1]- معامل الاختلاف = الانحراف المعياري / المتوسط الحسابي.

وعلى العموم يتضح أن البنك يأخذ بعين الاعتبار تدعيم رأس المال لجذب المودعين من جهة وكذا تهيئته لمواجهة أكبر نسبة من السحوبات غير المتوقعة للودائع من جهة أخرى، ولو أن نسبة الزيادة في رأس المال خلال سنوات الدراسة أقل من نسبة الزيادة في إجمالي الودائع.

- أما عن نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول والممثَلة في المؤشر X2 فيتضح من خلال الرسم البياني السابق أنها شهدت تراجعا خفيفا، وذلك يرجع إلى تزايد إجمالي الأصول بنسبة أكبر من نسبة الزيادة في إجمالي حقوق الملكية إذ بلغ أقصاها 15.64% سنة 2010 وأدناها بنسبة 8.063% سنة 2016 وهذا ليس في صالح البنك، فكلما ارتفعت هذه النسبة دلت على قوة وملاءة رأس ماله، وبالتالي تدعيم ثقة المودعين بالبنك، فعلى البنك تدعيم رأس ماله ورفعه لمواجهة أكبر نسبة من المخاطر المحتملة في الأصول، وبالنظر إلى نتائج الإحصاء الوصفي يتضح أن المتوسط الحسابي للمؤشر X2 في بنك البركة الجزائري خلال فترة الدراسة قدر بـ 13.59% وهي نسبة مقبولة إلى حد كبير نظرا لضيق المجال الزمني وعدم وجود قيم متطرفة عند حدود المجال، كما أن الانحراف المعياري بلغ 2.706 أي انحراف وتشتت القيم عن متوسطها الحسابي ضعيف نسبيا، مما يعني تقارب القيم من وسطها الحسابي وهذا مؤشر إيجابي لصالح البنك، أما عن معامل الاختلاف فقدر بـ 0.19.
- فيما يخص نسبة كفاية رأس المال والممثلة في المؤشر X3 فقد حقق البنك نسبة كفاية رأس المال مرتفعة بتجاوزها لمعدل الملاءة المطلوب من طرف لجنة بازل والمقدرة بـ 10.5% ، بحيث سجل أعلى معدل سنة 2012 بنسبة قدرت بـ 30.55%، وأدناه كان سنة 2016 بنسبة 14.79%، لكن يبقى البنك يحافظ على النسبة في حدود تتجاوز الحد الأدنى، كما يتضح من خلال جدول الإحصاءات الوصفية أن المتوسط الحسابي لنسبة كفاية رأس المال لبنك البركة الجزائري خلال فترة الدراسة قدر بـ 23.37 % ، أما عن الانحراف المعياري فيقدر بـ 6.73، وعن معامل الاختلاف فيقدر بـ 0.28 ما يعني أن تشتت القيم وانحرافها عن متوسطها كان مرتفع نسبيا نظرا لتطرف القيم عند أطراف المجال.
- أما عن مؤشرات الربحية فقد شهد المؤشر الأول ممثلا في معدل العائد على الأصولROA خلال فترة الدراسة استقرارا نسبيا، إذ حقق البنك أعلى معدل عائد على الأصول سنة 2011 بنسبة قدرت بـ 2.841% وأدناه كان سنة 2016 بنسبة قدرت بـ1.93%، وبالنظر لجدول

الإحصاءات الوصفية السابق نجد أن متوسط معدل العائد على الأصول في بنك البركة الجزائري يساوي 2.518 والذي يعتبر منخفضا نسبيا ما يعني أن إنتاجية الوحدات النقدية المستثمرة في الأصول كانت منخفضة، أما عن الانحراف المعياري فقدر بـ 0.34، ومعامل الاختلاف بـ 0.13 والذي يعني أن تشتت القيم عن متوسطها كان جد منخفض.

- بالنسبة للمؤشر الثاني للربحية وهو معدل العائد على حقوق الملكيةROEفقد عرف تذبذبا خلال فترة الدراسة، فمن خلال جدول الإحصاءات الوصفية يتبين أن أعلى نسبة له بلغت 24.08% وكان ذلك سنة 2016، بينما أدناها سجل سنة 2011 بنسبة 18.38%، ما يعني أن المتوسط الحسابي لربحية الأموال الخاصة في بنك البركة الجزائري هو 20.99% والذي يعتبر مقبولا جدا، بينما الانحراف المعياري قدر بـ 2.12 ومعامل الاختلاف بـ 0.10 أي أن تشتت القيم عن متوسطها الحسابي كان منخفضا.

➢ **مصرف السلام – الجزائر:**

سيتم عرض منحنى لتطور كل من نسب الربحية ونسب كفاية رأس المال لمصرف السلام – الجزائر خلال الفترة 2010-2016، بالإضافة إلى جدول الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة خلال نفس الفترة.

الشكل رقم (3-5): منحنى تطور نسب الربحية ونسب كفاية رأس المال لمصرف السلام- الجزائر خلال الفترة 2010-2016

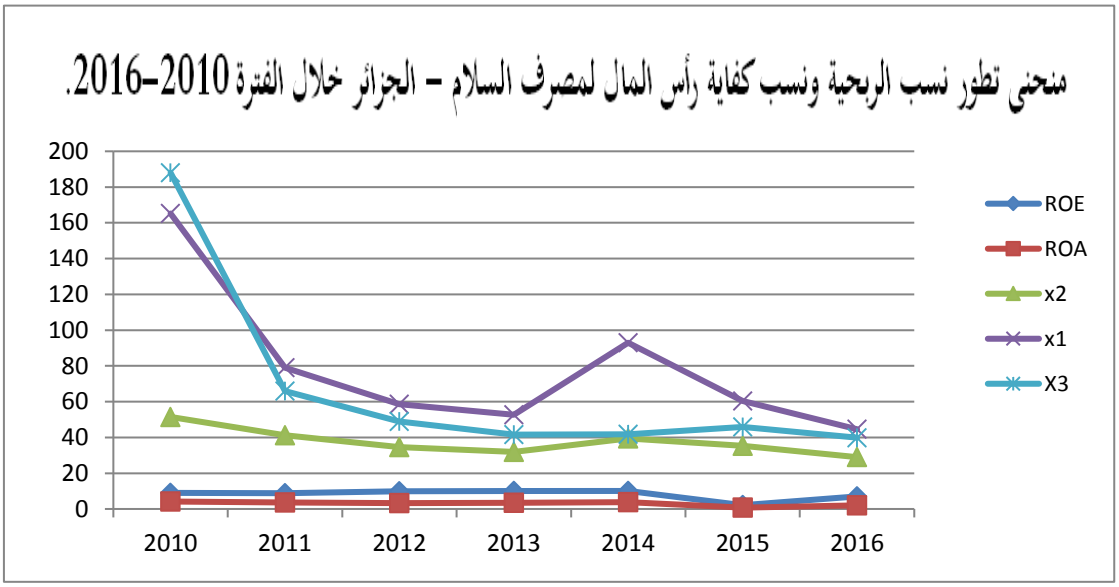

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على الملحق رقم (01)وعلى برنامج Excel.

والجدول التالي يوضح الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة.

الجدول رقم(3-3): الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة لمصرف السلام – الجزائر خلال الفترة 2010-2016.

المتغيرات	عدد السنوات	المتوسط	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف	أعلى قيمة	أدنى قيمة
ROA	7	2,997	1,199	0.40	4,160	0,743
ROE	7	8,127	2,859	0.35	10,040	2,110
X1	7	79,055	41,377	0.52	165,219	44,567
X2	7	37,550	7,412	0.19	51,445	28,964
X3	7	67,454	53,890	0.79	188,00	39,87

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات مصرف السلام –الجزائر خلال فترة الدراسة وعلى مخرجات برنامج Spss22

التحليل:

- من خلال الشكل (3-5) نلاحظ بالنسبة للمؤشر X1 والذي يمثل حقوق الملكية إلى إجمالي الودائع، فقد حقق معدل القدرة على رد الودائع نسبا تفوق بكثير 10% خلال فترة الدراسة، نظرا لحداثة نشأة مصرف السلام –الجزائر، بحيث سجل البنك أعلى قيمة لهذا المؤشر سنة 2010 بنسبة 165.219% لتنخفض هذه النسبة إلى غاية سنة 2014 أين شهدت ارتفاعا نسبيا وتعود للانخفاض من جديد بقية سنوات الدراسة، حيث وصل أدناها إلى 44.56 % وذلك سنة2016، وذلك يدل على قدرة رأس مال البنك على مواجهة السحوبات المحتملة من الودائع ومن خلال نتائج الإحصاء الوصفي نلاحظ أن المتوسط الحسابي لمعدل قدرة البنك على رد الودائع في مصرف السلام – الجزائر خلال فترة الدراسة يساوي 79.07% وهو معدل مرتفع جدا تفسيره أن البنك في بداية نشاطه[1]، وانحراف معياري 41.37 والذي يبين لنا تشتت القيم الكبير عن وسطها الحسابي، أما معامل الاختلاف يقدر بـ 0.52وهو ما يدل على التذبذب القوي لقيم المؤشرX1عن متوسطها.
- أما عن نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول والممثّلة في المؤشرX2 فيتضح من خلال الرسم البياني السابق أنها شهدت تراجعا خفيفا، وذلك يرجع إلى تزايد إجمالي الأصول في مصرف السلام–الجزائر بنسبة أكبر من نسبة الزيادة في إجمالي حقوق الملكية، ففي سنة 2016 نسبة الزيادة في الأصول تقدر بـ 31% بينما نسبة الزيادة في حقوق الملكية تقدر بـ 8% ما يفسر تراجع المؤشر X2 طوال فترة الدراسة، إذ بلغ أقصاه 51.44% سنة 2010 وأدناه بنسبة 28.96%، وعليه فالبنك يسعى لتدعيم ثقة المودعين به، من خلال رفع رأس ماله لمواجهة أكبر نسبة من المخاطر المحتملة في الأصول، وبالعودة إلى نتائج الإحصاء الوصفي نجد أن المتوسط الحسابي للمؤشر X2 في مصرف السلام – الجزائر خلال فترة الدراسة قدر بـ 37.55% وهي جيدة نظرا لضيق المجال الزمني وعدم وجود قيم متطرفة عند حدود المجال، بلغ الانحراف المعياري 7.412، أما عن معامل

[1]– انطلق مصرف السلام – الجزائر في نشاطه سنة 2008 و المجال الزمني لدراستنا يبدأ من سنة 2010 إلى غاية سنة 2016، أي سنتين فقط من انطلاق نشاطه، وهذا ما أثر على متغيرات الدراسة وأظهرها بنسب كبيرة.

الاختلاف فقدر بـ 0.19 بمعنى أن تشتت القيم عن متوسطها الحسابي منخفض، مما يعني تقارب القيم من وسطها الحسابي وهذا مؤشر إيجابي لصالح البنك.

- فيما يخص نسبة كفاية رأس المال والممثلة في المؤشر X3 وبالعودة إلى الشكل رقم(3-5) نلاحظ أن البنك حقق نسبة كفاية رأس المال مرتفعة جدا، بحيث سجل أعلى معدل سنة 2010 بنسبة قدرت بـ 188%، وأدناه كان سنة 2016 بنسبة 39.87%، وكما سبقت الإشارة إلى أن البنك يعتبر حديث النشأة إذ لم يمنح تمويلات خلال فترة بداية نشاطه، وبالتالي عدم أو قلة وجود أصول خطرة في مقام النسبة عند حسابها، وهو ما يفسر ارتفاع نسبة كفاية رأس المال خلال السنوات الأولى من الدراسة، كما يتضح من خلال جدول الإحصاءات الوصفية أن المتوسط الحسابي لنسبة كفاية رأس المال لمصرف السلام – الجزائر خلال فترة الدراسة قدر بـ 67.45 % والذي يعتبر مرتفعا جدا، أما عن الانحراف المعياري فيقدر بـ 53.89، وعن معامل الاختلاف فيقدر بـ 0.79 ما يؤكد الانحراف الشديد للقيم عن متوسطها نظرا لتطرف هذه الأخيرة عند أطراف المجال.
- أما بالنسبة لمعدل العائد على الأصولROA في مصرف السلام – الجزائر فقد شهد انخفاضا نسبيا خلال فترة الدراسة، إذ حقق البنك أعلى معدل عائد على الأصول سنة 2010 بنسبة قدرت بـ 4.16% وأدناه كان سنة 2015 بنسبة قدرت بـ 0.74%، وتفسير ذلك أن نسبة الزيادة في إجمالي الأصول في مصرف السلام–الجزائر كانت أكبر من نسبة الزيادة في النتيجة الصافية بعد الضريبة، وبالنظر لجدول الإحصاءات الوصفية السابق نجد أن متوسط معدل العائد على الأصول في مصرف السلام – الجزائر يساوي 2.997 والذي يعتبر منخفضا نسبيا، أما عن الانحراف المعياري فقدر بـ 1.199، ومعامل الاختلاف بـ 0.40 والذي يعني أن تشتت القيم عن متوسطها كان مرتفعا نسبيا.
- بالنسبة للمؤشر الثاني للربحية وهو معدل العائد على حقوق الملكيةROE فقد عرف تذبذبا خلال فترة الدراسة، فمن خلال جدول الإحصاءات الوصفية يتبين أن أعلى نسبة له بلغت 10.04% وكان ذلك سنة 2013، بينما أدناها سجل سنة 2015 بنسبة 2.110%، ما يعني أن المتوسط الحسابي لربحية الأموال الخاصة في مصرف السلام–الجزائر هو 8.127% والذي يعتبر منخفضا نسبيا، بينما الانحراف المعياري قدر بـ 2.859

ومعامل الاختلاف بـ 0.35 أي أن تشتت القيم عن متوسطها الحسابي كان مرتفعا نسبيا.

ب/ بالنسبة للبنوك الإسلامية عينة الدراسة:

سيتم عرض جدول الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة خلال الفترة 2010-2016، بالإضافة إلى منحنى لتطور كل من نسب الربحية ونسب كفاية رأس المال للبنوك الإسلامية عينة الدراسة خلال نفس الفترة.

جدول رقم (3-4): الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة بالنسبة للبنوك الإسلامية عينة الدراسة (غير الجزائرية)

ROE %	ROA %	X1 %	X2 %	X3 %	البنك
18,536	1,435	9,706	8,242	15,079	**BIMB**
12,370	1,022	10,243	8,240	14,756	**CIMB**
10,814	0,805	8,987	7,896	14,640	**BMMB**
1,357	0,147	15,417	10,453	13,590	**BRSM**
2,063	0,318	21,049	16,138	22,073	**KFHB**
34,214	3,071	3,071	0,887	14,284	**BFIS**
15,727	2,195	45,218	18,813	16,921	**Khartoum Bank**
9,941	3,743	18,896	13,432	16,586	**DIB**
6,438	13,483	248,208	200,681	16,636	**ADIB**
4,164	-0,037	12,215	8,871	13,111	**EIB**
11,563	2,618	39.300	29,365	15,768	**المتوسط الحسابي**
9.264	4,019	74,298	60,398	2,566	**الانحراف المعياري**
0.80	1.53	1.89	2.04	0.16	**معامل الاختلاف**
34.214	13,483	248,208	200,681	22,073	**أعلى قيمة**
1.357	,0370-	3,071	,8870	13,111	**أدنى قيمة**

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات البنوك الإسلامية عينة الدراسة (غير الجزائرية) وعلى مخرجات برنامج Spss22

بالاعتماد على جدول الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة الموضحة في الجدول (3-4)، وبالاستعانة بالأشكال البيانية لمتوسطات قيم المتغيرات نخلص إلى مايلي:

أولا: العائد على حقوق الملكية: وهي تقيس مدى فعالية ومردودية البنك في توظيفه لأمواله، ومن خلال الجدول رقم(3-4) يلاحظ قيم متوسط ROE والتي كانت محصورة بين أقل متوسط والذي قدر بـ 1.357 بالمائة لبنك BRSM (بنك الراجحي السعودي الماليزي)، وأعلى متوسط والذي قدر بـ 34.214 بالمائة لبنك BFIS (بنك فيصل الإسلامي السوداني)، وانحراف معياري قدر بـ 9.264 بالمائة، أما معامل الاختلاف فقدر بـ 0.80 بالمائة، ما يفسر التذبذب الضعيف لمتوسطات قيم معدل العائد على حقوق الملكية بالنسبة للبنوك عينة الدراسة، والشكل رقم (3-6) يوضح ذلك، وعلى العموم فإن 60 بالمائة من بنوك محل الدراسة كانت فيها النسبة أقل من المتوسط.

الشكل رقم (3-6): متوسطات معدل العائد على حقوق الملكية للبنوك الإسلامية عينة الدراسة (غير الجزائرية)

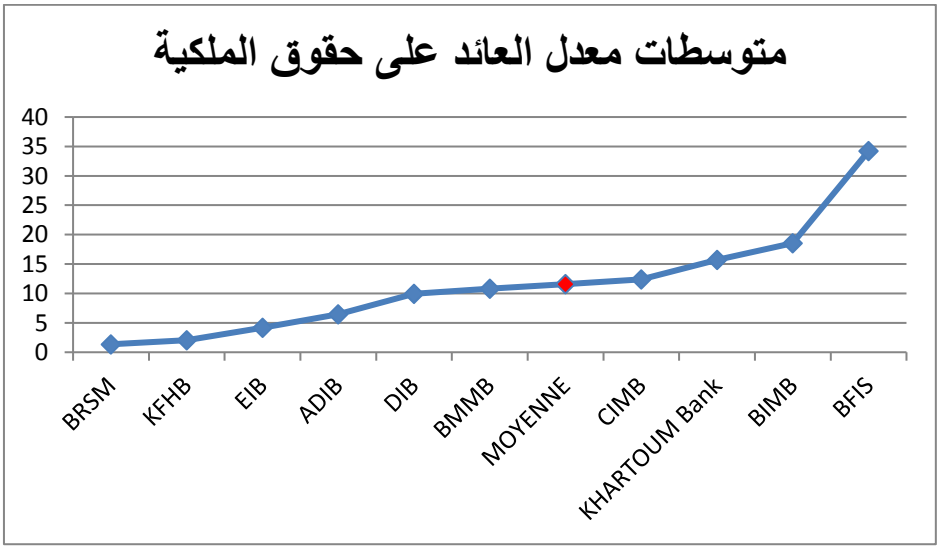

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على الجدول (3-4) وبالاستعانة ببرنامج Excel

ثانيا: العائد على الأصول: ويعكس قدرة البنك على إدارة موارده بكفاءة، ويلاحظ أن قيم متوسط ROA كانت محصورة بين أقل متوسط يقدر بـ -0.037 بالمائة لبنك EIB (بنك الإمارات الإسلامي) وأعلى متوسط والذي بلغ 13.483 بالمائة لبنك ADIB (مصرف أبو ظبي الإسلامي)، وبمتوسط عام 2.618 بالمائة، أما عن معامل الاختلاف فقد قدر بـ 1.53 بالمائة ما يفسر التذبذب المتوسط لمتوسطات قيم معدل

العائد على الأصول بالنسبة للبنوك عينة الدراسة، والشكل رقم (3-7) يوضح ذلك، وعلى العموم فإن 70 بالمائة من بنوك محل الدراسة كانت فيها النسبة أقل من المتوسط.

الشكل رقم (3-7): متوسطات معدل العائد على الأصول للبنوك الإسلامية عينة الدراسة (غير الجزائرية)

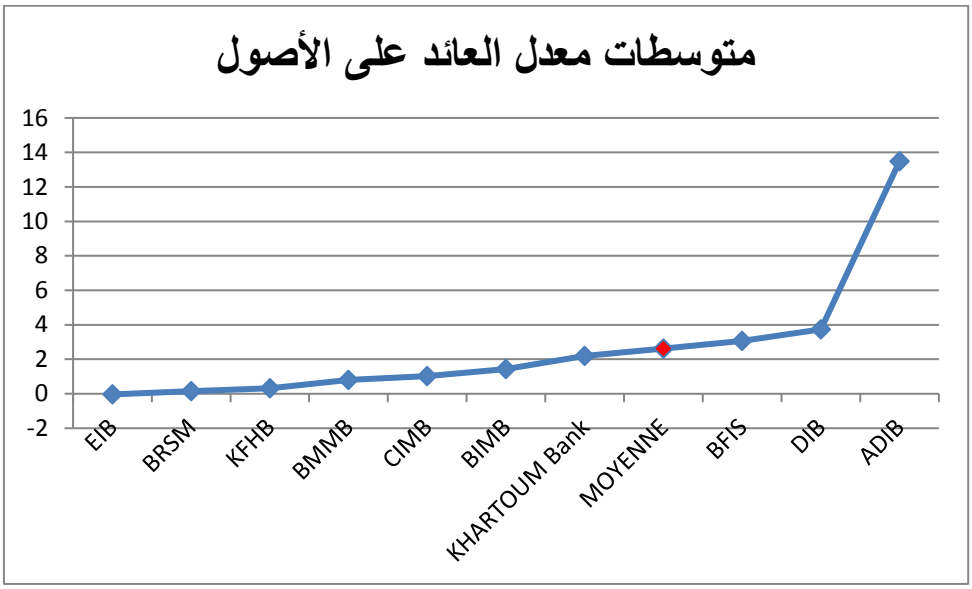

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على الجدول (3-4) وبالاستعانة ببرنامج Excel

ثالثا: نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الودائع X1:

وهي تقيس قدرة البنك على رد الودائع، حيث يلاحظ أن قيم متوسط **X1** كانت محصورة بين أقل متوسط والذي قدر بـ 3.071 بالمائة لبنك BFIS(بنك فيصل الإسلامي السوداني)، وأعلى متوسط والذي بلغ 248.208 لبنك ADIB(مصرف أبو ظبي الإسلامي)، وبمتوسط عام قدر بـ 39.30 بالمائة وانحراف معياري قدره 74.298 بالمائة، أما معامل الاختلاف فقدر بـ 1.89 بالمائة ما يعني التذبذب فوق المتوسط لمتوسطات نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الودائع بالنسبة للبنوك عينة الدراسة، والذي سببه مصرف أبو ظبي الإسلامي و الشكل رقم (3-8) يوضح ذلك، وعلى العموم فإن 90 بالمائة من البنوك محل الدراسة كانت فيها النسبة أقل من المتوسط.

الشكل رقم (3-8): متوسطات نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الودائع للبنوك الإسلامية عينة الدراسة (غير الجزائرية)

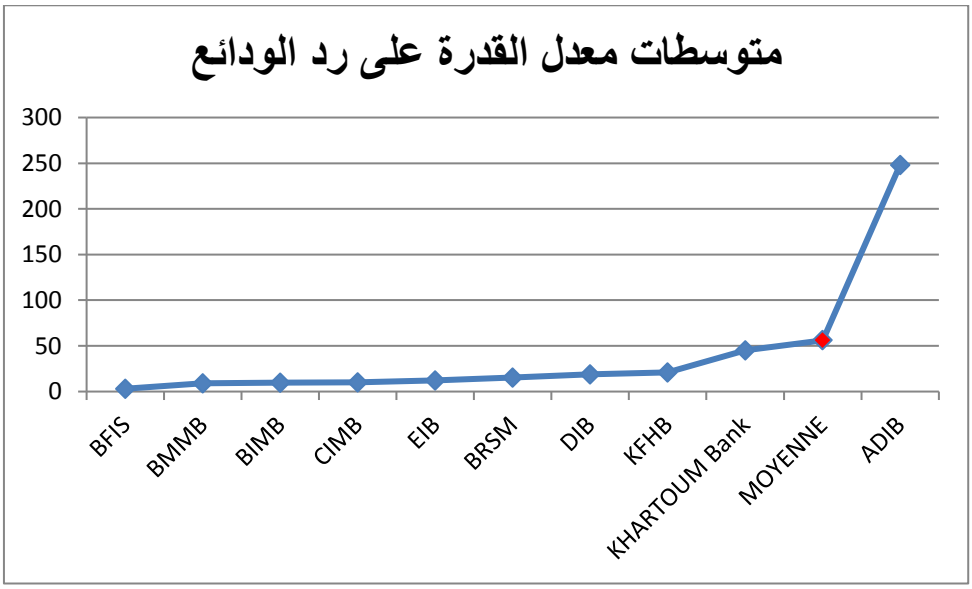

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على الجدول (3-4) وبالاستعانة ببرنامج Excel.

رابعا: نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول X2 :

يلاحظ أن قيم متوسط نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول X2 كانت محصورة بين أقل متوسط يقدر بـ 0.887 بالمائة لبنك BFIS (بنك فيصل الإسلامي السوداني)، وأعلى متوسط قدر بـ 200.681 بالمائة لبنك ADIB(مصرف أبو ظبي الإسلامي)، وبمتوسط عام يقدر بـ 29.365 بالمائة وانحراف معياري قدره 60.398 بالمائة، أما معامل الاختلاف يقدر بـ 2.04 بالمائة وهو ما يعني التذبذب الكبير لمتوسطات قيم نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول بالنسبة للبنوك عينة الدراسة والشكل رقم (3-9) يوضح ذلك، كما يلاحظ على العموم أن 90 بالمائة من بنوك محل الدراسة كانت فيها النسبة أقل من المتوسط.

الشكل رقم (3-9): متوسطات نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول للبنوك الإسلامية عينة الدراسة (غير الجزائرية)

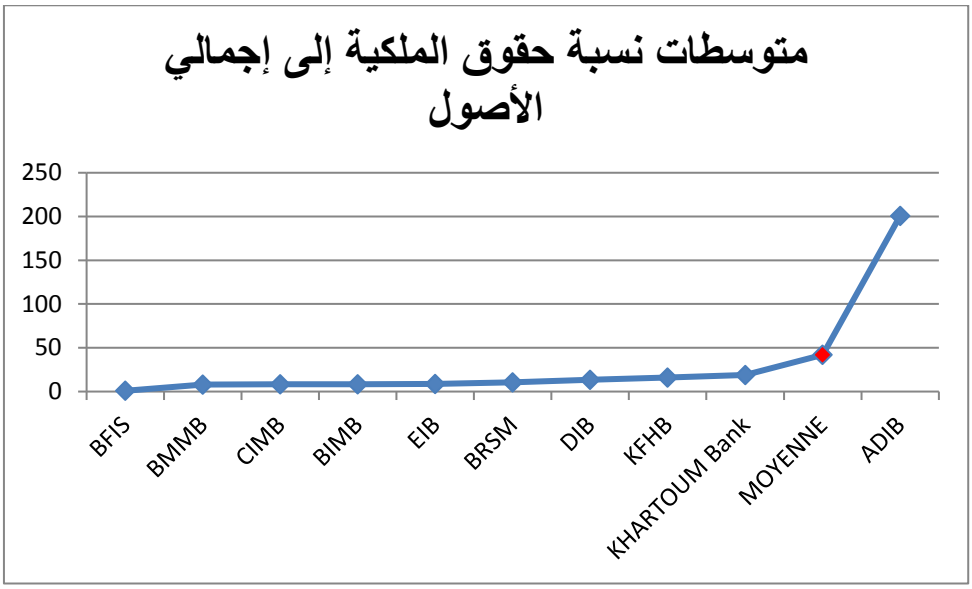

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على الجدول (3-4) وبالاستعانة ببرنامج Excel

خامسا: نسبة كفاية رأس المال X3:

وهي تمثل نسبة رأس مال البنك إلى مخاطره، بحيث من الملاحظ أن قيم متوسط نسبة كفاية رأس المال كانت محصورة بين أقل متوسط والذي قدر بـ 13.111 بالمائة لبنك EIB (بنك الإمارات الإسلامي)، وأعلى متوسط والذي بلغ 22.073 بالمائة لبنك KFHB (بيت التمويل الكويتي)، وبمتوسط عام قدره 15.768 بالمائة، أما عن الانحراف المعياري فقد قدر بـ 2.566 بالمائة ومعامل الاختلاف قدر بـ 0.16 بالمائة وهو ما يعني التذبذب الضعيف لمتوسطات قيم نسبة كفاية رأس المال بالنسبة لبنوك عينة الدراسة والشكل رقم (3-10) يوضح ذلك، كما أن 60 بالمائة من بنوك محل الدراسة كانت النسبة فيها أقل من المتوسط.

الشكل رقم (3-10): متوسطات نسبة كفاية رأس المال للبنوك الإسلامية عينة الدراسة (غير الجزائرية)

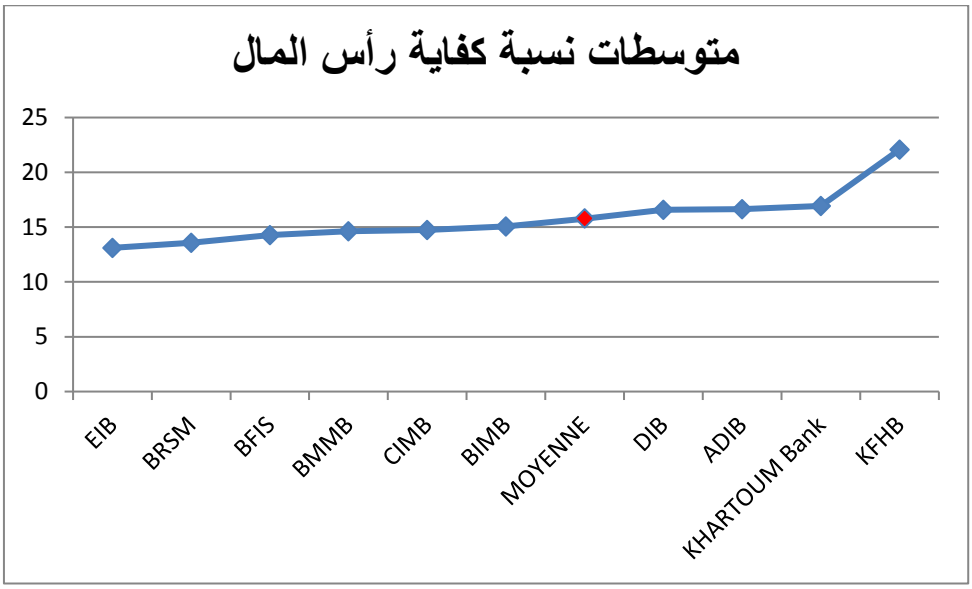

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على الجدول (3-4) وبالاستعانة ببرنامج Excel

الفرع الثاني: تحليل تجانس التباين Homegeneity of variance

يستخدم تحليل تجانس التباين لاختبار الاختلاف بين متوسطات العينة للانحرافات الكلية، وللحصول على نتائج وقرارات صائبة هناك بعض الشروط يجب توافرها في البيانات، وعلى الباحث التأكد من توفر هذه الشروط قبل القيام بتحليلها، ومن بينها تجانس التباين، ويستعمل اختبار Levene's test[1] لذلك، بحيث يختبر فرضية العدم القائلة بتجانس التباين ومنه يمكن القول أنه يوجد انحراف ضعيف في متوسط مجموعة معينة مقارنة مع بقية متوسطات المجموعات، والفرضية البديلة القائلة بعدم تجانس التباين أي أنه يوجد انحراف كبير في متوسطات العينات أي أنها تنتمي لمجموعات مختلفة.

- **بالنسبة للبنوك الإسلامية في الجزائر:**

ومن خلال تحليل متغيرات الدراسة حسب اختبار Levene's test، يلاحظ أن قيم الاحتمال المحسوبة أقل من مستوى المعنوية لأغلب المتغيرات وهي: ROA، X1، X2 بالنسبة للبنوك الإسلامية في الجزائر، مما يعني رفض فرضية العدم ومن ثم قبول الفرضية البديلة، أي أن بنوك عينة الدراسة تنتمي لمجموعات مختلفة، وبمعنى آخر أن سلوك المفردة "بنك البركة الجزائري" يختلف عن سلوك مفردة أخرى " مصرف السلام-الجزائر". يمكن تفسير النتيجة المتوصل إليها من خلال هذا الاختبار إلى اختلاف نشأة كل بنك، ومن ثم

[1]- Kultar Singh, « **Quantitative social research methods** », sage publications, London, 2007, p : 102.

فخبرة بنك البركة الجزائري تعدت 25 سنة منذ التأسيس، بينما يعد مصرف السلام-الجزائر حديث العهد نسبيا مقارنة بالأول، كما أن حجم بنك البركة الجزائري مُقاسا بإجمالي الأصول لسنة 2016 تعدى 210343 مليون دينار جزائري أي أكبر من حجم مصرف السلام- الجزائر بـ أربع مرات تقريبا، والذي قدرت إجمالي أصوله لنفس السنة المالية بـ 53104 مليون دينار جزائري[1]، والجدول رقم(3-5) يلخص نتائج الاختبار.

الجدول رقم (3-5):نتائج اختبار تجانس التباين للبنوك الإسلامية في الجزائر

	Levene statistic	DF1	DF2	Sig
ROE	0.211	1	12	0.654
ROA	5.980	1	12	0.031
X1	6.424	1	12	0.026
X2	4.120	1	12	0.045
X3	3.730	1	12	0.077

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على بيانات البنوك الإسلامية في الجزائر وعلىمخرجات برنامج Spss22.

- **بالنسبة للبنوك الإسلامية عينة الدراسة:**

من خلال تحليل متغيرات الدراسة حسب اختبار Levene's test، يلاحظ أن قيم الاحتمال المحسوبة أقل من مستوى المعنوية لجميع المتغيرات: ROA، ROE،X1، X2،X3، بالنسبة للبنوك الإسلامية عينة الدراسة، مما يعني رفض فرضية العدم ومن ثم قبول الفرضية البديلة، أي أن الانحرافات غير متساوية بين العينات، والجدول رقم (3-6) يلخص نتائج الاختبار.

[1]- بناءً على ميزانية بنك البركة الجزائري وميزانية مصرف السلام- الجزائر لسنة 2016.

الجدول رقم (3–6):نتائج اختبار تجانس التباين للبنوك الإسلامية عينة الدراسة

	Levene statistic	DF1	DF2	Sig
ROE	2.144	9	60	0.039
ROA	7.854	9	60	0.000
X1	6.503	9	60	0.000
X2	6.164	9	60	0.000
X3	1.818	9	60	0.083

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على بيانات البنوك الإسلامية عينة الدراسة (غير الجزائرية) وعلى مخرجات برنامج Spss22.

بعد القيام باختبارLevene's test، تم الاعتماد على اختبارPost Hoc testلمعرفة مواضع حالات التجانس من عدمه بالضبط، يتضح من خلال الملحق رقم (03) مايلي:

- ✓ **من ناحية المتغير ROE**: يتضح من خلال اختبار Post Hoc testأنه يوجد اختلاف في تجانس التباين بين أغلب البنوك الإسلامية عينة الدراسة، مع ملاحظة أن عينة البنوك الإسلامية في دولة الإمارات العربية المتحدة متجانسة مع كامل البنوك الإسلامية عينة الدراسة، بالإضافة لملاحظة أن بنك فيصل الإسلامي السوداني لا يتجانس مع أي بنك من بنوك عينة الدراسة وهذا بالنسبة للمتغير التابعROE؛
- ✓ **من ناحية المتغير ROA:** أثبتت البنوك الإسلامية عينة الدراسة تجانسها مع بعضها البعض، ماعدا بنك الراجحي السعودي الماليزي، بيت التمويل الكويتي الماليزي وبنك فيصل الإسلامي السوداني؛
- ✓ **من ناحية المتغير X1**: تبين من خلال اختبار Post Hoc testأن نصف عينة البنوك الإسلامية متجانسة من ناحية نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الودائع، أي أنها تسلك سلوكا واحدا، بينما النصف الآخر يسلك سلوكا مختلفا، بحيث البنوك المتجانسة في ما بينها من ناحية نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الودائع هي: BIMB، CIMB BMMB ، EIB،ADIB؛

- ✓ **من ناحية المتغير X2**: تبين من خلال الاختبار السابق وجود تجانس بين البنوك الإسلامية عينة الدراسة، بحيث نميز مجموعتين من البنوك تسلكان سلوكين مختلفين، بحيث البنوك المتجانسة في ما بينها من ناحية نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول هي:EIB، ADIB، DIB، BRSM، KFHB،Khartoum Bank، أما باقي البنوك فتسلك سلوكا مختلفا في ما يخص المتغير X2؛
- ✓ **من ناحية المتغير X3:**أثبتت عينة الدراسة تجانسها في ما يخص نسبة كفاية رأس المال، ماعدا بيت التمويل الكويتي الماليزي الذي كانت فيه نسبة كفاية رأس المال متجانسة إحصائيا مع بنك الخرطوم، بنك دبي الإسلامي ومصرف أبوظبي الإسلامي، أي أنه يسلك سلوك هذه البنوك فقط، وغير متجانس مع باقي بنوك عينة الدراسة.

المطلب الثاني: درجة الارتباط بين متغيرات الدراسة

سنقوم ببناء مصفوفة الارتباط بين متغيرات الدراسة بالاعتماد على اختبار pearson وباستخدام برنامج Spss22، إذ تعبر مصفوفة الارتباط عن درجة الترابط بين المتغيرات في النموذج المستخدم، أما إذا كانت تلك الدرجة ضعيفة أو منعدمة بين متغير ومتغير أو متغير ومجموعة من المتغيرات تتم عملية إقصاء ذلك المتغير لأنه لا يصلح إدراجه ضمن النموذج.

الفرع الأول: درجة الارتباط بين متغيرات الدراسة للبنوك الإسلامية في الجزائر

يعرض الجدول رقم (3-7) تفاصيل درجة الترابط بين المتغيرات بشكل زوجي والناتجة عن اختبار pearson للارتباط بالنسبة للبنوك الإسلامية في الجزائر وذلك خلال الفترة 2010-2016.

الجدول رقم (3–7): مصفوفة الارتباط بين متغيرات الدراسة للبنوك الإسلامية في الجزائر

Corrélations						
		ROE	ROA	X1	X2	X3
ROE	Corrélation de Pearson	1	062.-	665**.-	857**.-	469.-
	Sig. (bilatérale)		832.	009.	000.	091.
ROA	Corrélation de Pearson	062.-	1	573*.	488.	.529
	Sig. (bilatérale)	.832		.032	.077	.052
X1	Corrélation de Pearson	-.665**	.573*	1	.930**	.917**
	Sig. (bilatérale)	.009	.032		.000	.000
X2	Corrélation de Pearson	-.857**	.488	.930**	1	.770**
	Sig. (bilatérale)	.000	.077	.000		.001
X3	Corrélation de Pearson	-.469	.529	.917**	.770**	1
	Sig. (bilatérale)	.091	.052	.000	.001	
*. La corrélation est significative au niveau 0.05 (bilatéral).						
**. La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).						

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على مخرجات برنامج Spss22.

نلاحظ من الجدول رقم (3–7) أن هناك ارتباط ذو دلالة إحصائية على مستوى الدلالة 1% أو 5% بين قلة من المتغيرات، بحيث تشير النتائج إلى وجود علاقة بين مؤشرات كفاية رأس المال ومؤشرات الربحية في البنوك محل الدراسة حيث نجد أنه:

- ✓ وجود علاقة ارتباط سلبية ذات دلالة إحصائية بين كل من المؤشرX1 (نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الودائع) وX2 (نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول) مع المتغير التابع ROE (العائد على حقوق الملكية)، بحيث تقدر معاملات الارتباط التفسيرية على الترتيب بـ 0.665 و0.857؛
- ✓ عدم وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين X3 (نسبة كفاية رأس المال) مع المتغير التابع ROE (العائد على حقوق الملكية)؛

- ✓ وجود علاقة ارتباط موجبة ذات دلالة إحصائية بين X1 (نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الودائع) والمتغير التابع ROA (العائد على الأصول) بحيث يقدر معامل الارتباط التفسيري بـ 0.573؛
- ✓ عدم وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين كل من المؤشرX3 وX2والمتغير التابع ROA (العائد على الأصول)؛
- ✓ وجود علاقة ارتباط موجبة ذات دلالة إحصائية بين كل من X2 (نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول) وX3 (نسبة كفاية رأس المال) مع المتغير المستقل X1 (نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الودائع)، بحيث تقدر معاملات الارتباط التفسيرية على الترتيب بـ 0.930 و0.917[1].

الفرع الثاني: درجة الارتباط بين متغيرات الدراسة للبنوك الإسلامية عينة الدراسة

يعرض الجدول رقم (3-8) تفاصيل درجة الترابط بين المتغيرات بشكل زوجي والناتجة عن اختبار pearson للارتباط بالنسبة للبنوك الإسلامية عينة الدراسة وذلك خلال الفترة 2010-2016.

[1]- يشير هذا الارتباط لوجود مشكل الازدواج الخطي القوي بين المتغيرات المستقلة لعينة البنوك الإسلامية في الجزائر نظرا لتجاوزه 0.80 لذا سيتم إقصاء المتغيرات المستقلة والإبقاء على متغير واحد والمتمثل في نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الودائعX1 ، وتعد أهم أسباب نشوء الازدواج أو التعدد الخطي ما يلي:

– زيادة التباين والتباين المشترك للمقدرات بدرجة كبيرة؛

– استخدام متغيرات مستقلة ذات فترة إبطاء؛

– الأخطاء المعيارية للقيم المقدرة لمعاملات الانحدار كبيرة جدا، للمزيد أنظر: محمد شيخي، " **طرق الاقتصاد القياسي**"، الطبعة الأولى، دار الحامد، الأردن، 2011، ص: 90.

الجدول رقم (3–8): مصفوفة الارتباط بين متغيرات الدراسة للبنوك الإسلامية عينة الدراسة(غير الجزائرية).

Corrélations						
		ROE	ROA	X1	X2	X3
ROE	Corrélation de Pearson	1	.345**	-.412**	-.410*	-.146
	Sig. (bilatérale)		.003	00.0	.000	.226
	N	70	70	70	70	70
ROA	Corrélation de Pearson	.345**	1	-.048	-.025	.320**
	Sig. (bilatérale)	.003		,694	,840	.007
	N	70	70	70	70	70
X1	Corrélation de Pearson	-.412**	-.048	1	.932**	.282*
	Sig. (bilatérale)	.000	694.		.000	.018
	N	70	70	70	70	70
X2	Corrélation de Pearson	-.410**	-.025	.932**	1	.261*
	Sig. (bilatérale)	.000	.840	.000		.029
	N	70	70	70	70	70
X3	Corrélation de Pearson	-.146	.320**	. 282*	.261*	1
	Sig. (bilatérale)	.226	.007	.018	.029	
	N	70	70	70	70	70
*. La corrélation est significative au niveau 0.05 (bilatéral).						
**. La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).						

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا علىمخرجات برنامج Spss22.

نلاحظ من الجدول رقم (3–8) أن هناك ارتباط ذو دلالة إحصائية سواء على مستوى الدلالة 5% أو مستوى الدلالة 1% بين أغلب المتغيرات، بحيث تشير النتائج إلى وجود علاقة بين مؤشرات كفاية رأس المال ومؤشرات الربحية في البنوك محل الدراسة حيث نجد أنه:

- ✓ وجود علاقة ارتباط سلبية ذات دلالة إحصائية بين كل من المؤشرX1 (نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الودائع) وX2 (نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول) مع المتغير التابع

ROE (العائد على حقوق الملكية)، بحيث تقدر معاملات الارتباط التفسيرية على الترتيب بـ 0.412 و0.410؛

- ✓ وجود علاقة ارتباط إيجابية ذات دلالة إحصائية بين المؤشرX3 (نسبة كفاية رأس المال) مع المتغير التابع ROA (العائد على الأصول)، بحيث يقدر معامل الارتباط التفسيري بـ 0.320؛
- ✓ وجود علاقة ارتباط إيجابية ذات دلالة إحصائية بين كل من ROA وROE ، بحيث يقدر معامل الارتباط التفسيري بـ 0.345؛
- ✓ وجود علاقة ارتباط إيجابية ذات دلالة إحصائية بين المؤشرين X1 و X2، بحيث يقدر معامل الارتباط التفسيري بـ 0.930 وهو ما يخلق مشكل الازدواج الخطي والذي يمكن تجاهله في حالتنا لقلة المتغيرات؛
- ✓ وجود علاقة ارتباط إيجابية ذات دلالة إحصائية بين المؤشرX1و X2 مع المتغير المستقل X3 بحيث تقدر معاملات الارتباط التفسيرية على الترتيب بـ 0.282 و0.261؛
- ✓ عدم وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين مؤشرات كفاية رأس المال X1وX2 مع المتغير التابع ROA.

خلاصة الفصل:

تم التطرق من خلال هذا الفصل لمختلف الخطوات المتبعة في الدراسة التطبيقية، بداية من عرض منهجية الدراسة وذلك عبر تبيان خطوات وإجراءات الدراسة إلى عرض قاعدة بيانات الدراسة، حيث تم ضبط حجم عينة الدراسة والمتمثلة في البنكين الإسلاميين الوحيدين في الجزائر، وعشرة بنوك إسلامية ممثلة في: خمسة بنوك إسلامية في ماليزيا، بنكين إسلاميين في السودان وثلاثة بنوك إسلامية في الإمارات العربية المتحدة وذلك خلال الفترة 2010-2016، كما تم تحديد متغيرات الدراسة وهي خمسة متغيرات منها ثلاثة متغيرات مستقلة (نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الودائع، نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول، نسبة كفاية رأس المال حسب لجنة بازل) ومتغيرين تابعين (معدل العائد على حقوق الملكية ومعدل العائد على الأصول)، وعند إجراء تحليل الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة تبين أن هناك تفاوت في مقاديرها والذي يمكن إرجاعه إلى اختلاف أحجام بنوك عينة الدراسة، وفي ما يخص تحليل الارتباط بين متغيرات الدراسة لاحظنا في ما يخص حالة الجزائر وجود مشكلة الازدواج الخطي بين متغيرات الدراسة ما أدى إلى إقصاء متغيرين مستقلين، نظرا لصغر حجم العينة والممثلة في البنكين الإسلاميين الوحيدين في الجزائر وعدم تجانس التباين بينهما، وهو الأمر الذي يصعب إيجاده في ظل بيئة مصرفية تضعف فيها الشفافية ويقل فيها الإفصاح المحاسبي والتقيد بنشر المعلومة في وقتها، لهذا يتعذر استخدام إحدى الأساليب الإحصائية المتقدمة وبالتالي الاعتماد على نموذج الانحدار الخطي لمحاولة تقدير أثر كفاية رأس المال على ربحية البنوك الإسلامية في الجزائر، أما حالة البنوك الإسلامية عينة الدراسة (ماليزيا- الإمارات العربية المتحدة- السودان) فقد تبين من خلال بناء مصفوفة الارتباط أن هناك ارتباط بين أغلب المتغيرات، مما سمح باعتمادها كلها لإجراء الدراسة التطبيقية والتي سنعتمد فيها على نماذج البانل (Panal Data Models) من أجل استخلاص المتغيرات التي نعتقد أن لها تفسير في تحديد ربحية البنوك بناءً على أسس نظرية تم إيضاحها في القسم الأول.

الفصل الرابـع

دراسة تطبيقية لأثر كفاية رأس المال على ربحية البنوك الإسلامية

- نتائج اختبار نماذج علاقة تأثير كفاية رأس المال على ربحية البنوك الإسلامية في الجزائر
- نتائج اختبار نماذج علاقة تأثير كفاية رأس المال على ربحية البنوك الإسلامية عينة الدراسة (غير الجزائرية)
- مناقشة وتفسير نتائج الدراسة واختبار الفرضيات

تمهيد:

من أجل دعم دراستنا للأدبيات النظرية والتطبيقية حول أثر التقيد بكفاية رأس المال على ربحية البنوك الإسلامية والمعروضة في الفصلين السابقين (الفصل الأول والثاني)، وكذا عرضنا لكل من منهجية، عينة، متغيرات الدراسة في الفصل الثالث، سنقوم في هذا الفصل بقياس وتحليل أثر كفاية رأس المال على ربحية البنوك الإسلامية، ضمن مرحلتين، الأولى تعنى بدراسة حالة البنوك الإسلامية في الجزائر والثانية تتعلق بدراسة حالة عينة من البنوك الإسلامية ممثلة في عشرة بنوك موزعة بين كل من دولة ماليزيا، السودان والإمارات العربية المتحدة خلال فترة سبعة سنوات التي تمتد من سنة 2010 إلى سنة 2016 بناءا على المعلومات والمعطيات المتوفرة للدراسة التطبيقية.

بحيث يتم في المبحث الأول تقديم عرض حول تطور نسبة كفاية رأس المال وفقا للتنظيم الجزائري، ثم القيام بمحاولة بناء نماذج لتأثير كفاية رأس المال على مؤشرات ربحية البنوك الإسلامية في الجزائر، يليه عرض لنتائج اختبار نماذج علاقة تأثير كفاية رأس المال على مؤشرات ربحية عينة البنوك الإسلامية (غير البنوك الجزائرية) باستخدام نماذج البانل، يلي هذا العرض مناقشة وتفسير للنتائج المتوصل إليها من خلال البحث عن العوامل التي ساهمت أو أثرت في نتائج الدراسة، ونختم هذا المبحث بمقاربة نتائج الدراسة التطبيقية مع فرضيات الدراسة.

المبحث الأول: نتائج اختبار نماذج علاقة تأثير كفاية رأس المال على ربحية البنوك الإسلامية في الجزائر

تبعا لدراستنا حول كفاية رأس المال، سنهتم في هذا المبحث بحالة الجزائر، بحيث سنتناول نسبة كفاية رأس المال وفقا للتنظيم الجزائري، وتجدر الإشارة هنا إلى أن بنك الجزائر يتعامل مع البنوك الإسلامية شأنها شأن البنوك التقليدية دون مراعاة لخصوصية عملها، لذا نجده يحاول إصدار أنظمة وتعليمات لمسايرة اتفاقيات بازل والتي وضعت أساسا للبنوك التقليدية كما سبق إيضاحه في الفصل الأول، بدلا من مجلس الخدمات المالية الإسلامية الذي يهتم بشؤون البنوك الإسلامية تحديدا.

المطلب الأول: نسبة كفاية رأس المال وفقا للتنظيم الجزائري

سنتناول في هذا المطلب تطور نسبة كفاية رأس المال وفقا لبنك الجزائر وتبعا لاتفاقيات بازل، ومن ثم مقارنة هذا المعيار حسب ما ينص عليه بنك الجزائر بما تنص عليه لجنة بازل.

الفرع الأول: نسبة كفاية رأس المال وفقا لبنك الجزائر وتبعا لاتفاقيات بازل

سنقوم هنا بالإشارة لمختلف التنظيمات التي أصدرها بنك الجزائر في ما يتعلق بنسب الملاءة المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية لمواكبة التطورات الحاصلة في المعايير المصرفية العالمية خاصة اتفاقيات بازل.

- ✓ **النظام رقم 90-01**[1]: والمتعلق بالحد الأدنى لرأس مال البنوك والمؤسسات المالية العاملة في الجزائر، وقد جاء في المادة الرابعة منه أنه يتوجب على المؤسسات المالية والبنوك أن تكون نسبة تغطية المخاطر لا تقل عن 8%، بالإضافة لوضع رزنامة من طرف بنك الجزائر للتطبيق التدريجي لنسبة كفاية رأس المال وذلك كما يلي:
  - ديسمبر 1992 يجب أن يكون الحد الأدنى لكفاية رأس المال 4%؛
  - ديسمبر 1993 يجب أن يكون الحد الأدنى لكفاية رأس المال5%؛
  - جويلية 1995 يجب أن يكون الحد الأدنى لكفاية رأس المال 8%.
- ✓ **النظام رقم 91-09 والذي عدله وتممه النظام رقم 95-04**: والذي حدد قواعد الحيطة والحذر في تسيير البنوك والمؤسسات المالية؛

[1]- المادة 04 من النظام 90-01 والمتعلق بالحد الأدنى لرأس مال البنوك والمؤسسات المالية في الجزائر، بنك الجزائر، 1990/07/04.

- ✓ **التعليمة رقم 94-74**: والتي ألزم من خلالها البنوك الاحتفاظ بملاءة رأس مال أكبر أو تساوي 8% وذلك بشكل تدريجي، مع آخر أجل للتنفيذ وهو ديسمبر 1999، وبذلك تكون البنوك الجزائرية تأخرت في تنفيذ اتفاقية بازل 1 والتي كان آخر أجل لتنفيذها هو سنة 1992؛
- ✓ **النظام رقم 02-03**[1]:والذي ألزم البنوك والمؤسسات المالية على تأسيس أنظمة للمراقبة الداخلية لمواجهة المخاطر الائتمانية، مخاطر السوق ومخاطر التشغيل؛
- ✓ **النظام 11-03**[2]:والذي يتعلق بمراقبة المخاطر بين البنوك وضرورة إنشاء نظام مراقبة داخلية لمنح القروض والاقتراض من البنوك خاصة المتعلقة بالسوق النقدية؛
- ✓ **النظام 11-04**[3]:المتضمن تعريف، قياس، تسير ورقابة مخطر السيولة، بحيث ألزم البنوك باحترام نسبة سيولة في الأجل القصير؛
- ✓ **النظام 11-08**[4]: والذي يتعلق هو الآخر بالرقابة الداخلية للبنوك والمؤسسات المالية والذي يشمل نظام رقابة العمليات والإجراءات الداخلية، هيئة المحاسبة ومعالجة المعلومات، أنظمة قياس المخاطر ومراقبتها والتحكم فيها، بالإضافة إلى نظام حفظ الوثائق والأرشيف؛
- ✓ **النظام 14-01**[5]:والذي يوضح فيه كيفية حساب نسبة الملاءة الجديدة ويلزم البنوك والمؤسسات المالية على احترام معامل أدنى للملاءة قدره 9.5%، كما يجب أن تغطي الأموال الخاصة القاعدية كلا من مخاطر القرض، مخاطر التشغيل ومخاطر السوق بنسبة 7% على الأقل، بالإضافة إلى أنه أشار لضرورة تشكيل هامش أمان والذي يتكون من الأموال الخاصة القاعدية والتي يجب أن تغطي 2.5% من مخاطرها المرجحة، أما بخصوص ترجيح المخاطر فقد اقترح بنك الجزائر معايير لترجيح الأصول، وأخيرا أشار إلى ضرورة القيام بمحاكاة أزمة لتقييم هشاشة محفظة القروض في حالة تقلب الأوضاع أو ما يعرف باختبارات الضغط وبذلك تكون الجزائر قد حاولت مواكبة اتفاقية بازل 3؛
- ✓ **النظام 14-02**: والمتعلق بالمخاطر الكبرى والمساهمات والذي يجبر البنوك والمؤسسات المالية على احترام نسبة لا تفوق 25% بين مجموع المخاطر المرجحة للمستفيد والأموال الخاصة الصافية للبنك؛

---

[1]- المادة 02 من النظام 02-03 والمتعلق بالمراقبة الداخلية للبنوك والمؤسسات المالية، بنك الجزائر، 2002/11/14.

[2]- النظام 11-03 والمتعلق بمراقبة المخاطر بين البنوك، بنك الجزائر، 2011/05/24.

[3]- النظام 11-04 والمتعلق بخطر السيولة، بنك الجزائر، 2011/04/24.

[4]- النظام 11-08 والمتعلق بالرقابة الداخلية للبنوك والمؤسسات المالية، بنك الجزائر، 2011/11/28.

[5]- النظام 14-01 والمتعلق بنسب الملاءة الجديدة المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية في الجزائر، بنك الجزائر، 2014/02/16.

✓ **النظام 14-03**: والمتعلق بتصنيف المستحقات والالتزامات للبنوك والمؤسسات المالية وتكوين المؤونات الخاصة على المستحقات وعلى الالتزامات المشكوك فيها.

الفرع الثاني: مقارنة معيار كفاية رأس المال حسب بنك الجزائر بمعيار لجنة بازل

من خلال دراستنا لاحظنا وجود نقاط تشابه ونقاط اختلاف بين معيار كفاية رأس المال حسب بنك الجزائر والذي يطلق عليه معدل الملاءة ومعيار كفاية رأس المال الصادر عن لجنة بازل، نلخصها في الجدول التالي:

الجدول رقم(4-1): مقارنة معيار كفاية رأس المال حسب بنك الجزائر بمعيار لجنة بازل

	معيار كفاية رأس المال حسب بنك الجزائر	معيار كفاية رأس المال حسب لجنة بازل
أوجه التشابه		➢ من حيث مكونات الأموال الخاصة: قسم بنك الجزائر الأموال الخاصة التي تدخل في تقدير نسبة كفاية رأس المال إلى فئتين، أموال خاصة أساسية وأموال خاصة تكميلية وهو الأمر الذي نصت عليه اتفاقية بازل 1. ➢ من حيث تركيبة رأس المال التكميلي: يخضع رأس المال التكميلي في الجزائر لنفس الشروط التي أقرتها اتفاقية بازل 1و2. ➢ من حيث طبيعة المخاطر: يأخذ معيار كفاية رأس المال المحدد من طرف بنك الجزائر بعين الاعتبار المخاطر الائتمانية، مخاطر السوق والمخاطر التشغيلية وهو نفس ما نصت عليه اتفاقية بازل 2
أوجه الاختلاف	➢ الحد الأدنى المطلوب لكفاية رأس المال يقدر بـ 9.5% حسب بنك الجزائر، ومع إضافة هامش الأمان 2.5% تصبح النسبة 12% أي أكبر مما هو مقرر في بازل3. ➢ ترجيح الأصول داخل الميزانية بأوزان مخاطر يعتمد على الطريقة المعيارية البسيطة في حساب مخاطر الائتمان، بحيث حدد مجموعة من الأوزان الترجيحية تتناسب مع درجة تعرض الأصل للمخاطرة. ➢ أنظمة قياس المخاطر تقليدية.	➢ الحد الأدنى المطلوب لكفاية رأس المال حسب اتفاقية بازل 3 يقدر بـ 10.5%. ➢ تختلف طريقة ترجيح عناصر الميزانية لحساب مخاطر الائتمان حسب 3 طرق. ➢ أنظمة قياس المخاطر متطورة.

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بعض مراجع البحث.

المطلب الثاني: محاولة بناء نموذج لتأثير كفاية رأس المال على ربحية البنوك الإسلامية في الجزائر

سنحاول من خلال هذه النقطة بناء نموذج لتأثير كفاية رأس المال على معدل العائد على الأصول للبنوك الإسلامية في الجزائر وذلك عن طريق بناء معادلة نموذج انحدار خطي، وبنفس الطريقة نموذج لتأثير كفاية رأس المال على معدل العائد على حقوق الملكية، ومن ثم اختبار فرضيات طريقة المربعات الصغرى لمعرفة مدى جودة هذا النموذج بالرغم من محدودية المجال الزمني لقلة بيانات الدراسة، تجدر الإشارة هنا إلى أن اختيار الأداة يتماشى وحجم العينة في الجزائر والممثلة في البنكين الإسلاميين الوحيدين فيها (بنك البركة الجزائري ومصرف السلام –الجزائر) ونعرض في الجدول التالي النموذجين لتأثير كفاية رأس المال على مؤشرات الربحية للبنوك الإسلامية في الجزائر.

جدول رقم (4–2) : نتائج التقدير لتأثير كفاية رأس المال على ROEو ROAللبنوك الإسلامية في الجزائر

نوع النموذج	المعادلة
نموذج العائد على حقوق الملكية بدلالة كفاية رأس المال	ROE =-0.111125*X1+19.94007
نموذج العائد على الأصول بدلالة كفاية رأس المال	ROA = 0.011931*X1+2.180441

المصدر : من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامجEviews 9.

بعد تقدير النموذجين المعبرين عن ربحية البنوك الإسلامية في الجزائر من حيث العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية، وجب علينا اختبار هذين النموذجين إحصائيا، من خلال عنصرين: اختبار فرضيات طريقة المربعات الصغرى وتشخيص القوة الإحصائية للنموذج.

الفرع الأول: اختبار فرضيات طريقة المربعات الصغرى

يتم اختبار فرضيات طريقة المربعات الصغرى من خلال ثلاث عناصر أساسية وهي :

- فرضية عدم وجود ارتباط ذاتي للأخطاء؛
- فرضية ثبات التباين؛
- فرضية التوزيع الطبيعي للبواقي.

يمكن تلخيص نتائج اختبار فرضيات طريقة المربعات الصغرى في الجدول كالآتي :

الجدول رقم (4-3) : اختبار فرضيات طريقة المربعات الصغرى

نوع النموذج	فرضية عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء	فرضية ثبات التباين	فرضية التوزيع الطبيعي للبواقي
نوع الاختبار	إحصائية دربن واتسون DW	Heteroskedasticity Test : ARCH Prob (chi-square(1)	Jarque-bera Prob (jarque-bera)
نموذج العائد على حقوق الملكية بدلالة كفاية رأس المال	0.855699	0.5157	0.608742
نموذج العائد على الأصول بدلالة كفاية رأس المال	1.494392	0.9475	0.000141

المصدر : من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 9.

وفي مايلي نعرض تفاصيل أكثر حول كل اختبار:

أولا: فرضية عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء:

من بين أهم المشاكل القياسية التي تواجه الباحثين في تقديرهم للنماذج هو الارتباط الذاتي للأخطاء، والذي يؤدي إلى أخطاء معيارية وبالتالي اختبارات إحصائية خاطئة، ويمكن اختبار وجود

ارتباط ذاتي للأخطاء باستخدام قيمة دربن واتسون، وذلك من خلال استخراج القيمة المحسوبة من الجدول رقم (4-3) والتي قدرت بـ 0.855699 بالنسبة لنموذج العائد على حقوق الملكية بدلالة كفاية رأس المال و 1.494392 لنموذج العائد على الأصول بدلالة كفاية رأس المال، وبالرجوع إلى الجدول الإحصائي (DW) لاستخراج قيمتي الحد الأدنى والحد الأعلى dL, dU ،حيث نجد أن القيم الحرة عند

n = 7 و K = 2 وعند مستوى معنوية 0.05، بلغت dL = 0.467 و dU = 1.896،

وعليه بالاستعانة بجدول توزيع Durbin-Watson يتضح أن كلا النموذجين يقعان في منطقة اللاحسم أي منطقة الشك والتي تعبر عن عدم معرفة ما إذا هناك ارتباط ذاتي للأخطاء أم لا، ومنه لا يمكننا اتخاذ قرار محدد في ما يخص الارتباط الذاتي بين الأخطاء وفقا لهذا الاختبار، وعليه تمت الاستعانة ببرنامج Eviews 9 من خلال اختبار Breush-Godfrey SerialCorrelation LM Test

حيث أظهرت نتائج الاختبار أن مستوى معنوية F قدرت بـ 6.419200 بالنسبة لنموذج العائد على حقوق الملكية و 1.947957 بالنسبة لنموذج العائد على الأصول، أي أن كلاهما أكبر من 0.05 وهذا يعني عدم وجود مشكل الارتباط الذاتي بين الأخطاء، والجدولين رقم (4-4) و(4-5) يوضحان نتائج الاختبار.

جدول رقم (4-4): نتائج اختبار Breush-Godfrey SerialCorrelation LM Test لنموذج العائد على حقوق الملكية بدلالة كفاية رأس المال للبنوك الإسلامية في الجزائر

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic 6.419200	Prob. F(2,11) 0.0142
Obs*R-squared 3.897001	Prob. Chi-Square(2) 0.1425

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 9

جدول رقم (4–5): نتائج اختبار Breush-Godfrey SerialCorrelation LM Testلنموذج العائد على الأصول بدلالة كفاية رأس المال للبنوك الإسلامية في الجزائر

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic1.947957	Prob. F(2,10)0.1930
Obs*R-squared3.925097	Prob. Chi-Square(2)0.1405

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 9

ثانيا: فرضية ثبات التباين:

لاختبار فرضية ثبات التباين، تم استخدام اختبار عدم ثبات التباين المشروط بالانحدار الذاتي ARCH، حيث نحكم على النتائج سواء إمكانية قبول فرضية العدم القائلة بثبات تباين الخطأ العشوائي في النموذج المقدر أو رفضها ومن ثم قبول الفرضية البديلة أي عدم وجود ثبات في التباين بين الأخطاء.

تم الاعتماد على مضاعف لاغرانج والتي يتبع توزيع كاي مربع، ومن ثم حساب إحصاءةلاغرانج وحساب قيمةProb. Chi-Square(1) ، وذلك من خلال البرنامج الإحصائي Eviews 9، ومن خلال الجدولين رقم (4–6) و(4–7) التاليين نلاحظ أن النموذجين المقدرين لربحية البنوك بدلالة كفاية رأس المال قيمة Prob. Chi-Square(1)أكبر من 0.05، وعليه فإننا نقبل الفرضية الصفرية التي تنص على ثبات التباين بين الأخطاء.

جدول رقم (4–6):نتائج اختبار Heteroskedasticity Test: ARCHلنموذج العائد على حقوق الملكية بدلالة كفاية رأس المال للبنوك الإسلامية في الجزائر

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic0.369442	Prob. F(1,11)0.5556
Obs*R-squared0.422425	Prob. Chi-Square(1)0.5157

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 9

جدول رقم (4-7):نتائج اختبار Heteroskedasticity Test: ARCHلنموذج العائد على الأصول بدلالة كفاية رأس المال للبنوك الإسلامية في الجزائر

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic0.003673	Prob. F(1,11)0.9528
Obs*R-squared0.004340	Prob. Chi-Square(1)0.9475

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 9

ثالثا: فرضية التوزيع الطبيعي للبواقي:

يتم اختبار هذه الفرضية برسم المدرج التكراري للبواقي،أو باستخدام اختبارJarque-bera، بحيث إذا كانت قيمة Prob أكبر من 0.05 فهذا يعني أن البواقي تتوزع طبيعيا، ومن خلال الجدول رقم (4-3) والملحقين رقم (04) ورقم (05)، فإننا نلاحظ أن نموذج العائد على حقوق الملكية للبنوك الإسلامية في الجزائر يحقق فرضية التوزيع الطبيعي للبواقي، بينما نموذج العائد على الأصول لها فلا يحقق هذه الفرضية.

الفرع الثاني: تشخيص القوة الإحصائية لنماذج تأثير كفاية رأس المال على ربحية البنوك الإسلامية في الجزائر

يتم تشخيص القوة الإحصائية للنماذج المقدرة من خلال معنوية المعالم المقدرة ومعنوية النموذج وجودة التوفيق في النماذج، إذ يلجأ الإحصائيون إلى تقييم النموذج من الناحية الإحصائية من أجل اعتماده لتفسير العلاقة بين المتغيرات أو رفضه، ولاختبار هذه العناصر في النماذج المقدرة يمكن تلخيصها في هذا الجدول رقم (4-8)ثم التعليق عليها.

جدول رقم (4-8) : تشخيص القوة الإحصائية للنماذج المقدرة

النموذج	معامل المتغير المستقل		معنوية النموذج Prob (F-statistic)	جودة التوفيق R^2
	المعامل	(P) المعنوية		
نموذج العائد على حقوق الملكية بدلالة كفاية رأس المال	-0.111125	0.0095	0.009463	0.442186
نموذج العائد على الأصول بدلالة كفاية رأس المال	0.011931	0.0321	0.032061	0.328765

المصدر : من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجاتبرنامج Eviews 9.

أولا:معنوية المعالم المقدرة:

لاختبار المعلم المقدر للنموذجين لكفاية رأس المال، نستعين بالجدول رقم (4-8) حيث كلما كانت معنويةالمعلم تقترب من الصفر نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة، أي أن المعلم المقدر يختلف معنويا عن الصفر وأن قيمته المقدرة لها دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5% أو 10%، أما إذا كانت أكبر من 5% فإننا نرفض الفرضية البديلة ونقبل الفرضية الصفرية، أي أن المعلم المقدر لا يختلف معنويا عن الصفر وأن قيمته المقدرة ليس لها دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5% أو 10%.

تشير نتائج الجدول رقم (4-8) إلى وجود تأثير للمتغير المستقل والذي تم اعتماده في النموذج المقترح والمتمثل في نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الودائع على ربحية البنوك الإسلامية في الجزائر سواء نموذج العائد على حقوق الملكية بدلالة كفاية رأس المال أو نموذج العائد على الأصول بدلالة كفاية رأس المال، نظرا لأن الدلالة الإحصائية لكليهما لم تتجاوز 0.05.

ثانيا:المعنوية الكلية للنموذج:

يتم اختبار المعنوية الكلية للنموذج من خلال إحصائية فيشر أو من خلال ملاحظة قيمة Prob (F-statistic) بحيث كلما كانت أقل من 0.05 نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة أي

أن للنموذج معنوية إحصائية عند مستوى معنوية 5% أو 10%، أما إذا كانت تلك القيمة تتجاوز 0.05 فإننا نرفض الفرضية البديلة ونقبل الفرضية الصفرية، أي أن النموذج ليس له دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5 % أو10%، ومن خلال الجدول رقم (4-8) نلاحظ أن كلا النموذجين لديهما معنوية إحصائية كلية.

ثالثا: جودة التوفيق:

يتم اختبار جودة التوفيق للنموذجين من خلال معامل التحديد R^2 الذي يقيس النسبة من التغير الكلي في المتغير التابع الذي تفسره معادلة الانحدار المقدرة بدلالة المتغيرات المستقلة المدرجة في كل نموذج.

يلاحظ من خلال الجدول رقم (4-8) أن معامل التحديد R^2 والذي يعبر عن جودة التوفيق والتي هي في نموذج العائد على حقوق الملكية بدلالة كفاية رأس المال ونموذج العائد على الأصول بدلالة كفاية رأس المال تقدر بـ 44.21% و 32.87%على التوالي، والتي تعتبر متوسطة على العموم، مع العلم أنه مهما كانت جودة المعادلة المقدرة فإنها لا تستطيع أن تفسر جميع المتغيرات المؤثرة في المتغير التابع لأنه بالضرورة يوجد متغيرات أخرى مفسرة لا توجد في المعادلة، وعليه فإن النموذج المقدر للعائد على حقوق الملكية بدلالة كفاية رأس المال يفسر لنا 44.21%من التغيرات الإجمالية للعائد على حقوق الملكية، أما النموذج المقدر للعائد على الأصول بدلالة كفاية رأس المال يفسر لنا 32.87%من التغيرات الإجمالية للعائد على الأصول.

وفي الأخير بعد اختبار النموذجين العائد على حقوق الملكية بدلالة كفاية رأس المال والعائد على الأصول بدلالة كفاية رأس المال للبنوك الإسلامية في الجزائر،من خلال عنصري تحقيق فرضيات طريقة المربعات الصغرى وتشخيص القوة الإحصائية للنموذجين، يتبين لنا أنه في نموذج العائد على حقوق الملكية بدلالة كفاية رأس المال تحققت فرضيات طريقة المربعات الصغرى كلها، وأن نسبة كفاية رأس المال التقليدية ممثلة في نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الودائع لها تأثير سلبي على معدل العائد على حقوق الملكية، بحيث كلما تزيد X1 بوحدة واحدة تنخفض ROE بـ 0.111125، بينما في نموذج العائد على الأصول تحققت فرضيتين من أصل ثلاثة، وأن نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الودائع لها تأثير إيجابي على معدل العائد على الأصول، بحيث كلما تزيدX1 بوحدة واحدة ترتفع ROA بـ 0.011931، كما أن معنوية النموذجين والمتغيرات ذات دلالة إحصائية، إذ قدرت جودة نموذج العائد

على حقوق الملكية بدلالة كفاية رأس المال للبنوك الإسلامية في الجزائر بـ 44.21 %وجودة نموذج العائد على الأصول بدلالة كفاية رأس المال للبنوك الإسلامية في الجزائر بـ 32.87%.

المبحث الثاني: نتائج اختبار نماذج علاقة تأثير كفاية رأس المال على ربحية البنوك الإسلامية عينة الدراسة (غير الجزائرية)

سنحاول في هذا المبحث دراسة تأثير نسب كفاية رأس المال باستخدام ثلاثة مؤشرات، نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الودائع، نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول، ونسبة كفاية رأس المال على ربحية البنوك الإسلامية لعينة الدراسة والتي تتمثل في خمسة بنوك إسلامية في ماليزيا، بنكين إسلاميين في السودان وثلاثة بنوك إسلامية في الإمارات العربية المتحدة خلال الفترة الممتدة ما بين سنة 2010-2016، وذلك باستخدام معدل العائد على حقوق الملكية ومعدل العائد على الأصول، وعليه فالدراسة ستستخدم بيانات زمنية مقطعية متوازنة Balanced Panel Data.

المطلب الأول: تقدير تأثير نسب كفاية رأس المال على ربحية البنوك الإسلامية عينة الدراسة باستخدام نسبة ROE

سنحاول من خلال هذا المطلب تقدير تأثير نسب كفاية رأس المال على ربحية البنوك الإسلامية عينة الدراسة باستخدام نسبة ROEوذلك من خلال عرض خطوات اختيار النموذج الملائم، ثم تحليل نتائج تقدير معلمات النموذج المختار.

الفرع الأول :عرض خطوات اختيار النموذج الملائم للدراسة

نقدر معلمات النموذج باستخدام نماذج البيانات الطولية الثلاثة[1] وهي: النموذج التجميعي، النموذج الثابت والنموذج العشوائي، ومن ثم القيام بالاختبارات اللازمة للمفاضلة بين النماذج الثلاثة، وبالاستعانة ببرنامج Eviews 9 توصلنا لتقدير معالم النماذج الثلاثة والنتائج مبينة في الجدول رقم (4-9):

جدول رقم (4-9): نتائج التقدير بنماذج البانل باستخدام نسبة العائد على حقوق الملكية ROE

المتغيرات	النموذج التجميعي	النموذج الثابت	النموذج العشوائي
C	0	47.369(*)	50.038(*)
X1	-2.727	-1.421	-1.497
X2	-5.222(*)	-4.544(*)	-4.666(*)
X3	15.017(*)	-25.82	-27.915(*)
R^2	0.489	0.823	0.306

(*) معنوية المعلمة عند 0.05**المصدر**: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 9.

بعد تقدير النماذج الثلاثة ننتقل إلى أساليب اختبار النموذج الملائم، بحيث سنقوم باختبار Redundant Fixed Effects Testsوالذي يعتمد على اختبار فيشر المقيد للمفاضلة بين النموذج التجميعي والنموذج الثابت، ثم القيام باختبار Breusch-Pagan للمفاضلة بين النموذج التجميعي والنموذج العشوائي، بعدها نقوم باختبار Hausman للمفاضلة بين النموذج الثابت والنموذج العشوائي.

[1]- تأخذ بيانات البانل ثلاثة أشكال رئيسية: 1/ نموذج الانحدار التجميعي Pooled Regression Model، يعتبر هذا النموذج من أبسط النماذج المقطعية عبر الزمن، حيث تكون فيه جميع المعاملات ثابتة لجميع الفترات الزمنية، أي يهمل تأثير الزمن وكذلك لجميع المشاهدات المقطعية، ويفترض هذا النموذج تجانس تباين حدود الخطأ العشوائي بين الحالات التي يتم دراستها، بالإضافة إلى القيمة لحد الخطأ العشوائي يجب أن تساوي الصفر، 2/ نموذج الآثار الثابتة Fixed Effects Model: في نموذج الآثار الثابتة يتم التعامل مع الآثار المقطعية أو الزمنية كقواطع تعبر عن الاختلافات الفردية في المجموعات كالبنوك أو الفترة الزمنية أي أن النموذج يسمح بوجود قواطع تتفاوت من مجموعة إلى أخرى، أو حسب كل فترة زمنية أي كل سنة، ولتقدير هذه القواطع أو الثوابت نستخدم متغيرات صورية بعدد (n-1) لتمثيل المجموعات المقطعية وعدد (t-1) لتمثيل السنوات، 3/ نموذج الآثار العشوائية Random Effects Model: يتعامل نموذج الآثار العشوائية مع الآثار المقطعية والزمنية على أنها معالم عشوائية وليست معالم ثابتة، ويقوم هذا الافتراض على أن الآثار المقطعية والزمنية هي متغيرات وهمية عشوائية مستقلة بوسط يساوي الصفر وتباين محدد، وتضاف كمكونات عشوائية في حد الخطأ العشوائي للنموذج، ويقوم هذا النموذج على افتراض أساسي: وهو عدم ارتباط الآثار العشوائية مع متغيرات النموذج التفسيرية.

أولا: اختبار وجود آثار فردية ثابتةRedundant fixed effets tests

نقصد من خلال اختبار وجود الآثار الفردية الثابتة المفاضلة بين النموذج التجميعي والنموذج الثابت، أي معرفة إذا كانت عينة البنوك المختارة تسلك سلوكا واحدا في ما يخص الحد الثابت أو العكس، وللقيام بهذه المفاضلة نقوم باختبار Redundant Fixed Effects Testsالذي يوفره برنامج Eviews 9، وكانت نتائج الاختبار كما يلي:

جدول رقم: (4–10): نتائج اختبار Redundant fixed effectsباستخدام نسبةROE

Redundant Fixed Effects Tests
Equation: fixed
Test cross-section and period fixed effects

Effects Test	Statistic	d.f.	Prob.
Cross-section F	8.298444	(9,51)	0.0000

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 9

من خلال الجدول رقم (4–10) نلاحظ أن احتمالية الاختبار أقل من 0.05 مما يعني رفض الفرضية الصفرية وقبول فرضية وجود آثار فردية ثابتة، أي أن النموذج الأفضل هو النموذج الثابت "نموذج الآثار الفردية الثابتة" مقارنة مع النموذج التجميعي.

ثانيا: اختبار وجود آثار فردية عشوائية

للقيام بالمفاضلة بين النموذج التجميعي والنموذج العشوائي " نموذج الآثار الفردية العشوائية" نجري اختبار Breush- Pagan الذي يوفره برنامج Eviews 9ونتائج الاختبار مبينة في الجدول التالي:

جدول قم (4–11): نتائج اختبار Breush- Pagan باستخدام نسبةROE

Lagrange Multiplier Tests for Random Effects
Null hypothesis:No effects
Alternative hypotheses : Two-sides (Breusch-Pagan) and one-sided (all others) alternatives

Test	Statistic	d.f.	Prob.
Breusch-Pagan LM	54.32261	45	0.0008

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 9

من خلال الجدول رقم (4–11) نلاحظ أن احتمالية اختبارBreush- Paganأقل من 0.05 مما يعني رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة والتي تنص على وجود آثار فردية عشوائية، أي أن النموذج الأفضل هو النموذج العشوائي مقارنة بالنموذج التجميعي.

ثالثا: اختبارHausmanللمفاضلة بين نموذج الآثار العشوائية ونموذج الآثار الثابتة

بعد القيام بالاختبارين السابقينBreush- Pagan& Redundant fixed effects ،اتضح أن النموذج الذي يحتوي على آثار فردية ثابتة أو عشوائية أفضل من النموذج التجميعي، وللمفاضلة بين هذين النموذجين (نموذج الآثار الثابتة ونموذج الآثار العشوائية)، يتم استخدام اختبار Hausman الذي أعطى النتائج الموضحة في الجدول التالي:

جدول رقم: (4–12): نتائج اختبار Hausman باستخدام نسبةROE

Correlated Random Effects - Hausman Test

Test Summary	Chi-Sq. Statistic	Chi-Sq. d.f.	Prob.
Cross-section random	0.801812	3	0.8490

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 9

من خلال نتائج الجدول أعلاه يتضح أن قيمة احتمالية الاختبار أكبر من 0.05، لذلك نقبل فرضية العدم ونقول أن النموذج الملائم هو نموذج التأثيرات العشوائية.

الفرع الثاني: تحليل نتائج تقدير معلمات النموذج المختار

من خلال تحليل نتائج الجدول رقم (4-9) وقيم احتمال معاملات المتغيرات المفسرة، يلاحظ ما يلي:

- قُدِّرت جودة التوفيق أو ما يُسمى بالقدرة التفسيرية في النموذج المختار بـ 30.6%، أي أنّ 30.6% من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع ROE ناتجة عن تغير المتغيرات المستقلة الداخلة في النموذج، وبالرغم من انخفاض هذه النسبة والذي يدل على وجود متغيرات أخرى مستقلة لها تأثير أعلى على ربحية البنوك الإسلامية عينة الدراسة يبقى الهدف من بناء النموذج معرفة وجود ونوعية العلاقة بين المتغيرات المستقلة و المتغير التابع ROEوليس البحث في محددات هذا الأخير؛
- بالنسبة لنسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول X2 لها معنوية إحصائية ولها تأثير سلبي على معدل العائد على حقوق الملكية ROE، أي كلما تزيد X2 بوحدة واحدة تنخفض ROEبـ 4.66؛
- أما بالنسبة لنسبة كفاية رأس المال X3لها معنوية إحصائية وتأثير سلبي على معدل العائد على حقوق الملكية ROE، أي كلما تزيدX3بوحدة واحدة تنخفضROE بـ 27.915؛
- وبالنسبة لنسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الودائع X1 فليست لها معنوية إحصائية إلا أن تأثيرها سلبي هو الآخر على معدل العائد على حقوق الملكية ROE؛
- القيمة المقدرة لمعدل العائد على حقوق الملكية ROEفي حالة انعدام جميع المتغيرات المستقلة هي 50.038.

المطلب الثاني: تقدير تأثير نسب كفاية رأس المال على ربحية البنوك الإسلامية عينة الدراسة باستخدام نسبة ROA

سنحاول من خلال هذا المطلب تقدير تأثير نسب كفاية رأس المال على ربحية البنوك الإسلامية عينة الدراسة باستخدام نسبة **ROA**وذلك من خلال عرض خطوات اختيار النموذج الملائم، ثم تحليل نتائج تقدير معلمات النموذج المختار.

الفرع الأول :عرض خطوات اختيار النموذج الملائم للدراسة

نقدر معلمات النموذج باستخدام نماذج البيانات الطولية الثلاثة وهي: النموذج التجميعي، النموذج الثابت والنموذج العشوائي، ومن ثم القيام بالاختبارات اللازمة للمفاضلة بين النماذج الثلاثة، وبالاستعانة ببرنامج Eviews9 توصلنا لتقدير معالم النماذج الثلاثة والنتائج مبينة في الجدول رقم (4-13):

جدول رقم (4-13): نتائج التقدير بنماذج البانل باستخدام نسبة العائد على الأصول ROA

المتغيرات	النموذج التجميعي	النموذج الثابت	النموذج العشوائي
C	-	30.117(*)	23.701(*)
X1	-0.858	6.028(*)	2.637
X2	2.429	0.468	0.699
X3	1.136	-27.63(*)	-19.983(*)
R^2	0.05	0.66	0.18

(*) معنوية المعلمة عند 0.05**المصدر**: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 9.

بعد تقدير النماذج الثلاثة ننتقل إلى أساليب اختبار النموذج الملائم.

أولا: اختبار وجود آثار فردية ثابتة

نقصد من خلال اختبار وجود الآثار الفردية الثابتة المفاضلة بين النموذج التجميعي والنموذج الثابت، أي معرفة إذا كانت عينة البنوك المختارة تسلك سلوكا واحدا في ما يخص الحد الثابت أو العكس، وللقيام بهذه المفاضلة نقوم باختبار Redundant Fixed Effects Testsالذي يوفره برنامج Eviews 9، وكانت نتائج الاختبار كما يلي:

جدول رقم: (4-14): نتائج اختبار Redundant fixed effects باستخدام نسبة ROA

Redundant Fixed Effects Tests
Equation: fixed
Test cross-section and period fixed effects

Effects Test	Statistic	d.f.	Prob.
Cross-section F	9.425283	(9,51)	0.0000

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 9

من خلال الجدول رقم (4-14) نلاحظ أن احتمالية الاختبار أقل من 0.05 مما يعني رفض الفرضية الصفرية وقبول فرضية وجود آثار فردية ثابتة، أي أن النموذج الأفضل هو النموذج الثابت "نموذج الآثار الفردية الثابتة" مقارنة مع النموذج التجميعي.

ثانيا: اختبار وجود آثار فردية عشوائية

للقيام بالمفاضلة بين النموذج التجميعي والنموذج العشوائي " نموذج الآثار الفردية العشوائية" نجري اختبار Breush- Pagan الذي يوفره برنامج Eviews 9 ونتائج الاختبار مبينة في الجدول التالي:

جدول رقم (4-15): نتائج اختبار Breush- Pagan باستخدام نسبة ROA

Lagrange Multiplier Tests for Random Effects
Null hypothesis:No effects
Alternative hypotheses : Two-sides (Breusch-Pagan) and one-sided (all others) alternatives

Test	Statistic	d.f.	Prob.
Breusch-Pagan LM	42.41674	45	0.0002

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 9

من خلال الجدول رقم (4-15) نلاحظ أن احتمالية اختبار Breush- Pagan أقل من 0.05 مما يعني رفض الفرضية الصفرية وقبول فرضية البديلة والتي تنص على وجود آثار فردية عشوائية، أي أن النموذج الأفضل هو النموذج العشوائي مقارنة بالنموذج التجميعي.

ثالثا: اختبارHausmanللمفاضلة بين نموذج الآثار العشوائية ونموذج الآثار الثابتة

بعد القيام بالاختبارين السابقينBreush- Pagan& Redundant fixed effets، اتضح أن النموذج الذي يحتوي على آثار فردية ثابتة أو عشوائية أفضل من النموذج التجميعي، وللمفاضلة بين هذين النموذجين (نموذج الآثار الثابتة ونموذج الآثار العشوائية)، يتم استخدام اختبار Hausman الذي أعطى النتائج الموضحة في الجدول التالي:

جدول رقم: (4–16): نتائج اختبار Hausmanباستخدام نسبةROA

Correlated Random Effects - Hausman Test

Test Summary	Chi-Sq. Statistic	Chi-Sq. d.f.	Prob.
Cross-section random	0.000000	3	0.7422

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 9

من خلال نتائج الجدول أعلاه يتضح أن قيمة احتمالية الاختبار أكبر من 0.05، لذلك نقبل فرضية العدم ونقول أن النموذج الملائم هو نموذج التأثيرات العشوائية.

الفرع الثاني: تحليل نتائج تقدير معلمات النموذج المختار

من خلال تحليل نتائج الجدول رقم (4–12) وقيم احتمال معاملات المتغيرات المفسرة، يلاحظ ما يلي:

- قُدِّرت جودة التوفيق أو ما يُسمى بالقدرة التفسيرية في النموذج المختار بـ 18%، أي أنّ 18% من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع ROA ناتجة عن تغير المتغيرات المستقلة الداخلة في النموذج، إن علاقة الارتباط الضعيفة هذه تدل على وجود متغيرات أخرى مستقلة لها تأثير أعلى على ربحية البنوك الإسلامية عينة الدراسة يبقى الهدف من بناء النموذج معرفة وجود ونوعية العلاقة بين المتغيرات المستقلة و المتغير التابع ROAوليس البحث في محددات هذا الأخير؛
- بالنسبة لنسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الودائع X1 فليست لها معنوية إحصائية إلا أن تأثيرها إيجابي على معدل العائد على الأصول ROA ؛

- وبالنسبة لنسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول X2 فليست لها معنوية إحصائية إلا أن تأثيرها إيجابي على معدل العائد على الأصول ROA؛
- أما بالنسبة لنسبة كفاية رأس المال X3 لها معنوية إحصائية وتأثير سلبي على معدل العائد على الأصول ROA ،أي كلما تزيدX3بوحدة واحدة تنخفض ROA بـ 19.983؛
- القيمة المقدرة لمعدل العائد على الأصول ROA في حالة انعدام جميع المتغيرات المستقلة هي 23.701.

المبحث الثالث: مناقشة وتفسير نتائج الدراسة واختبار الفرضيات

بناءً على نتائج دراسة تأثير مؤشرات كفاية رأس المال على مؤشرات ربحية البنوك، سنقوم بتحليل نتائج الدراسة التطبيقية وتفسيرها من خلال ثلاثة مطالب، نتطرق في المطلب الأول إلى تحليل وتفسير نتائج دراسة تأثير كفاية رأس المال على مؤشرات ربحية البنوك الإسلامية في الجزائر، وفي مطلب ثان نقوم بتحليل أيضا وتفسير نتائج دراسة تأثير كفاية رأس المال على مؤشرات ربحية البنوك الإسلامية عينة الدراسة (البنوك الإسلامية غيرالجزائرية)، وفي مطلب أخير نقوم باختبار فرضيات الدراسة.

المطلب الأول: تحليل وتفسير نتائج دراسة تأثير كفاية رأس المال على مؤشرات ربحية البنوك الإسلامية في الجزائر

يتعرض هذا المطلب لتحليل ومناقشة نتائج دراسة تأثير كفاية رأس المال على مؤشرات ربحية البنوك الإسلامية في الجزائر، من خلال البحث عن الأسباب والعوامل التي أثرت في النتائج المتوصل إليها على ضوء الدراسات السابقة وحسب ما تُمليه البيئة الجزائرية.

الفرع الأول: معدل العائد على حقوق الملكية

أسفرت نتائج تحليل مصفوفة الارتباط لمتغيرات الدراسة المتعلقة بالبنوك الإسلامية في الجزائر عن إقصاء المتغيرات المستقلة والإبقاء على متغير مستقل واحد يعبر عن كفاية رأس المال وهو نسبة تقليدية ممثلة في نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الودائع، ومن خلال محاولة بناء نموذج يعبر عن مدى تأثير كفاية رأس المال على ربحية البنوك الإسلامية في الجزائر، تبين أن نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الودائعX1 لها دلالة إحصائية إذ

تساهم في تفسير التغيرات التي تطرأ على المتغير التابع ممثلا في معدل العائد على حقوق الملكية بنسبة 44.21%، وهذا يعني أنه توجد متغيرات أخرى غير مدرجة في النموذج بطبيعة الحال تؤثر على ربحية البنوك الإسلامية في الجزائر (معدل العائد على حقوق الملكية تحديدا)، ومن ثم لها تأثير على أداء البنك ككل نذكر منها على سبيل المثال: حجم البنك، عمر البنك، عدد الفروع...

كما كشفت نتائج التحليل عن أن هذه العلاقة ذات الدلالة الإحصائية بين نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الودائعX1ومعدل العائد على حقوق الملكية علاقة عكسية، بمعنى أن ارتفاع نسبة كفاية رأس المال التقليدية يؤدي إلى انخفاض الربحية ممثلة في معدل العائد على حقوق الملكية، ويمكن أن نفسر ذلك بسبب إجراءات الرفع في رأس المال والتي تتطلب هي الأخرى تمويلا خارجيا أو داخليا، وهذا الأخير يتطلب التضحية بتوزيع الأرباح وضمها لرأس المال لفترة أطول وبالتالي انخفاض معدل العائد على حقوق الملكية، بالإضافة إلى كون رأس مال البنك لا يُستعمل في عملية التشغيل أو الإقراض بالنسبة للبنوك التقليدية وبالتالي ارتفاعه يعني ارتفاع مقام معدل العائد على حقوق الملكية ما يؤدي إلى انخفاض هذا الأخير، وهذا ما يفسر العلاقة العكسية، وهذا يعني أيضا رغم وجود هذا التأثير ولو أنه سلبي، أن محددات ربحية البنوك الإسلامية في الجزائر تتعلق بعوامل أخرى أكثر من كفاية رأس المال كما ذكر سابقا، أضف إلى ذلك جملة العوائق التي يواجهها العمل المصرفي الإسلامي في الجزائر ما قد يؤثر على ربحيته ومن ثم على أداه ككل نذكر منها: غياب الإطار القانوني، افتقاد عنصر المخاطرة في العمل المصرفي الإسلامي[1]، ضعف تأهيل وتكوين موظفي البنوك الإسلامية، تتفق هذه النتيجة مع دراسة (عبيدات بدون تاريخ نشر) ودراسة (فاطمة بن شنة، 2017) ودراسة (IkpefanOchei A،2013) ودراسة (ArijanStovrag، 2017)، وتتعارض مع دراسة (المخلافي،2004) ودراسة(Shu,Jack,Shang-chi,Ching،2005) ودراسة(Mathuva،2009) ودراسة (Heidari&Valipour،2015)التي توصلت إلى وجود علاقة إيجابية بين كفاية رأس المال ومعدل العائد على حقوق الملكية.

[1]- للمزيد انظر: محمد هشام القاسمي الحسني، "**عرض تجربة مصرف السلام–الجزائر في التمويل الإسلامي**"، يوم دراسي حول التمويل الإسلامي: واقع وتحديات، جامعة الجزائر، 09 ديسمبر2010،

الفرع الثاني: معدل العائد على الأصول

توصلت محاولة بناء نموذج يعبر عن مدى تأثير كفاية رأس المال على ربحية البنوك الإسلامية في الجزائر، إلى أن نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الودائعX1 لها دلالة إحصائية إذ تساهم في تفسير التغيرات التي تطرأ على المتغير التابع ممثلا في معدل العائد على الأصول بنسبة 32.87%، وهذا يعني أنه توجد متغيرات أخرى غير مدرجة في النموذج بطبيعة الحال تؤثر على ربحية البنوك الإسلامية في الجزائر (معدل العائد على الأصول تحديدا)،

كما كشفت نتائج التحليل عن أن هذه العلاقة ذات الدلالة الإحصائية بين نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الودائعX1ومعدل العائد على الأصول علاقة طردية (إيجابية)، بمعنى أن ارتفاع نسبة كفاية رأس المال التقليدية يؤدي إلى ارتفاع الربحية ممثلة في معدل العائد على الأصول، ويمكن أن نفسر ذلك بأن ارتفاع X1يؤدي إلى انخفاض مخاطر الائتمان ما ينعكس إيجابا على ربحية البنك ومن ثم على أدائه ككل، تتفق هذه النتيجة مع دراسة (المخلافي،2004) ودراسة (سليمان ناصر ومونه يونس، 2017) ودراسة (فاطمة بن شنة، 2017) ودراسة (Shu,Jack,Shang-chi,Ching،2005) ودراسة (Vyas, Singh, Yadav، 2008) ودراسة (Ben Naceur&Kandil، 2009) ودراسة (Mathuva،2009) ودراسة (John EmekaEzike، 2013) ودراسة (Heidari&Valipour،2015)،وتتعارض هذه النتيجة مع دراسة(IkpefanOchei A،2013)التي توصلت إلى وجود علاقة سلبية بين كفاية رأس المال ومعدل العائد على الأصول، وكذا دراسة (الطيب وشحاتيت، 2011) ودراسة (Oneolapo& Adebayo، 2012) اللذان توصلا إلى عدم إيجاد علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية بين كفاية رأس المال والعائد على الأصول.

المطلب الثاني: تحليل وتفسير نتائج دراسة تأثير كفاية رأس المال على مؤشرات ربحية البنوك الإسلامية عينة الدراسة (البنوك الإسلامية غير الجزائرية)

يتعرض هذا المطلب لتحليل ومناقشة نتائج دراسة تأثير كفاية رأس المال على مؤشرات ربحية البنوك الإسلامية عينة الدراسة من خلال البحث عن الأسباب والعوامل التي أثرت في النتائج المتوصل إليها حسب وجهة نظرنا.

الفرع الأول: معدل العائد على حقوق الملكية

أسفرت نتائج النموذج العشوائي عن اختيار متغيرين هما نسبة إجمالي حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول ونسبة كفاية رأس المال ذوي دلالة إحصائية لهما تأثير على ربحية البنوك الإسلامية عينة الدراسة ممثلة في معدل العائد على حقوق الملكية، وتساهم هذه المتغيرات المستقلة في تفسير التغيرات التي تطرأ على المتغير التابع (معدل العائد على حقوق الملكية) بنسبة 30.6% والتي تعد نسبة منخفضة نوعا ما، كما كشف التحليل أيضا عن وجود علاقة سلبية دون دلالة إحصائية بين نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الودائع والمتغير التابع (معدل العائد على حقوق الملكية)، وهو ما يدل على أن هذا المتغير المستقل لا يفسر المتغير التابع.

وأظهرت نتائج التحليل وجود علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين كل من نسبة إجمالي حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول ونسبة كفاية رأس المال مع المتغير التابع، بمعنى أن ارتفاع نسبة كفاية رأس المال سواءً التقليدية أو الحديثة يؤدي إلى انخفاض الربحية ممثلة في معدل العائد على حقوق الملكية، ويمكن أن نفسر ذلك بسبب الرفع في رأس المال وهذا يعني أن البنوك الإسلامية عينة الدراسة خضعت للحالة الأولى[1]، بحيث أن إجراءات الرفع في رأس المال تتطلب تمويلا خارجيا أو داخليا وهذا الأخير يتطلب التضحية بتوزيع الأرباح وضمها لرأس المال لفترة أطول وبالتالي انخفاض معدل العائد على حقوق الملكية، بالإضافة إلى كون رأس مال البنك لا يُستعمل في عملية التشغيل وبالتالي ارتفاعه يعني ارتفاع مقام معدل العائد على حقوق الملكية ما يؤدي إلى انخفاض هذا الأخير،وهذا ما يفسر العلاقة العكسية، تتفق هذه النتيجة مع دراسة (عبيدات بدون تاريخ نشر) ودراسة (فاطمة بن شنة، 2017) ودراسة (IkpefanOchei A،2013) ودراسة (ArijanStovrag، 2017)، وتتعارض مع دراسة (المخلافي،2004)ودراسة (سليمان ناصر ومونه يونس 2017) ودراسة(Shu,Jack,Shang-chi,Ching،2005) ودراسة(Mathuva،2009) ودراسة (Heidari&Valipour،2015)التي توصلت إلى وجود علاقة إيجابية بين كفاية رأس المال ومعدل العائد على حقوق الملكية.

الفرع الثاني: معدل العائد على الأصول

أسفرت نتائج النموذج العشوائي عن اختيار متغير واحد من بين المتغيرات المستقلة وهو نسبة كفاية رأس المال ذو دلالة إحصائية، إذ له تأثير على ربحية البنوك الإسلامية عينة الدراسة ممثلة في معدل العائد على

[1]- تم توضيح الحالة الأولى في المبحث الثاني للفصل الأول.

الأصول، ويساهم هذا المتغير المستقل في تفسير التغيرات التي تطرأ على المتغير التابع (معدل العائد على الأصول) بنسبة 18% والتي تعد نسبة منخفضة، كما كشف التحليل أيضا عن وجود علاقة إيجابية دون دلالة إحصائية بين كل من نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الودائع ونسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول مع المتغير التابع (معدل العائد على الأصول)، وهو ما يدل على أن هذه المتغيرات المستقلة لا تفسر المتغير التابع.

وأظهرت نتائج التحليل وجود علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين نسبة كفاية رأس المال مع المتغير التابع، بمعنى أن ارتفاع نسبة كفاية رأس المال يؤدي إلى انخفاض الربحية ممثلة في معدل العائد على الأصول، وتفسير ذلك أن الزيادة في رأس المال تؤدي إلى تجميد جزء من الأموال وبالتالي انخفاض الطاقة التمويلية بالنسبة للبنوك الإسلامية ما ينعكس سلبا على معدل العائد على الأصول، وهذا ما يفسر العلاقة العكسية، تتفق هذه النتيجة مع دراسة (عبيدات بدون تاريخ نشر) ودراسة (IkpefanOchei A،2013) ودراسة (ArijanStovrag، 2017)، وتتعارض مع دراسة (المخلافي،2004)ودراسة (سليمان ناصر ومونه يونس 2017) ودراسة (فاطمة بن شنة، 2017) ودراسة(Shu,Jack,Shang-chi,Ching،2005) ودراسة(Mathuva،2009) ودراسة (Heidari&Valipour،2015)التي توصلت إلى وجود علاقة إيجابية بين كفاية رأس المال ومعدل العائد على الأصول.

المطلب الثالث: نتائج اختبار الفرضيات

بعد القيام بمختلف الإجراءات التطبيقية للدراسة والحصول على النتائج وتحليلها وتفسيرها، سوف سنقوم في هذه الخطوة بمقاربة فرضيات الدراسة مع النتائج المتوصل إليها.

الفرضية الأولى: تتمثل الجوانب الأساسية لمعيار كفاية رأس المال في مخاطر الائتمان، مخاطر السوق ومخاطر التشغيل، كما هو الشأن في البنوك التقليدية، لكن قد تختلف طريقة حساب كفاية رأس المال في البنوك الإسلامية عن البنوك التقليدية بحكم الاختلاف في طبيعة العمل.

- اتضح جليا من خلال ما تم تقديمه في الجانب النظري أن لكفاية رأس المال أهمية بالغة في البنوك، فقد عرف هذا المعيار تطورا كبيرا، وذلك من خلال التعديلات التي تم إدخالها عدة مرات على كيفية قياس وتحديد المتطلبات الرأسمالية لمواجهة المخاطر المختلفة والتي تواجه البنوك التقليدية والإسلامية

على حد سواء، بداية باتفاقية بازل 1 سنة 1988 ثم التعديل سنة 1996، مرورا باتفاقية بازل 2 سنة 2004 بدعاماتها الثلاث، وأخيرا اتفاقية بازل 3 سنة 2010 والتي هدفت إلى تعزيز الاستقرار في النظام المالي بغية تقليص احتمال وقوع أزمات مستقبلية، وبالمقابل نجد أن ممارسة البنوك الإسلامية للاستثمار الحقيقي يجعلها أكثر عرضة للمخاطر بمختلف أنواعها خاصة السوقية منها، وهذا يعني إثبات الجزء الأول من الفرضية الأولى، بالإضافة أنها حاولت تكييف معايير لجنة بازل بما يتماشى مع طبيعة وخصوصية عملها من خلال معيار بازل 1 الصادر عنAAOIFI سنة 1999، ثم معيار بازل 2 الصادر عن IFSBسنة 2005، يليه معيار بازل 3 الصادر عنIFSB سنة 2013، وبالتالي فان رأس المال في البنوك الإسلامية لا يختلف في جزئه الأساسي (الشريحة1) عن ما هو موجود في البنوك التقليدية، أما رأس المال التكميلي فهناك اختلاف إذ لا توجد بطبيعة الحال القروض المساندة والإقراض التساهمي، أي أنه يوجد اختلاف في ما يخص طريقة الحساب، ومن ثم تم تأكيد الفرضية الأولى للدراسة.

الفرضية الثانية: هناك تأثير لكفاية رأس المال على ربحية البنوك من الناحية النظرية.

- كشف تحليل العلاقة بين نسبة كفاية رأس المال والربحية في البنوك من الناحية النظرية، أن تحكم البنك في المخاطر التي يواجهها، أو من خلال استثمار معظم قروضه في قروض عالية الجودة وذات مخاطر منخفضة يؤدي إلى زيادة ربحيته، وهذا يثبت صحة الفرضية الثانية للدراسة.

الفرضية الثالثة: تلتزم البنوك الإسلامية في الجزائر بتطبيق معيار كفاية رأس المال، إذ تؤثر هذه الأخيرة على ربحية البنوك الإسلامية في الجزائر بشكل إيجابي.

- قام بنك الجزائر بإصدار أنظمة وتعليمات في ما يتعلق بنسب الملاءة المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية لمواكبة التطورات الحاصلة في المعايير المصرفية العالمية خاصة اتفاقيات بازل، والتي أساسا وُضعت للبنوك التقليدية، كما أن بنك الجزائر يتعامل مع البنوك الإسلامية شأنها شأن البنوك التقليدية دون مراعاة لخصوصية عملها، وقد اتضح من خلال تحليل نسبة كفاية رأس المال للقطاع المصرفي الجزائري أنه احترم معيار كفاية رأس المال إذ لم ينخفض عن نسبة 16% سنة 2014 كأدنى نسبة حققها خلال فترة الدراسة، أما عن البنوك الإسلامية في الجزائر فهي تحقق نسب كفاية رأس مال تفوق بكثير ما هو مطلوب من طرف بنك الجزائر، إذ حقق بنك البركة الجزائري خلال

فترة الدراسة متوسط نسبة كفاية رأس المال 23.37%، كما حقق مصرف السلام – الجزائر متوسط نسبة كفاية رأس المال قدر بـ 67.45% خلال فترة الدراسة، **وهذا يعني إثبات جزئي للفرضية الثالثة للدراسة.**

ومن خلال بناء نموذج لتأثير كفاية رأس المال على ربحية البنوك الإسلامية في الجزائر، تبين أن نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الودائعX1 لها دلالة إحصائية إذ تساهم في تفسير التغيرات التي تطرأ على معدل العائد على حقوق الملكية بنسبة 44.21%، كما توصلت الدراسة إلى وجود علاقة عكسية بين نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الودائعX1ومعدل العائد على حقوق الملكية، إضافة إلى بناء نموذج لتأثير كفاية رأس المال على معدل العائد على الأصول للبنوك الإسلامية في الجزائر، إذ تساهم نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الودائعX1 في تفسير التغيرات التي تطرأ على المتغير التابع ممثلا في معدل العائد على الأصول بنسبة 32.87%، كما أن العلاقة بين نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الودائعX1ومعدل العائد على الأصول علاقة طردية (إيجابية)، وهذا يعني أن كفاية رأس المال لها تأثير على ربحية البنوك الإسلامية في الجزائر، لكن جودة توفيق النماذج المنخفضة نوعا ما تدل على وجود متغيرات أخرى غير مدرجة في النماذج تؤثر على ربحية البنوك الإسلامية في الجزائر، وهذا يتعارض مع الجزء الثاني للفرضية الثالثة للدراسة.

الفرضية الرابعة: هناك تأثير إيجابي لكفاية رأس المال على ربحية البنوك الإسلامية غير الجزائرية عينة الدراسة من الناحية العملية، لكن قد تختلف درجة التأثير من بنك لآخر لفوارق البيئة والمحيطة.

- توصلت نتائج تحليل نماذج البانل للبنوك الإسلامية عينة الدراسة (البنوك الإسلامية غير الجزائرية)خلال فترة الدراسة، إلى اختيار متغيرين هما نسبة إجمالي حقوق الملكية إلى إجمالي الأصولX2 ونسبة كفاية رأس المالX3 ذوي دلالة إحصائية إذ لهما تأثير على معدل العائد على حقوق الملكية ROE، وتساهم هذه المتغيرات المستقلة في تفسير التغيرات التي تطرأ على المتغير التابع بنسبة 30.6%، كما أن نوع العلاقة بين نسبة إجمالي حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول ونسبة كفاية رأس المال مع المتغير التابع علاقة عكسية، كما أظهرت نتائج التحليل أيضا وجود علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين نسبة كفاية رأس المال X3مع معدل العائد على الأصولROA، ويساهم هذا المتغير المستقل في تفسير التغيرات التي تطرأ على المتغير التابع بنسبة 18%، وهذا ينفي صحة الفرضية الرابعة للدراسة.

خلاصة الفصل:

حاولنا من خلال هذا الفصل الإجابة على الإشكالية الرئيسية للدراسة والمتعلقة بأثر التقيد بكفاية رأس المال على ربحية البنوك الإسلامية، بحيث قمنا بدراسة عينتين مختلفتين تمثلت الأولى في حالة الجزائر والممثلة في البنكين الإسلاميين الوحيدين فيها (بنك البركة الجزائري ومصرف السلام – الجزائر)، والحالة الثانية عينة من البنوك الإسلامية غير الجزائرية تمثلت في (خمسة بنوك في ماليزيا، بنكين في السودان وثلاثة بنوك في الإمارات العربية المتحدة) خلال الفترة الممتدة ما بين 2010-2016، اعتمدت الدراسة على بناء نموذج انحدار خطي ومن ثم اختبار فرضيات طريقة المربعات الصغرى للإجابة على إشكالية الدراسة حالة الجزائر، أما عينة الدراسة الثانية فقد تم الاعتماد على نماذج البانلPanal Data، ومن ثم اختيار النموذج الملائم من خلال مجموعة من الاختبارات (اختبار Redundant Fixed Effects، اختبار Breusch- Pagan، واختبار Hausman).

وتوصلت نتائج دراسة العينة الأولى، إلى بناء نموذج لتأثير كفاية رأس المال على ربحية البنوك الإسلامية في الجزائر، تبين أن نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الودائع لها دلالة إحصائية وذلك في تفسير المتغير التابع معدل العائد على حقوق الملكية بنسبة 44.21%، إضافة إلى بناء نموذج لتأثير كفاية رأس المال على معدل العائد على الأصول للبنوك الإسلامية في الجزائر، إذ تساهم نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الودائع في تفسير التغيرات التي تطرأ على المتغير التابع ممثلا في معدل العائد على الأصول بنسبة 32.87%.

كما توصلت نتائج دراسة العينة الثانية، إلى أن النموذج الملائم باستخدام معدل العائد على حقوق الملكية هو النموذج العشوائي، وكشفت نتائج التحليل عن اختيار متغيرين هما نسبة إجمالي حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول ونسبة كفاية رأس المال ذوي دلالة إحصائية إذ لهما تأثير على معدل العائد على حقوق الملكية، وتساهم هذه المتغيرات المستقلة في تفسير التغيرات التي تطرأ على المتغير التابع بنسبة 30.6%، كما أن النموذج الملائم باستخدام معدل العائد على الأصول هو النموذج العشوائي أيضا، فقد أظهرت نتائج التحليل اختيار متغير واحد ذو دلالة إحصائية وهو نسبة كفاية رأس المال له تأثير على معدل العائد على الأصول، ويساهم هذا المتغير المستقل في تفسير التغيرات التي تطرأ على المتغير التابع بنسبة 18%.

الــخاتمــة

الخاتمة:

في ظل تأثر الجهاز المصرفي بالعولمة المالية ومع تزايد المنافسة بين البنوك، أصبحت البنوك الإسلامية عرضة للعديد من المخاطر، شأنها شأن البنوك التقليدية بل وأكثر من ذلك، فطبيعة عملها تفرض عليها متابعة وإدارة المشاريع والاستثمارات مما يجعلها أكثر عرضة للمخاطر، كما أن اتجاه البنوك لتدعيم مراكزها المالية في إطار سعي الجهاز المصرفي الإسلامي والتقليدي على حد سواء إلى تطوير قدراته التنافسية في مجال المعاملات المالية، حتّم على البنوك الالتزام باتفاقيات بازل، لكن وبالعودة لأزمة الرهن العقاري لسنة 2008 وتداعياتها السلبية على العديد من البنوك والتي أودت بها لحد الإفلاس والانهيار، نجد أن البنوك الإسلامية لم تتأثر كثيرا بتداعيات تلك الأزمة، لذلك نجدها غير مجبرة على إتباع تلك المعايير، لكن من جهة ثانية فهي ملزمة بإتباعها لكسب ثقة العملاء، ولتدعيم مكانتها المصرفية، إضافة لما يبذله مجلس الخدمات المالية الإسلامية من تطويع لتلك المعايير بما يتناسب ويتلاءم مع خصوصية وطبيعة عملها.

وقد سعينا من خلال القيام بهذه الدراسة وانطلاقا من اشكاليتها التي تبحث عن "أثر التقيد بكفاية رأس المال على ربحية البنوك الإسلامية"، إلى إبراز الدور الذي يمكن أن يلعبه معيار كفاية رأس المال في ربحية ومن ثم أداء البنوك الإسلامية، وذلك من خلال دراسة عينة من البنوك الإسلامية خلال الفترة الممتدة ما بين سنة 2010 وسنة 2016، وفي ما يلي سنستعرض اختبار فرضيات الدراسة ونتائج البحث، توصيات وآفاق البحث بشكل عام على النحو التالي:

نتائج البحث واختبار الفرضيات:

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، والتي مكنتنا من إثبات أو نفي فرضيات الدراسة، وفي ما يلي تلخيص لهذه النتائج:

الفرضية الأولى: تتمثل الجوانب الأساسية لمعيار كفاية رأس المال في مخاطر الائتمان، مخاطر السوق ومخاطر التشغيلكما هو الشأن في البنوك التقليدية،لكن تختلف طريقة حساب كفاية رأس المال في البنوك الإسلامية عن البنوك التقليدية بحكم الاختلاف في طبيعة العمل.

تم قبول وإثبات الفرضية الأولى بناءً على النتائج التالية:

- ✓ تعتبر نسبة كفاية رأس المال أداة لقياس ملاءة البنك أي قدرته على تسديد التزاماته ومواجهة خسائر قد تحدث في المستقبل، إذيمثل صمام الأمان الذي يجنب البنوك الوقوع في أزمات مالية، كما يساعد على تحقيق نوع من التوازن بين المخاطر التي يتوقعها البنك وحجم رأس المال، بالإضافة أنه يعد مصدر ثقة لدى المودعين الحاليين أو المستقبليين،وباعتبار البنوك الإسلامية تمارس الاستثمار الحقيقي يجعلها أكثر عرضة للمخاطر بمختلف أنواعها خاصة السوقية منها، وهذا يعني إثبات الجزء الأول من الفرضية الأولى؛
- ✓ عرف هذا المعيار تطورا كبيرا، وذلك من خلال التعديلات التي تم إدخالها عدة مرات على كيفية قياس وتحديد المتطلبات الرأسمالية لمواجهة المخاطر المختلفة والتي تواجه البنوك التقليدية والإسلامية على حد سواء، بداية باتفاقية بازل 1 سنة 1988 ثم التعديل سنة 1996، مرورا باتفاقية بازل 2 سنة 2004 بدعاماتها الثلاث، وأخيرا اتفاقية بازل 3 سنة 2010 والتي هدفت إلى تعزيز الاستقرار في النظام المالي بغية تقليص احتمال وقوع أزمات مستقبلية، وبما أن طبيعة أصول وخصوم البنوك الإسلامية وخصائصها، تختلف كثيرا عن طبيعة أصول وخصوم البنوك التقليدية، الأمر الذي يتسبب في عدم ملاءمة منهجية حساب نسبة كفاية رأس المال،ما دفع العديد من الهيئات الدولية الإسلاميةلتكييف معايير لجنة بازل بما يتماشى مع طبيعة وخصوصية عملها من خلال معيار بازل 1 الصادر عنAAOIFI سنة 1999، ثم معيار بازل 2 الصادر عن IFSBسنة 2005، يليه معيار بازل 3 الصادر عنIFSB سنة 2013، وهذا مما يدل على أن طريقة الحساب تختلف كما افترضنا في الفرضية.

الفرضية الثانية: هناك تأثير لكفاية رأس المال على ربحية البنوك من الناحية النظرية.

وقد تم إثبات الفرضية الثانية بناءً على النتائج التالية:

- ✓ كشف تحليل العلاقة بين نسبة كفاية رأس المال والربحية في البنوك من الناحية النظرية، وبافتراضنا أن رأس المال ثابت وأن المخاطر قلت، بمعنى أن معدل ترجيح المخاطر قلّ والذي يرجع إلى زيادة تحكم البنك في مخاطره، إما من خلال تنويع القروض وقيامه بعملية التوريق، ما يعني انتقال المخاطر إلى جهات أخرى وتحصله على سيولة بدلا منها والتي تعني هي الأخرى درجة مخاطرة مساوية للصفر، أو

أن معظم قروضه عالية الجودة وبالتالي ذات مخاطر أقل وذات أوزان ترجيح أقل، مما يؤدي إلى زيادة ربحية البنك.

الفرضية الثالثة: تلتزم البنوك الإسلامية في الجزائر بتطبيق معيار كفاية رأس المال، إذ تؤثر هذه الأخيرة على ربحية البنوك الإسلامية في الجزائر بشكل إيجابي.

تم قبول الجزء الأول من الفرضية، ولكن بالمقابل تم رفض الجزء الثاني منها، بناءً على النتائج المتوصل إليها:

- ✓ قام بنك الجزائر بإصدار أنظمة وتعليمات فيما يتعلق بنسب الملاءة المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية لمواكبة التطورات الحاصلة في المعايير المصرفية العالمية خاصة اتفاقيات بازل، والتي أساسا وُضعت للبنوك التقليدية، كما أن بنك الجزائر يتعامل مع البنوك الإسلامية شأنها شأن البنوك التقليدية دون مراعاة لخصوصية عملها، وتجدر الإشارة هنا إلى أن طريقة حساب نسبة كفاية رأس المال في الجزائر لازالت لم تتطور بما فيه الكفاية لتساير معيار بازل العالمي، لأن النصوص التطبيقية في هذا المجال طبقت معيار بازل 1 بالكامل، بينما لم تطبق ذلك بشكل كامل بالنسبة لمعياري بازل 2 و3، وقد اتضح من خلال تحليل نسبة كفاية رأس المال للقطاع المصرفي الجزائري أنه احترم معيار كفاية رأس المال إذ لم ينخفض عن نسبة 16% سنة 2014 كأدنى نسبة حققها خلال فترة الدراسة، أما عن البنوك الإسلامية في الجزائر فهي تحقق نسب كفاية رأس مال تفوق بكثير ما هو مطلوب من طرف بنك الجزائر، إذ حقق بنك البركة الجزائري خلال فترة الدراسة متوسط نسبة كفاية رأس المال 23.37%، كما حقق مصرف السلام – الجزائر متوسط نسبة كفاية رأس المال قدر بـ 67.45% خلال فترة الدراسة.
- ✓ من خلال بناء نموذج لتأثير كفاية رأس المال على ربحية البنوك الإسلامية في الجزائر، تبين أن نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الودائعX1 لها دلالة إحصائية إذ تساهم في تفسير التغيرات التي تطرأ على معدل العائد على حقوق الملكية بنسبة 44.21%، كما توصلت الدراسة إلى وجود علاقة عكسية بين نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الودائعX1 ومعدل العائد على حقوق الملكية، إضافة إلى بناء نموذج لتأثير كفاية رأس المال على معدل العائد على الأصول للبنوك الإسلامية في الجزائر، إذ تساهم نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الودائعX1 في تفسير التغيرات التي تطرأ على المتغير التابع ممثلاً في معدل العائد على الأصول بنسبة 32.87%، كما أن العلاقة بين نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي

الودائعX1 ومعدل العائد على الأصول علاقة طردية (إيجابية)، وهذا يعني أن كفاية رأس المال لها تأثير على ربحية البنوك الإسلامية في الجزائر، لكن جودة توفيق النماذج المنخفضة نوعا ما تدل على وجود متغيرات أخرى غير مدرجة في النماذج تؤثر على ربحية البنوك الإسلامية في الجزائر.

الفرضية الرابعة: هناك تأثير إيجابي لكفاية رأس المال على ربحية البنوك الإسلامية غير الجزائريةعينة الدراسة من الناحية العملية، لكن قد تختلف درجة التأثير من بنك لآخر لفوارق البيئة والمحيطة.

وقد تم نفي الفرضية الرابعة للدراسة بناءً على النتائج التالية:

- ✓ توصلت نتائج تحليل نماذج البانل للبنوك الإسلامية عينة الدراسة (غير الجزائرية)خلال فترة الدراسة، إلى اختيار متغيرين هما نسبة إجمالي حقوق الملكية إلى إجمالي الأصولX2 ونسبة كفاية رأس المالX3 ذوي دلالة إحصائية إذ لهما تأثير على معدل العائد على حقوق الملكية ROE، وتساهم هذه المتغيرات المستقلة في تفسير التغيرات التي تطرأ على المتغير التابع بنسبة 30.6%، كما أن نوع العلاقة بين نسبة إجمالي حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول ونسبة كفاية رأس المال مع المتغير التابع علاقة عكسية، كما أظهرت نتائج التحليل أيضا وجود علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين نسبة كفاية رأس المال X3مع معدل العائد على الأصولROA، ويساهم هذا المتغير المستقل في تفسير التغيرات التي تطرأ على المتغير التابع بنسبة 18%.

توصيات الدراسة:

في ضوء النتائج التي تم التوصل إليها من خلال الدراسة، فإننا نقدم التوصيات التالية:

- ✓ ضرورة إعطاء البنوك الإسلامية أهمية لتقييم المخاطر التي تواجهها، وذلك من خلال تطوير أساليب وأنظمة قياس المخاطر المصرفية خاصة النماذج الداخلية، بغية المتابعة الجيدة والمستمرة للتمويلات الممنوحة للعملاء والتنبؤ بتعثر العميل أو إمكانية وقوعه في حالة التوقف عن دفع المستحقات قبل فوات الأوان؛
- ✓ ينبغي على بنك الجزائر زيادة الاهتمام بمقررات لجنة بازل، وذلك من خلال مواصلة اعتماد معايير بازل 2 وزيادة الاهتمام بمعايير بازل 3 خاصة ما يتعلق بشريحة الأزمات في احتساب معيار كفاية رأس المال؛

- ✓ ضرورة توفر الشفافية في ما يتعلق بالمعلومات المالية الخاصة بالبنوك، خاصة نسبة كفاية رأس المال بالنسبة للبنوك الجزائرية؛
- ✓ لابد للبنوك الإسلامية من تكثيف الدورات التدريبية للموظفين بغية التأهيل والتكوين المستمر، مما يساعد على استيعاب التقنيات الحديثة في إدارة المخاطر هذا من جهة، و كذا تفهم العمل المصرفي الإسلامي والإلمام أكثر بالأمور المتعلقة بالشريعة الإسلامية من جهة ثانية؛
- ✓ العمل على إنشاء مؤسسات تصنيف ائتماني محلية، لتوفير مصاريف التصنيف الائتماني الخارجي، واستفادة البنوك من أوزان ترجيحية وفق مقررات بازل وبما يتماشى مع خصائص البيئة المصرفية الجزائرية.

أفاق الدراسة:

اقتصر البحث على دراسة أثر كفاية رأس المال على ربحية البنوك الإسلامية، وعليه يمكن تصور دراسة أشمل تضم محددات المخاطر المصرفية وأداء البنوك ككل، أضف إلى ذلك أن النماذج التي تم التوصل إليها بالنسبة لحالة البنوك الإسلامية في الجزائر فسرت بنسبة 44.21 بالمائة باستخدام نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الودائع التغيرات الحاصلة في معدل العائد على حقوق الملكية، كما فسرت ذات النسبة بنسبة 32.87 بالمائة التغيرات الحاصلة في معدل العائد على الأصول، ما يعني أن 55.79 بالمائة بالنسبة للنموذج الأول و67.13 بالمائة بالنسبة للنموذج الثاني ترجع لمتغيرات لم يتم إدراجها في النموذج، كذلك هو الحال بالنسبة لعينة البنوك الإسلامية غير الجزائرية، فقد فسرت نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول ونسبة كفاية رأس المال ما نسبته 30.6 بالمائة من التغيرات الحاصلة في معدل العائد على حقوق الملكية، كما فسرت نسبة كفاية رأس المال ما نسبته 18 بالمائة من التغيرات الحاصلة في معدل العائد على الأصول، أي أن 69.4 بالمائة و 82 بالمائة على الترتيب ترجع لمتغيرات لم تتم معالجتها، وعليه يمكن إدراج النقاط التالية كآفاق مستقبلية جديدة تساهم في إثراء وفي مواصلة البحث العلمي:

- ✓ دراسة دور محددات المخاطر المصرفية في تحسين أداء البنوك الجزائرية؛
- ✓ دراسة متطلبات إنشاء نموذج داخلي في البنوك الجزائرية لتقييم المخاطر المصرفية؛
- ✓ دراسة تأثير كفاية رأس المال في الالتزام بتطبيق آليات الحوكمة المؤسسية المصرفية في البنوك الجزائرية.

{اللهم اختم بالصالحات أعمالنا }

قائمة المراجع

أولا : قائمة المراجع باللغة العربية

الكتب:

1- أبو الفضل جمال الدين بن منظور، " **لسان العرب**"، الطبعة الثالثة، المجلد: 12،دار صادر، بيروت، 1414هـ.

2- حشاد نبيل، " **دليلك الى التطبيق العملي لبازل 2 في المصارف**"، موسوعة بازل2، الجزء الثالث، لبنان، 2005.

3- دريد كامل أل شبيب، " **إدارة البنوك المعاصرة**"، الطبعة الأولى، دار المسيرة، الأردن، 2012.

4- عبد الحميد عبد المطلب، " **العولمة واقتصاديات البنوك**"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001.

5- عبد المطلب عبد الحميد، " **اقتصاديات النقود والبنوك**"، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، دون سنة نشر.

6- عبد المطلب عبد الحميد،"**الإصلاح المصرفي ومقررات بازل 3**"، الدار الجامعية، الطبعة الأولى، 2013.

7- عدنان تايه النعيمي، أرشد فؤاد التميمي، " **التحليل والتخطيط المالي**"، الطبعة الأولى، دار اليازوري، الأردن، 2008.

8- فائزة لعراف، " **مدى تكيف النظام المصرفي الجزائري مع معايير لجنة بازل وأهم انعكاسات العولمة**"، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2013.

9- مبارك لسلوس، " **التسيير المالي**"، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، الجزائر، 2012.

10- مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز أبادي، " **القاموس المحيط**"، الطبعة الثامنة، مؤسسة الرسالة، لبنان، 2005.

11- محمد سعيد أنور سلطان، " **إدارة البنوك**"، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2005.

12- محمد شيخي، " **طرق الاقتصاد القياسي**"، الطبعة الأولى، دار الحامد، الأردن، 2011.

13- منير شاكر محمد وآخرون، " **التحليل المالي، مدخل صناعة القرارات**"، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر، الأردن، 2008.

مذكرات ماجستير وأطروحات دكتوراه:

1- أحمد قارون، " **مدى إلتزام البنوك الجزائرية بتطبيق كفاية رأس المال وفقا لتوصيات لجنة بازل"**، مذكرة ماجستير، جامعة سطيف، الجزائر، 2012-2013.

2- آسيا سعدان، "تأهيل النظام البنكي الجزائري في ظل التطورات المالية العالمية، مذكرة ماجستير، جامعة قالمة، الجزائر،2006.

3- باسل جبر حسن أبو زعيتر،" **العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية العاملة في فلسطين"**، مذكرة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، 2006.

4- تهاني محمود محمد الزعابي، **"تطوير نموذج لاحتساب كفاية رأس المال للمصارف الإسلامية في إطار مقررات لجنة بازل"**، مذكرة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، 2008.

5- حمزة عمي سعيد، **"دور التنظيم الاحترازي في تحقيق الاستقرار المصرفي ودعم التنافسية، دراسة حالة الجزائر خلال الفترة: 2003-2013"**، أطروحة دكتوراه، جامعة ورقلة، 2015-2016.

6- سمير آيت عكاش، " **تطورات القواعد الاحترازية للبنوك في ظل معايير لجنة بازل ومدى تطبيقها من طرف البنوك الجزائرية"**، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2012-2013.

7- شيرين محمد سالم أبوقعنونة، " **إدارة المخاطر في العمل المصرفي الإسلامي دراسة تأصيلية تحليلية مقارنة"**، رسالة ماجستير، جامعة البلقاء التطبيقية، الأردن، 2006.

8- عبد الرزاق حبار، " **المنظومة المصرفية الجزائرية ومتطلبات استيفاء مقررات لجنة بازل"**، مذكرة ماجستير، تخصص نقود ومالية، جامعة الشلف، الجزائر، 2005.

9- عبد العزيز محمد أحمد المخلافي، " **تحليل كفاية رأس المال المصرفي وأثره على المخاطرة والعائد وفق المعايير الدولية"**، دراسة تطبيقية على عينة من المصارف اليمنية، أطروحة دكتوراه، جامعة بغداد، 2004.

10- فاطمة بن شنة،" **إدارة المخاطر الائتمانية ودورها في تقييم ربحية البنوك التجارية- دراسة تطبيقية للبنوك الجزائرية خلال الفترة: 2005- 2014** "، أطروحة دكتوراه، جامعة قاصدي مرباح-ورقلة، 2017.

11- فائزة لعراف، **"مدى تكيف النظام المصرفي الجزائري مع معايير لجنة بازل"**، مذكرة ماجستير، جامعة المسيلة، 2010.

12- مريم زايدي،" **اتفاقية بازل 3 لكفاية رأس المال المصرفية وعلاقتها بإدارة مخاطر صيغ التمويل الإسلامية، دراسة حالة مصرف أبو ظبي الإسلامي"**، أطروحة دكتوراه، جامعة بسكرة، الجزائر، 2017.

13- مصطفى صالح عبد الخالق أبو صالح،" **المخاطر التشغيلية حسب متطلبات بازل 2ن دراسة لطبيعتها وسبل إدارتها في حالة البنوك العاملة في فلسطين"**، مذكرة ماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة بيرزنت، فلسطين، 2007.

14- موسى عمر مبارك أبو محيميد،" **مخاطر صيغ التمويل الإسلامي وعلاقتها بمعيار كفاية رأس المال للمصارف الإسلامية من خلال معيار بازل2"**، أطروحة دكتوراه، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، 2008.

15- مونه يونس، " **تحقيق كفاية رأس المال في البنوك التقليدية والإسلامية، بين الرفع من رأس المال والتحكم في المخاطر"**، مذكرة ماجستير، ورقلة، 2015.

16- ميرفت علي أبو كمال، " **الإدارة الحديثة لمخاطر الائتمان في المصارف وفقا للمعايير الدولية بازل 2"**، دراسة تطبيقية على المصارف العاملة في فلسطين، مذكرة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2007.

17- ميساء محي الدين كلاب، " **دوافع تطبيق دعائم بازل 2 وتحدياتها، دراسة تطبيقية على المصارف العاملة في فلسطين"**، الجامعة الإسلامية، غزة ، فلسطين، 2007.

المجلات والدوريات:

1- أسماء طهراوي وعبد الرزاق بن حبيب، " **إدارة المخاطر في الصيرفة الإسلامية في ظل معايير بازل"**، مجلة دراسات اقتصادية إسلامية، المجلد 19، العدد01، المملكة العربية السعودية، 2013.

2- الآلية الافريقية للتقييم من قبل النظراء، " **تقرير الجمهورية الجزائرية حول حالة تنفيذ برنامج العمل الوطني في مجال الحكامة"**، الجزائر، نوفمبر 2008.

3- انتصار محمد جواد، " **تقييم الأداء المالي للمصارف العراقية في ضوء معايير لجنة بازل، دراسة تحليلية في مصرف الرشيد"**، المعهد التقني عمارة، العراق، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة واسط، 2012.

4- جيوزسساورينا، افيناش د.بيرساود، " **وجهة نظر : هل سيساعد إطار بازل الثاني في منع الأزمات أم سيزيدها سوءا؟**"، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، المجلد 45، العدد3،يونيو 2008.

5- حياة نجار، " **اتفاقية بازل3 وآثارها المحتملة على النظام المصرفي الجزائري**"، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد13، 2013.

6- سعود موسى الطيب ومحمد عيسى شحاتيت،"**تحليل قياسي لتطبيق كفاية رأس المال على ربحية البنوك التجارية – حالة الأردن**"،دراسات العلوم الإدارية، المجلد38، العدد2، ص ص: 358-2011.

7- سليمان ناصر ومونه يونس، " **أثر كفاية رأس المال في ربحية البنوك الإسلامية، دراسة قياسية على أكبر البنوك الإسلامية من حيث الأرباح خلال الفترة: 2011-2015**"، مجلة إسرا الدولية للمالية الإسلامية، المجلد الثامن، العدد الأول، ماليزيا، جوان 2017.

8- سليمان ناصر، " **البنوك الإسلامية واتفاقية بازل 3، المزايا والتحديات**"، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، عمان، الأردن، المجلد العشرون، مارس، 2012.

9- سليمان ناصر، " **المعايير الاحترازية في العمل المصرفي ومدى تطبيقها في المنظومة المصرفية الجزائرية**"، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 14، جامعة سطيف1، الجزائر، 2014.

10- سليمان ناصر، " **النظام المصرفي الجزائري واتفاقيات بازل**"، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، العدد 06، 2006.

11- سليمان ناصر، " **هل بدأ التفكير في اتفاقية بازل4؟**"، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، العدد الثالث، 2016.

12- سليمان ناصر، "**يمكن للبنوك الإسلامية أن تطبق بازل3 دون صعوبات**"، صحيفة الاقتصادية الإلكترونية، العدد 6361، الموافق لـ 12 مارس 2011.

13- عبد القادر بريش وزهير غراية، " **مقررات بازل3 ودورها في تحقيق مبادئ الحوكمة وتعزيز الاستقرار المالي والمصرفي العالمي**"، مجلة الاقتصاد والمالية، جامعة الشلف، العدد 00، 2015.

14-عبد القادر بريش، " **إدارة المخاطر المصرفية وفقا لمقررات بازل 2 و3 ومتطلبات تحقيق الاستقرار المالي والمصرفي العالمي ما بعد الأزمة المالية العالمية**"، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 29، جامعة بسكرة، فيفري 2013.

15-اللجنة العربية للرقابة المصرفية، " **الدعامة الثالثة لاتفاق بازل 2، انضباط السوق**"، دراسة قدمت لمجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، صندوق النقد العربي، أبوظبي، 2006.

16-معهد الدراسات المصرفية، " **اتفاقية بازل الثالثة**"، إضاءات مالية ومصرفية، السلسلة الخامسة، العدد 5، الكويت، 2012.

الملتقيات والمؤتمرات:

1- إبراهيم بلقلة، عبد الله الحرتسي، " **نحو إطار جديد لقياس كفاية رأس المال في البنوك الإسلامية وفقا لإطار منسجم مع Basel2**"، ملتقى دولي ثاني حول الأزمة المالية الراهنة والبدائل المالية والمصرفية، المركز الجامعي خميس مليانة، يومي 5-9 ماي 2009.

2- حسين سعيد، " **كفاية رأس المال في المصارف الإسلامية، في الواقع وسلامة التطبيق**"، المؤتمر الدولي الأول للمالية الإسلامية، الأردن، 2014.

3- رقية بوحيضر ومولود لعرابة، "**البنوك الإسلامية بين ضغط المخاطر ومتطلبات بازل2**"، الملتقى الدولي حول: أزمة النظام المالي والمصرفي الدولي وبديل البنوك الإسلامية"، جامعة الأمير عبد القادر، قسنطينة، يومي 05-06 ماي 2009.

4- سليمان ناصر، " **اتفاقية بازل وتطبيقاتها في البنوك الإسلامية**"، الملتقى الدولي حول: أزمة النظام المالي والمصرفي الدولي وبديل البنوك الإسلامية"، جامعة الأمير عبد القادر، قسنطينة، يومي 05-06 ماي 2009.

5- سليمان ناصر، "**كفاية رأس المال للبنوك الإسلامية الجزائرية، تشخيص الواقع ومقترحات للتطوير**"، الملتقى الدولي الثاني للصناعة المالية الإسلامية، الجزائر، يومي 08-09 ديسمبر 2013.

6- عمر شريقي، " **دور وأهمية الحوكمة في استقرار النظام المصرفي**"، بحث مقدم ضمن فعاليات الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس، يومي 201 و21 أكتوبر 2009.

7- ماهر الشيخ حسن، " **قياس ملاءة البنوك الإسلامية في إطار المعيار الجديد لكفاية رأس المال**"، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، بدون سنة.

8- مفتاح صالح ورحال فاطمة، " **تأثير مقررات لجنة بازل 3 على النظام المصرفي الإسلامي**"، مداخلة مقدمة للمؤتمر العالمي للاقتصاد والتمويل الإسلامي، إسطنبول، تركيا، أيام 09-10 سبتمر2013.

ندوات وأيام دراسية:

1- ندوة مصرف السلام- الجزائر للمالية الإسلامية بدار عبد الرحمان الثعالبي بالمحمدية بالجزائر العاصمة، يوم الثلاثاء 2017/10/24.

2- محمد هشام القاسمي الحسني، "عرض تجربة مصرف السلام-الجزائر في التمويل الإسلامي"، يوم دراسي حول التمويل الإسلامي: واقع وتحديات، جامعة الجزائر، 09 ديسمبر2010

التقارير:

1- التقارير السنوية، بنك البركة الجزائري، 2010-2016.
2- التقارير السنوية، مصرف السلام -الجزائر ، 2010-2016.
3- التقارير السنوية، بنك إسلام ماليزيا برهاد، 2010-2016.
4- التقارير السنوية، بنك معاملات ماليزيا برهاد، 2010-2016.
5- التقارير السنوية، بنك استثمار ماليزيا برهاد، 2010-2016.
6- التقارير السنوية، بنك الراجحي السعودي الماليزي، 2010-2016.
7- التقارير السنوية، بيت التمويل الكويتي الماليزي، 2010-2016.
8- التقارير السنوية، بنك الخرطوم، 2010-2016.
9- التقارير السنوية، بنك فيصل الإسلامي السوداني، 2010-2016.
10- التقارير السنوية، بنك دبي الإسلامي، 2010-2016.
11- التقارير السنوية، بنك الإمارات الإسلامي، 2010-2016.
12- التقارير السنوية، مصرف أبو ظبي الإسلامي، 2010-2016.

قوانين ومراسيم:

1- المادة 04 من النظام 90-01 والمتعلق بالحد الأدنى لرأس مال البنوك والمؤسسات المالية في الجزائر، بنك الجزائر، 1990/07/04.

2- المادة 02 من النظام 02-03 والمتعلق بالمراقبة الداخلية للبنوك والمؤسسات المالية، بنك الجزائر، 2002/11/14.

3- النظام 11-03 والمتعلق بمراقبة المخاطر بين البنوك، بنك الجزائر، 2011/05/24.

4- النظام 11-04 والمتعلق بخطر السيولة، بنك الجزائر، 2011/04/24.

5- النظام 11-08 والمتعلق بالرقابة الداخلية للبنوك والمؤسسات المالية، بنك الجزائر، 2011/11/28.

6- النظام 14-01 والمتعلق بنسب الملاءة الجديدة الطبقة على البنوك والمؤسسات المالية في الجزائر، بنك الجزائر، 2014/02/16.

المواقع الإلكترونية:

1- بنك التنمية الصناعية والعمال المصري، " **بازل 2 والأزمة المالية العالمية**"، ص: 02، متاح على الرابط التالي:.http://www.idbe-egypt.com/arabic/ar_reasech.htm

2- سامر فخري عبيدات، "**محددات كفاية رأس المال في البنوك التجارية الأردنية، دراسة تطبيقية**"، جامعة البلقاء التطبيقية، الأردن، بدون تاريخ نشر، متاح على الموقع:http://www.adelamer.com/vb/showthread.php?19945-%E3%CD%CF%CF%C7%CA

3- سامي يوسف كمال، " بازل ومدى ملائمتها للتطبيق على المصارف الإسلامية"، مقال منشور على الانترنت على الموقع: www.iefpedia.com/arab/wp-content/uploads/2013/07/1/pdf

4- سليمان ناصر، " **هل البنوك الإسلامية في حاجة إلى بازل3؟**"، المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية(مركز أخبار الصناعة المالية الإسلامية)، 2010/08/31 متاح على الموقع:www.cibafi.prgتاريخ الإطلاع: 03-11-2015

5- عبد الرزاق خليل، أحلام بوعبدلي،" الصناعة المصرفية العربية وتحديات اتفاقية بازل 2"، متاح على الموقع: www.majalisna.com/bulletin/index.php?ubb=showflatnumber=,consulté le28/05/2016

6- مجلس الخدمات المالية الإسلامية، "المعيار المعدل لكفاية رأس المال للمؤسسات التي تقدم خدمات مالية إسلامية (عدا مؤسسة التأمين الإسلامي – التكافل- وبرنامج الاستثمار الجماعي الإسلامي IFSB 15)، متاح على الموقع:http://www.ifsb.org/standard/IFS، تاريخ الإطلاع: 2016/03/23.

7- موسوعةويكيبيديا (مفهوم كفاية رأس المال)، على الموقعhttp://ar.wikipedia.org/wiki/نسبة-كفاية- رأس- المال.

ثانيا: قائمة المراجع باللغة الأجنبية

Books:

1- Chrisl&Pribil, "**Guidelines on Bank Wide Risk Management : Internal Capital adequacy Assessment Process",**Oesterreichischen national bank, 2006.

2- Christiane Rubeiz, **« Lareforme de bale 3 »**, monetary and financial stability,16 décembre 2010.

3- Daniel Karyotis, **« la notation financière une nouvelle approche du risque »**, la banque revue éditeur, Paris, France, 1995.

4- Gérard Naulleau et Michel Rouach, « **le contrôle de gestion et finacier »**, Edition la Revue Banque, Paris, 2012.

5- Jean-Luc Giannellonni, « **contrôle des activités bancaires et risques financiers** », Economica, Paris, 1998.

6- Kultar Singh, **« Quantitative social research methods »**, sage publications, London, 2007.

7- MarjroieDemazy, **« Value-At-Risk et contrôle prudentiel des modéles internes de gestion des risques »**, academiabruylant, Paris, 2001.

8- Pascal Dumonitier et autres, **« gestion et contrôle des risques bancaire l'apport des IFRS et de Bale2 »,** édition revue banque, Paris, 2008.

Journals:

1- Ali Shingjergji, MarsidaHyseni, **« The determinants of the capital adequacy ratio in the Albanian banking system during :2007/2014 »,**

international journal of economics, commerce and mangement, vol3, issue1, United Kingdom, january, 2015.

2-ArijanStovrag, **« Capital requirements and bank profitability, a comparison between the large swedish banks and niche banks »**, master thesis within : finance, jonkoping university international business school, jannuary, 2017.

3-AsikhiaOlalekan&SokfunAdeyinka, **« Capital adequacy and bank's profitability : an empirical evidence from Nigeria »**, American international journal of contemporary research, vol 3 no 10 ; October ; 2013.

4- CemKaracadag and Michal W.Taylor, **« The new capital adequacy framework : institutional constraints and incentive structures »,** societéuniversitaireEuropéenne de recherchesfinancières, Vienna, 2000.

5- D.M, Mathuva, **"Capital Adequacy, Cost Income Ratio and the Performance of Commercial Banks : The Kenyan Scenario**", starathmore University, faculty of Commerce, Kenya,,the international journal of applied Economics and Finance 3 (2):,2009.

6- IkpefanOchei A, **« Capital adequacy, management and performance in the Nigerian commercial bank (1986- 2006) »**, African Journal of Business Management.

7-Mohammed Valipour Pasha, HadiHeidari**, " Can capital adequacy ratio specify banks' profitability?, a case study of Iran**, TeknologiTanaman /Vol (12), Supp (2) 2015.

8 - NadaDreca , **« Determinants of capital adequacy ratio in selected Bosnian banks »,** International University of Sarajevo , DumlupınarÜniversitesiSosyalBilimlerDergisiEYİ,ÖzelSayısı, 2013.

9- Onaolapo& Adebayo, E Olufemi, **« Effect of capital adequacy on the profitability of nigerian banking sector »,** journal of money, Investment and banking, Issue, 2012.

10- JohnEmekaEzike, OKE.MO, **" Capital adequacy standards Basel Accord and bank performance: the Nigerian experience (a case study of selected banks in Nigeria)"**, Asian Economic and Financial Review, 2013.

11- Samy Ben Naceur& Magda Kandil, **« The impact of capital requirements on banks' cost of intermediation and**

performance :The case of Egypt », Journal of Economics and Business 61 , 2009.

12- Shu Ling Lin, Jack H.W Penm , Shang-Chi Gong &Ching – Shan Chang, **« Risk- based capital adequacy in assessing on insolvency –risk and financial performances in Taiwan's banking industry »**, Research in International Business and Finance 19 , 2005 .

13- Vyas, Singh &Yadav, « **The impact of capital adequacy requirements on performance of scheduled commercial banks »,** Asia-Pacific Business Review Publisher: Asia Pacific Institute of Management Audience, Source Volume: 4 Source Issue: 2, June, 2008.

Reports:

1- Basel committe on banking supervision, " International convergence of capital measurement and capital standards", July, 1988.
2- Basel committe on banking supervision, « international convergence of capital measurment and capital standards », bank of international settlements, june, 2006.
3- BIS The new Basel capital Accord, secretarial & the basel committee on banking supervision, january, 2001.
4- CBCB.Vue d'ensemble de l'amendement à l'accord sur les fonds propres pour son extention aux risque de marché, comité de Bale sur le contrôle bancaire, janvier 1996,p : 08 en line : http://www.Bis.org/publ/bcbs23fr.pdf , consulté le 27/11/2016 à 21:04.
5- IMF, Algeria:2017 Article IV Consultation-Press Release and Staff Report, and statement by the executive director for ALGERIA , IMF Country Report No. 17/141, International Monetary Fund, June 2017.
6- islamic financial services board , capital adequacy standard for institutions(othez than insurance institutions) on islamicfinancial services IFSB 02, december 2005.

Websites:

1- Islamic financial services board , **A bout the islamic financial services board (IFSB)**, 14/04/2016 , http://www.ifsb.org/standard/IFSB
2- L'impact de bale 3 sur le secteur bancaire et sur le financement de l'économie, site pédagogique sur l'argent et la finance,(sur le lien) : http://www.lafinancepourtous.com/Decryptages/dossiers/comite-de-bale/L-impact-de-bale-3-sur-le-secteur-bancaire-et-sur-le-financement-de-l'-économie. consulté le 03/12/2016.
3- www.alsalamalgeria.com
4- www.bankislam.com

5- www.muamalat.com
6- www.cimb.com
7- :https://arabic.cnn.com/business/2015/02/28/islamic-bank-new-merger-plan
8- www.alrajhibank.com
9- https://www.kfh.com.my/malaysia/personal.html
10- http://bankofkhartoum.com/arabic/
11- www.fibsudan.com
12- https://www.dib.ae/ar
13- https://www.adib.ae/ar
14- http://www.emiratesislamic.ae/arb

الملاحــق

الملحق رقم (01): متغيرات دراسة تأثير كفاية رأس المال على ربحية البنوك الإسلامية في الجزائر

Bank	Année	ROE	ROA	X1	X2	X3
Baraka	2010	23,23	2,691	20,94	15,64	27,9
Baraka	2011	18,386	2,841	19,90	15,45	25,62
Baraka	2012	18,951	2,779	18,98	14,66	30,55
Baraka	2013	21,320	2,610	18,308	14,621	30,13
Baraka	2014	21,170	2,650	18,151	14,628	18,46
Baraka	2015	19,840	2,120	15,180	12,121	16,19
Baraka	2016	24,087	1,936	12,658	8,037	14,79
Salam	2010	9,01	4,16	165,219	51,445	188
Salam	2011	8,780	3,620	79,021	41,215	66
Salam	2012	9,900	3,200	58,499	34,622	49
Salam	2013	10,040	3,420	52,720	31,901	41,61
Salam	2014	10,030	3,810	92,985	39,461	41,82
Salam	2015	2,110	0,743	60,380	35,246	45,88
Salam	2016	7,02	2,03	44,567	28,964	39,87

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير المالية السنوية للبنوك الإسلامية في الجزائر خلال الفترة: 2010-2016.

الملحق رقم (02) : متغيرات دراسة تأثير كفاية رأس المال على ربحية البنوك الإسلامية عينة الدراسة (غير الجزائرية)

Bank	année	ROE	ROA	X1	X2	X3
BIMB	2010	16,13	1,080	1,066	0,944	1,227
BIMB	2011	17,63	1,165	0,997	0,940	1,210
BIMB	2012	20,21	1,720	0,979	0,918	1,153
BIMB	2013	21,07	1,690	0,951	0,891	1,148
BIMB	2014	19,92	1,590	0,959	0,911	1,126
BIMB	2015	17,67	1,430	0,967	0,909	1,185
BIMB	2016	17,12	1,370	0,980	0,896	1,191
CIMB	2010	12,067	1,112	1,051	0,964	1,140
CIMB	2011	15,607	1,432	1,058	0,963	1,160
CIMB	2012	13,642	1,204	1,039	0,946	1,119
CIMB	2013	10,698	0,913	1,031	0,931	1,111
CIMB	2014	10,285	0,935	1,068	0,959	1,166
CIMB	2015	11,204	0,741	0,902	0,820	1,211
CIMB	2016	13,089	0,815	0,885	0,794	1,256
BMMB	2010	11,24	0,73	0,946	0,897	1,143
BMMB	2011	15,24	1,06	0,920	0,859	1,182
BMMB	2012	7,49	0,53	0,888	0,835	1,158
BMMB	2013	15,73	1,14	0,931	0,880	1,164
BMMB	2014	12,46	1,01	0,996	0,940	1,149
BMMB	2015	6,78	0,57	0,977	0,917	1,176
BMMB	2016	6,759	0,593	1,005	0,944	1,184
BRSM	2010	3,384	0,415	1,269	1,088	1,199
BRSM	2011	0,560	0,064	1,264	1,057	1,168
BRSM	2012	1,940	0,198	1,183	1,008	1,074
BRSM	2013	0,440	0,047	1,211	1,025	1,115
BRSM	2014	0,666	0,066	1,119	0,996	1,141
BRSM	2015	1,605	0,161	1,156	1,001	1,165
BRSM	2016	0,907	0,080	1,079	0,944	1,051
KFHB	2010	-3,761	-0,698	1,401	1,269	1,301
KFHB	2011	4,409	0,627	1,262	1,153	1,252
KFHB	2012	3,169	0,532	1,360	1,225	1,276
KFHB	2013	6,989	1,172	1,348	1,224	1,326
KFHB	2014	4,263	0,691	1,314	1,210	1,391
KFHB	2015	-0,466	-0,072	1,287	1,189	1,397
KFHB	2016	-0,159	-0,024	1,272	1,175	1,431
BFIS	2010	35,8	3,100	-4,04	-2,09	1,07954301
BFIS	2011	39	4,000	-1,95	-2,01	1,10720997
BFIS	2012	33	4,000	-2,01	-2,07	1,09342169
BFIS	2013	38	3,200	-2,013	-2,078	1,18752072

BFIS	2014	35	3,000	-2,047	-2,094	1,20139712
BFIS	2015	34,9	2,700	-2,135	-2,175	1,23754374
BFIS	2016	23,80	1,50	-1,70	0,79	1,15
khartoum	2010	9,309	1,510	1,667	1,210	1,230
khartoum	2011	9,110	1,197	1,620	1,119	1,247
khartoum	2012	18,580	2,780	1,694	1,175	1,279
khartoum	2013	13,608	1,865	1,639	1,137	1,204
khartoum	2014	15,956	2,367	1,698	1,171	1,197
khartoum	2015	21,308	3,031	1,675	1,673	1,280
khartoum	2016	22,220	2,612	1,581	1,070	1,146
DIB	2010	5,444	0,622	1,209	1,058	1,250
DIB	2011	10,384	1,166	1,196	1,050	1,260
DIB	2012	10,378	1,231	1,244	1,074	1,143
DIB	2013	10,513	1,517	1,315	1,159	1,260
DIB	2014	1,175	16,792	1,283	1,155	1,167
DIB	2015	16,844	2,561	1,316	1,182	1,190
DIB	2016	14,852	2,315	1,348	1,193	1,250
ADIB	2010	1,262	13,594	1,157	1,032	1,205
ADIB	2011	1,348	15,546	1,191	1,062	1,240
ADIB	2012	9,494	1,395	1,315	1,167	1,331
ADIB	2013	11,141	1,405	0,237	1,101	1,227
ADIB	2014	12,799	1,564	1,210	1,087	1,157
ADIB	2015	5,821	39,696	2,930	2,834	1,180
ADIB	2016	3,204	21,177	2,913	2,820	1,183
EIB	2010	2,027	0,181	1,082	0,951	1,255
EIB	2011	-18,101	-2,088	1,160	1,062	1,268
EIB	2012	30,932	0,218	0,009	-0,153	1,088
EIB	2013	3,355	0,351	1,158	1,019	1,203
EIB	2014	8,089	0,776	1,156	0,982	1,141
EIB	2015	1,270	0,122	1,113	0,981	1,121
EIB	2016	1,579	0,178	1,211	1,053	1,205

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير المالية السنوية للبنوك الإسلامية عينة الدراسة خلال الفترة: 2010-2016.

الملحق رقم (03):اختبار Post Hocللبنوك الإسلامية عينة الدراسة (غير الجزائرية)

Multiple Comparisons

Tamhane

Dependent Variable	(I) d1	(J) d1	Mean Difference (I-J)	Std. Error	Sig.	95% Confidence Interval	
						Lower Bound	Upper Bound
ROE	1	2	6,165541*	,996583	,002	1,93561	10,39547
		3	7,721578	1,625075	,052	-,04840	15,49156
		4	17,178392*	,804321	,000	13,49183	20,86496
		5	16,472294*	1,555211	,000	9,13136	23,81323
		6	-15,678571*	2,019383	,003	-25,89915	-5,45800
		7	2,808276	2,135178	1,000	-8,13398	13,75053
		8	8,594454	2,127202	,178	-2,29812	19,48703
		9	12,097340*	1,927020	,012	2,45261	21,74207
		10	14,371224	5,495565	,831	-16,89258	45,63503
	2	1	-6,165541*	,996583	,002	-10,39547	-1,93561
		3	1,556037	1,630241	1,000	-6,20760	9,31968
		4	11,012851*	,814708	,000	7,26413	14,76157
		5	10,306753*	1,560608	,005	2,96977	17,64374
		6	-21,844113*	2,023543	,000	-32,05015	-11,63808
		7	-3,357266	2,139112	1,000	-14,28372	7,56919
		8	2,428912	2,131152	1,000	-8,44794	13,30576
		9	5,931799	1,931379	,510	-3,69970	15,56329
		10	8,205682	5,497094	1,000	-23,04465	39,45602
	3	1	-7,721578	1,625075	,052	-15,49156	,04840
		2	-1,556037	1,630241	1,000	-9,31968	6,20760
		4	9,456814*	1,520342	,021	1,34012	17,57351
		5	8,750716*	2,020690	,043	,16738	17,33405
		6	-23,400150*	2,396334	,000	-33,75797	-13,04233
		7	-4,913302	2,494693	,970	-15,79943	5,97282
		8	,872876	2,487870	1,000	-9,97603	11,72178
		9	4,375762	2,319033	,981	-5,58109	14,33261
		10	6,649645	5,644974	1,000	-23,52561	36,82490
	4	1	-17,178392*	,804321	,000	-20,86496	-13,49183
		2	-11,012851*	,814708	,000	-14,76157	-7,26413
		3	-9,456814*	1,520342	,021	-17,57351	-1,34012

	5	-,706098	1,445424	1,000	-8,36032	6,94812
	6	-32,856964*	1,936099	,000	-43,51583	-22,19809
	7	-14,370116*	2,056588	,014	-25,75891	-2,98132
	8	-8,583938	2,048307	,197	-19,92265	2,75477
	9	-5,081052	1,839559	,743	-15,15305	4,99095
	10	-2,807169	5,465510	1,000	-34,34660	28,73226
5	1	-16,472294*	1,555211	,000	-23,81323	-9,13136
	2	-10,306753*	1,560608	,005	-17,64374	-2,96977
	3	-8,750716*	2,020690	,043	-17,33405	-,16738
	4	,706098	1,445424	1,000	-6,94812	8,36032
	6	-32,150866*	2,349516	,000	-42,38945	-21,91229
	7	-13,664019*	2,449756	,008	-24,45635	-2,87168
	8	-7,877840	2,442808	,316	-18,63127	2,87559
	9	-4,374954	2,270622	,976	-14,19067	5,44076
	10	-2,101071	5,625260	1,000	-32,39602	28,19388
6	1	15,678571*	2,019383	,003	5,45800	25,89915
	2	21,844113*	2,023543	,000	11,63808	32,05015
	3	23,400150*	2,396334	,000	13,04233	33,75797
	4	32,856964*	1,936099	,000	22,19809	43,51583
	5	32,150866*	2,349516	,000	21,91229	42,38945
	7	18,486847*	2,767767	,001	6,72677	30,24692
	8	24,273025*	2,761619	,000	12,54080	36,00525
	9	27,775912*	2,610547	,000	16,68735	38,86448
	10	30,049795*	5,770856	,045	,49668	59,60291
7	1	-2,808276	2,135178	1,000	-13,75053	8,13398
	2	3,357266	2,139112	1,000	-7,56919	14,28372
	3	4,913302	2,494693	,970	-5,97282	15,79943
	4	14,370116*	2,056588	,014	2,98132	25,75891
	5	13,664019*	2,449756	,008	2,87168	24,45635
	6	-18,486847*	2,767767	,001	-30,24692	-6,72677
	8	5,786178	2,847387	,951	-6,29841	17,87077
	9	9,289064	2,701117	,202	-2,21952	20,79765
	10	11,562948	5,812388	,980	-17,83267	40,95857
8	1	-8,594454	2,127202	,178	-19,48703	2,29812
	2	-2,428912	2,131152	1,000	-13,30576	8,44794
	3	-,872876	2,487870	1,000	-11,72178	9,97603
	4	8,583938	2,048307	,197	-2,75477	19,92265
	5	7,877840	2,442808	,316	-2,87559	18,63127

		6	-24,273025*	2,761619	,000	-36,00525	-12,54080
		7	-5,786178	2,847387	,951	-17,87077	6,29841
		9	3,502886	2,694817	1,000	-7,97571	14,98148
		10	5,776770	5,809463	1,000	-23,62924	35,18278
	9	1	-12,097340*	1,927020	,012	-21,74207	-2,45261
		2	-5,931799	1,931379	,510	-15,56329	3,69970
		3	-4,375762	2,319033	,981	-14,33261	5,58109
		4	5,081052	1,839559	,743	-4,99095	15,15305
		5	4,374954	2,270622	,976	-5,44076	14,19067
		6	-27,775912*	2,610547	,000	-38,86448	-16,68735
		7	-9,289064	2,701117	,202	-20,79765	2,21952
		8	-3,502886	2,694817	1,000	-14,98148	7,97571
		10	2,273883	5,739188	1,000	-27,41429	31,96206
	10	1	-14,371224	5,495565	,831	-45,63503	16,89258
		2	-8,205682	5,497094	1,000	-39,45602	23,04465
		3	-6,649645	5,644974	1,000	-36,82490	23,52561
		4	2,807169	5,465510	1,000	-28,73226	34,34660
		5	2,101071	5,625260	1,000	-28,19388	32,39602
		6	-30,049795*	5,770856	,045	-59,60291	-,49668
		7	-11,562948	5,812388	,980	-40,95857	17,83267
		8	-5,776770	5,809463	1,000	-35,18278	23,62924
		9	-2,273883	5,739188	1,000	-31,96206	27,41429
ROA	1	2	,413369	,131319	,316	-,14411	,97085
		3	,630267*	,135731	,025	,05401	1,20653
		4	1,287985*	,106438	,000	,79047	1,78550
		5	1,116679	,252795	,099	-,13972	2,37308
		6	-1,636379	,335501	,077	-3,40724	,13448
		7	-,759571	,275753	,698	-2,15908	,63994
		8	-2,308355	2,191690	1,000	-15,01457	10,39786
		9	-12,047608	5,311709	,949	-42,90575	18,81053
		10	1,472483	,364335	,207	-,47640	3,42137
	2	1	-,413369	,131319	,316	-,97085	,14411
		3	,216899	,133765	,998	-,35153	,78532
		4	,874616*	,103920	,001	,39236	1,35687
		5	,703310	,251745	,666	-,55619	1,96282
		6	-2,049748*	,334710	,022	-3,82491	-,27458
		7	-1,172940	,274791	,134	-2,57611	,23023
		8	-2,721724	2,191569	1,000	-15,42912	9,98568
		9	-12,460976	5,311659	,930	-43,31961	18,39765

	10	1,059114	,363608	,654	-,89416	3,01239
3	1	-,630267*	,135731	,025	-1,20653	-,05401
	2	-,216899	,133765	,998	-,78532	,35153
	4	,657718*	,109441	,009	,14190	1,17354
	5	,486412	,254074	,987	-,76657	1,73939
	6	-2,266647*	,336466	,011	-4,03247	-,50083
	7	-1,389839	,276926	,051	-2,78521	,00553
	8	-2,938622	2,191838	1,000	-15,64340	9,76615
	9	-12,677875	5,311770	,919	-43,53541	18,17966
	10	,842215	,365224	,921	-1,10149	2,78592
4	1	-1,287985*	,106438	,000	-1,78550	-,79047
	2	-,874616*	,103920	,001	-1,35687	-,39236
	3	-,657718*	,109441	,009	-1,17354	-,14190
	5	-,171306	,239708	1,000	-1,49075	1,14814
	6	-2,924365*	,325753	,004	-4,76132	-1,08741
	7	-2,047556*	,263808	,008	-3,51285	-,58226
	8	-3,596340	2,190219	,999	-16,31699	9,12431
	9	-13,335593	5,311102	,879	-44,19972	17,52854
	10	,184498	,355380	1,000	-1,82897	2,19797
5	1	-1,116679	,252795	,099	-2,37308	,13972
	2	-,703310	,251745	,666	-1,96282	,55619
	3	-,486412	,254074	,987	-1,73939	,76657
	4	,171306	,239708	1,000	-1,14814	1,49075
	6	-2,753059*	,398361	,001	-4,49089	-1,01523
	7	-1,876250*	,349530	,008	-3,36394	-,38856
	8	-3,425034	2,202189	1,000	-16,03210	9,18203
	9	-13,164287	5,316050	,890	-43,97983	17,65126
	10	,355804	,422932	1,000	-1,51902	2,23062
6	1	1,636379	,335501	,077	-,13448	3,40724
	2	2,049748*	,334710	,022	,27458	3,82491
	3	2,266647*	,336466	,011	,50083	4,03247
	4	2,924365*	,325753	,004	1,08741	4,76132
	5	2,753059*	,398361	,001	1,01523	4,49089
	7	,876808	,413311	,927	-,90084	2,65446
	8	-,671975	2,213208	1,000	-13,18190	11,83795
	9	-10,411228	5,320624	,990	-41,18240	20,35995
	10	3,108862*	,476997	,001	1,07982	5,13791
7	1	,759571	,275753	,698	-,63994	2,15908
	2	1,172940	,274791	,134	-,23023	2,57611
	3	1,389839	,276926	,051	-,00553	2,78521
	4	2,047556*	,263808	,008	,58226	3,51285

		5	1,876250*	,349530	,008	,38856	3,36394
		6	-,876808	,413311	,927	-2,65446	,90084
		8	-1,548784	2,204942	1,000	-14,13093	11,03336
		9	-11,288036	5,317191	,974	-42,09246	19,51639
		10	2,232054*	,437042	,015	,32879	4,13532
	8	1	2,308355	2,191690	1,000	-10,39786	15,01457
		2	2,721724	2,191569	1,000	-9,98568	15,42912
		3	2,938622	2,191838	1,000	-9,76615	15,64340
		4	3,596340	2,190219	,999	-9,12431	16,31699
		5	3,425034	2,202189	1,000	-9,18203	16,03210
		6	,671975	2,213208	1,000	-11,83795	13,18190
		7	1,548784	2,204942	1,000	-11,03336	14,13093
		9	-9,739253	5,744561	,998	-38,12999	18,65148
		10	3,780838	2,217762	,999	-8,69092	16,25260
	9	1	12,047608	5,311709	,949	-18,81053	42,90575
		2	12,460976	5,311659	,930	-18,39765	43,31961
		3	12,677875	5,311770	,919	-18,17966	43,53541
		4	13,335593	5,311102	,879	-17,52854	44,19972
		5	13,164287	5,316050	,890	-17,65126	43,97983
		6	10,411228	5,320624	,990	-20,35995	41,18240
		7	11,288036	5,317191	,974	-19,51639	42,09246
		8	9,739253	5,744561	,998	-18,65148	38,12999
		10	13,520090	5,322520	,866	-17,23285	44,27303
	10	1	-1,472483	,364335	,207	-3,42137	,47640
		2	-1,059114	,363608	,654	-3,01239	,89416
		3	-,842215	,365224	,921	-2,78592	1,10149
		4	-,184498	,355380	1,000	-2,19797	1,82897
		5	-,355804	,422932	1,000	-2,23062	1,51902
		6	-3,108862*	,476997	,001	-5,13791	-1,07982
		7	-2,232054*	,437042	,015	-4,13532	-,32879
		8	-3,780838	2,217762	,999	-16,25260	8,69092
		9	-13,520090	5,322520	,866	-44,27303	17,23285
X1	1	2	-,019352063320547	,032617369739643	1,000	-,173494837614977	,134790710973883
		3	,033696359125298	,021802274376087	,999	-,059123606167174	,126516324417771
		4	-,197569323540726*	,030551205352583	,005	-,339144755291258	-,055993891790194

	5	-,335122154277104*	,024240516147813	,000	-,440297919325046	-,229946389229163
	6	3,256009563026460*	,299243529167308	,002	1,522391576759028	4,989627549293893
	7	-,668047188309213*	,021777744699501	,000	-,760751536668582	-,575342839949845
	8	-,287588246945145*	,026359650607403	,000	-,404491668792785	-,170684825097506
	9	-,579025519343577	,376334278994709	1,000	-2,761821529738084	1,603770491050929
	10	,001247231309190	,163881012159720	1,000	-,941166731736449	,943661194354829
2	1	,019352063320547	,032617369739643	1,000	-,134790710973883	,173494837614977
	3	,053048422445845	,033364254036270	,999	-,100817175615457	,206914020507148
	4	-,178217260220179*	,039638496791909	,033	-,346783595467430	-,009650924972928
	5	-,315770090956558*	,035006240908428	,000	-,471087014898777	-,160453167014338
	6	3,275361626347007*	,300307382573143	,001	1,551840029918334	4,998883222775682
	7	-,648695124988666*	,033348229992358	,000	-,802559593988989	-,494830655988344
	8	-,268236183624598*	,036505690783368	,001	-,426680384594115	-,109791982655081
	9	-,559673456023030	,377180757496846	1,000	-2,734312946437055	1,614966034390994

	10	,020599294629737	,165815621778892	1,000	-,905147671135222	,946346260394696
3	1	-,033696359125298	,021802274376087	,999	-,126516324417771	,059123606167174
	2	-,053048422445845	,033364254036270	,999	-,206914020507148	,100817175615457
	4	-,231265682666024*	,031347356940575	,001	-,373132541722624	-,089398823609425
	5	-,368818513402403*	,025236546153872	,000	-,476897433997140	-,260739592807666
	6	3,222313203901162*	,299325859870426	,002	1,489494611848162	4,955131795954162
	7	-,701743547434512*	,022881232546801	,000	-,798853351302302	-,604633743566722
	8	-,321284606070444*	,027278413055171	,000	-,440040043372204	-,202529168768684
	9	-,612721878468876	,376399747854767	,999	-2,794877865628754	1,569434108691003
	10	-,032449127816108	,164031298187749	1,000	-,973466148994752	,908567893362535
4	1	,197569323540726*	,030551205352583	,005	,055993891790194	,339144755291258
	2	,178217260220179*	,039638496791909	,033	,009650924972928	,346783595467430
	3	,231265682666024*	,031347356940575	,001	,089398823609425	,373132541722624
	5	-,137552830736378	,033089579059002	,071	-,282148324316558	,007042662843801
	6	3,453578886567186*	,300089998779858	,001	1,728034886701308	5,179122886433063

	7	-,470477864768487*	,031330301361242	,000	-,612331184286411	-,328624545250564
	8	-,090018923404419	,034672017526155	,665	-,238867085647139	,058829238838300
	9	-,381456195802851	,377007701732547	1,000	-2,557742445707657	1,794830054101954
	10	,198816554849916	,165421594012643	1,000	-,730101490142531	1,127734599842363
5	1	,335122154277104*	,024240516147813	,000	,229946389229163	,440297919325046
	2	,315770090956558*	,035006240908428	,000	,160453167014338	,471087014898777
	3	,368818513402403*	,025236546153872	,000	,260739592807666	,476897433997140
	4	,137552830736378	,033089579059002	,071	-,007042662843801	,282148324316558
	6	3,591131717303565*	,299513328321649	,001	1,860121942715311	5,322141491891818
	7	-,332925034032109*	,025215357582294	,000	-,440935312144379	-,224914755919839
	8	,047533907331959	,029263890273692	,998	-,077231620961650	,172299435625568
	9	-,243903365066473	,376548846287270	1,000	-2,424607548528588	1,936800818395643
	10	,336369385586295	,164373143306017	,982	-,601536530849658	1,274275302022247
6	1	-3,256009563026460*	,299243529167308	,002	-4,989627549293893	-1,522391576759028
	2	-3,275361626347007*	,300307382573143	,001	-4,998883222775682	-1,551840029918334

	3	-3,222313203901162*	,299325859870426	,002	-4,955131795954162	-1,489494611848162
	4	-3,453578886567186*	,300089998779858	,001	-5,179122886433063	-1,728034886701308
	5	-3,591131717303565*	,299513328321649	,001	-5,322141491891818	-1,860121942715311
	7	-3,924056751335674*	,299324074179469	,001	-5,656892649091921	-2,191220853579428
	8	-3,543597809971606*	,299692279512409	,001	-5,272895657612179	-1,814299962331032
	9	-3,835035082370037*	,480362488924424	,000	-5,904237766851240	-1,765832397888835
	10	-3,254762331717271*	,340554866894740	,000	-4,831345083490978	-1,678179579943563
7	1	,668047188309213*	,021777744699501	,000	,575342839949845	,760751536668582
	2	,648695124988666*	,033348229992358	,000	,494830655988344	,802559593988989
	3	,701743547434512*	,022881232546801	,000	,604633743566722	,798853351302302
	4	,470477864768487*	,031330301361242	,000	,328624545250564	,612331184286411
	5	,332925034032109*	,025215357582294	,000	,224914755919839	,440935312144379
	6	3,924056751335674*	,299324074179469	,001	2,191220853579428	5,656892649091921
	8	,380458941364068*	,027258811695211	,000	,261750282826201	,499167599901935
	9	,089021668965636	,376398327814243	1,000	-2,093148184003502	2,271191521934774
	10	,669294419618403	,164028039619404	,245	-,271752699877220	1,610341539114027

8	1	,287588246945145*	,026359650607403	,000	,170684825097506	,404491668792785
	2	,268236183624598*	,036505690783368	,001	,109791982655081	,426680384594115
	3	,321284606070444*	,027278413055171	,000	,202529168768684	,440040043372204
	4	,090018923404419	,034672017526155	,665	-,058829238838300	,238867085647139
	5	-,047533907331959	,029263890273692	,998	-,172299435625568	,077231620961650
	6	3,543597809971606*	,299692279512409	,001	1,814299962331032	5,272895657612179
	7	-,380458941364068*	,027258811695211	,000	-,499167599901935	-,261750282826201
	9	-,291437272398432	,376691202707611	1,000	-2,470762769114510	1,887888224317647
	10	,288835478254335	,164698994524352	,998	-,646189058408155	1,223860014916826
9	1	,579025519343577	,376334278994709	1,000	-1,603770491050929	2,761821529738084
	2	,559673456023030	,377180757496846	1,000	-1,614966034390994	2,734312946437055
	3	,612721878468876	,376399747854767	,999	-1,569434108691003	2,794877865628754
	4	,381456195802851	,377007701732547	1,000	-1,794830054101954	2,557742445707657
	5	,243903365066473	,376548846287270	1,000	-1,936800818395643	2,424607548528588
	6	3,835035082370037*	,480362488924424	,000	1,765832397888835	5,904237766851240

		7	-,089021668965636	,376398327814243	1,000	-2,271191521934774	2,093148184003502
		8	,291437272398432	,376691202707611	1,000	-1,887888224317647	2,470762769114510
		10	,580272750652767	,409949286087506	1,000	-1,422452603708579	2,582998105014112
	10	1	-,001247231309190	,163881012159720	1,000	-,943661194354829	,941166731736449
		2	-,020599294629737	,165815621778892	1,000	-,946346260394696	,905147671135222
		3	,032449127816108	,164031298187749	1,000	-,908567893362535	,973466148994752
		4	-,198816554849916	,165421594012643	1,000	-1,127734599842363	,730101490142531
		5	-,336369385586295	,164373143306017	,982	-1,274275302022247	,601536530849658
		6	3,254762331717271*	,340554866894740	,000	1,678179579943563	4,831345083490978
		7	-,669294419618403	,164028039619404	,245	-1,610341539114027	,271752699877220
		8	-,288835478254335	,164698994524352	,998	-1,223860014916826	,646189058408155
		9	-,580272750652767	,409949286087506	1,000	-2,582998105014112	1,422452603708579
	X2	1	2	,004596451676616	,028361737996946	1,000	-,145963328279028	,155156231632259
			3	,019830136198730	,017257559697093	1,000	-,061787604463899	,101447876861359

	4	-,101521775689997*	,019087931998694	,029	-,194432880583770	-,008610670796224
	5	-,290768966470159*	,016355537284295	,000	-,366890020664942	-,214647912275376
	6	2,590848103323989*	,411311129788479	,033	,201469434182859	4,980226772465118
	7	-,306480510869473	,077402817468949	,276	-,750436268219618	,137475246480671
	8	-,208858230222467*	,024420646020674	,002	-,334979689104620	-,082736771340313
	9	-,670621090053127	,320828703886738	,978	-2,533803929620039	1,192561749513786
	10	,073321014603502	,166689235905025	1,000	-,892681773992190	1,039323803199194
2	1	-,004596451676616	,028361737996946	1,000	-,155156231632259	,145963328279028
	3	,015233684522114	,031361688836460	1,000	-,128770912278090	,159238281322319
	4	-,106118227366612	,032404958076858	,308	-,250950145540264	,038713690807039
	5	-,295365418146775*	,030874516349801	,000	-,439394230045536	-,151336606248014
	6	2,586251651647373*	,412143879789390	,033	,204974807647872	4,967528495646874
	7	-,311076962546089	,081712473418124	,233	-,727951353507713	,105797428415535
	8	-,213454681899082*	,035806425569208	,003	-,366588359745767	-,060321004052397

	9	-,675217541729742	,321895618792211	,977	-2,528129816511026	1,177694733051542
	10	,068724562926887	,168733617061264	1,000	-,878977764690503	1,016426890544276
3	1	-,019830136198730	,017257559697093	1,000	-,101447876861359	,061787604463899
	2	-,015233684522114	,031361688836460	1,000	-,159238281322319	,128770912278090
	4	-,121351911888727*	,023313440167729	,010	-,220727761332585	-,021976062444868
	5	-,310599102668889*	,021134591179521	,000	-,400416025516620	-,220782179821158
	6	2,571017967125259*	,411528872416435	,034	,183779839326575	4,958256094923943
	7	-,326310647068203	,078551661322972	,204	-,760712670613661	,108091376477254
	8	-,228688366421196*	,027848434364153	,000	-,352141576752312	-,105235156090080
	9	-,690451226251856	,321107808348087	,970	-2,550901094239784	1,169998641736071
	10	,053490878404773	,167225801571016	1,000	-,907399040295749	1,014380797105294
4	1	,101521775689997*	,019087931998694	,029	,008610670796224	,194432880583770
	2	,106118227366612	,032404958076858	,308	-,038713690807039	,250950145540264
	3	,121351911888727*	,023313440167729	,010	,021976062444868	,220727761332585
	5	-,189247190780163*	,022653845713554	,000	-,286394044495954	-,092100337064371

	6	2,692369879013985*	,411609692079318	,027	,305922250041067	5,078817507986904
	7	-,204958735179477	,078973978485872	,821	-,636333320924209	,226415850565256
	8	-,107336454532470	,029018288678394	,143	-,233254775616573	,018581866551633
	9	-,569099314363130	,321211379567100	,998	-2,428543420723869	1,290344791997609
	10	,174842790293499	,167424593451371	1,000	-,784210630742860	1,133896211329858
5	1	,290768966470159*	,016355537284295	,000	,214647912275376	,366890020664942
	2	,295365418146775*	,030874516349801	,000	,151336606248014	,439394230045536
	3	,310599102668889*	,021134591179521	,000	,220782179821158	,400416025516620
	4	,189247190780163*	,022653845713554	,000	,092100337064371	,286394044495954
	6	2,881617069794148*	,411492032809266	,019	,494017894748420	5,269216244839877
	7	-,015711544399314	,078358431133849	1,000	-,451581394643450	,420158305844822
	8	,081910736247693	,027298636040905	,452	-,040800020167679	,204621492663065
	9	-,379852123582967	,321060593681740	1,000	-2,240761989198495	1,481057742032560
	10	,364089981073662	,167135121815338	,965	-,597647922414439	1,325827884561762
6	1	-2,590848103323989*	,411311129788479	,033	-4,980226772465118	-,201469434182859
	2	-2,586251651647373*	,412143879789390	,033	-4,967528495646874	-,204974807647872

	3	-2,571017967125259*	,411528872416435	,034	-4,958256094923943	-,183779839326575
	4	-2,692369879013985*	,411609692079318	,027	-5,078817507986904	-,305922250041067
	5	-2,881617069794148*	,411492032809266	,019	-5,269216244839877	-,494017894748420
	7	-2,897328614193462*	,418389036206466	,015	-5,224674492146607	-,569982736240317
	8	-2,799706333546455*	,411891438874021	,022	-5,183415062079902	-,415997605013009
	9	-3,261469193377115*	,521525883061702	,002	-5,513509589493363	-1,009428797260868
	10	-2,517527088720486*	,443670475502084	,022	-4,719004796751134	-,316049380689838
7	1	,306480510869473	,077402817468949	,276	-,137475246480671	,750436268219618
	2	,311076962546089	,081712473418124	,233	-,105797428415535	,727951353507713
	3	,326310647068203	,078551661322972	,204	-,108091376477254	,760712670613661
	4	,204958735179477	,078973978485872	,821	-,226415850565256	,636333320924209
	5	,015711544399314	,078358431133849	1,000	-,420158305844822	,451581394643450
	6	2,897328614193462*	,418389036206466	,015	,569982736240317	5,224674492146607
	8	,097622280647007	,080429522452686	1,000	-,325034905684423	,520279466978437

	9	-,364140579183653	,329853903065500	1,000	-2,153994335514256	1,425713177146949
	10	,379801525472976	,183460735571679	,962	-,503391799134329	1,262994850080280
8	1	,208858230222467*	,024420646020674	,002	,082736771340313	,334979689104620
	2	,213454681899082*	,035806425569208	,003	,060321004052397	,366588359745767
	3	,228688366421196*	,027848434364153	,000	,105235156090080	,352141576752312
	4	,107336454532470	,029018288678394	,143	-,018581866551633	,233254775616573
	5	-,081910736247693	,027298636040905	,452	-,204621492663065	,040800020167679
	6	2,799706333546455*	,411891438874021	,022	,415997605013009	5,183415062079902
	7	-,097622280647007	,080429522452686	1,000	-,520279466978437	,325034905684423
	9	-,461762859830660	,321572338933995	1,000	-2,317736954247625	1,394211234586305
	10	,282179244825969	,168116070904709	,999	-,670720997766419	1,235079487418357
9	1	,670621090053127	,320828703886738	,978	-1,192561749513786	2,533803929620039
	2	,675217541729742	,321895618792211	,977	-1,177694733051542	2,528129816511026
	3	,690451226251856	,321107808348087	,970	-1,169998641736071	2,550901094239784
	4	,569099314363130	,321211379567100	,998	-1,290344791997609	2,428543420723869

	5	,379852123582967	,321060593681740	1,000	-1,481057742032560	2,240761989198495
	6	3,261469193377115*	,521525883061702	,002	1,009428797260868	5,513509589493363
	7	,364140579183653	,329853903065500	1,000	-1,425713177146949	2,153994335514256
	8	,461762859830660	,321572338933995	1,000	-1,394211234586305	2,317736954247625
	10	,743942104656629	,361383041359185	,961	-,949070283713710	2,436954493026968
10	1	-,073321014603502	,166689235905025	1,000	-1,039323803199194	,892681773992190
	2	-,068724562926887	,168733617061264	1,000	-1,016426890544276	,878977764690503
	3	-,053490878404773	,167225801571016	1,000	-1,014380797105294	,907399040295749
	4	-,174842790293499	,167424593451371	1,000	-1,133896211329858	,784210630742860
	5	-,364089981073662	,167135121815338	,965	-1,325827884561762	,597647922414439
	6	2,517527088720486*	,443670475502084	,022	,316049380689838	4,719004796751134
	7	-,379801525472976	,183460735571679	,962	-1,262994850080280	,503391799134329
	8	-,282179244825969	,168116070904709	,999	-1,235079487418357	,670720997766419
	9	-,743942104656629	,361383041359185	,961	-2,436954493026968	,949070283713710

X3	1	2	,010803578112707	,023890543447656	1,000	-,094093592247759	,115700748473174
		3	,011775282053987	,015003489405287	1,000	-,061194755536395	,084745319644370
		4	,046613559674236	,024387021515142	,980	-,061062144311571	,154289263660043
		5	-,162231798901434*	,029127176058212	,015	-,297786231219708	-,026677366583161
		6	,025787120930192	,026551477564204	1,000	-,094371164999199	,145945406859583
		7	-,049133764588452	,022744040505473	,915	-,147774095841780	,049506566664875
		8	-,040316025336186	,023146605066206	,995	-,141125447917664	,060493397245292
		9	-,040575123355337	,025691518696769	,999	-,155711137965903	,074560891255228
		10	-,006008066405583	,029236371758684	1,000	-,142224228116907	,130208095305741
	2	1	-,010803578112707	,023890543447656	1,000	-,115700748473174	,094093592247759
		3	,000971703941280	,020479293827208	1,000	-,106082685801652	,108026093684213
		4	,035809981561529	,028089563893136	1,000	-,083436203906093	,155056167029151
		5	-,173035377014142*	,032290697831615	,010	-,312946899619830	-,033123854408453

	6	,014983542817485	,029987959953438	1,000	-,113115013716533	,143082099351503
	7	-,059937342701160	,026675609830726	,870	-,173336457569869	,053461772167550
	8	-,051119603448893	,027019661497092	,980	-,165869622726932	,063630415829146
	9	-,051378701468044	,029229281795367	,993	-,175824418511275	,073067015575187
	10	-,016811644518290	,032389229921975	1,000	-,157248841680832	,123625552644252
3	1	-,011775282053987	,015003489405287	1,000	-,084745319644370	,061194755536395
	2	-,000971703941280	,020479293827208	1,000	-,108026093684213	,106082685801652
	4	,034838277620248	,021056358370260	,999	-,075795095895619	,145471651136116
	5	-,174007080955422*	,026401435464060	,017	-,317538661866311	-,030475500044533
	6	,014011838876205	,023529223750036	1,000	-,111898934542179	,139922612294588
	7	-,060909046642440	,019129422049591	,482	-,159573458579610	,037755365294731
	8	-,052091307390173	,019606344267295	,764	-,153722626470436	,049540011690089
	9	-,052350405409324	,022554324250201	,916	-,172250057161513	,067549246342864

	10	-,017783348459570	,026521855950306	1,000	-,162050901205499	,126484204286358
4	1	-,046613559674236	,024387021515142	,980	-,154289263660043	,061062144311571
	2	-,035809981561529	,028089563893136	1,000	-,155056167029151	,083436203906093
	3	-,034838277620248	,021056358370260	,999	-,145471651136116	,075795095895619
	5	-,208845358575670*	,032659729310090	,002	-,349761475382631	-,067929241768710
	6	-,020826438744044	,030384971520880	1,000	-,150318241278703	,108665363790616
	7	-,095747324262688	,027121152482828	,173	-,211222855603177	,019728207077800
	8	-,086929585010422	,027459622349427	,309	-,203677476699415	,029818306678571
	9	-,087188683029573	,029636458398882	,429	-,213170329491990	,038792963432844
	10	-,052621626079819	,032757151388578	,999	-,194048175127608	,088804922967970
5	1	,162231798901434*	,029127176058212	,015	,026677366583161	,297786231219708
	2	,173035377014142*	,032290697831615	,010	,033123854408453	,312946899619830
	3	,174007080955422*	,026401435464060	,017	,030475500044533	,317538661866311
	4	,208845358575670*	,032659729310090	,002	,067929241768710	,349761475382631
	6	,188018919831626*	,034306151942047	,007	,041791210951152	,334246628712101

	7	,113098034312982	,031451907394353	,177	-,024841665429200	,251037734055164
	8	,121915773565248	,031744234536672	,117	-,016658415399860	,260489962530357
	9	,121656675546097	,033644988232644	,153	-,022290119157518	,265603470249713
	10	,156223732495851*	,036423845676154	,046	,001637133290833	,310810331700869
6	1	-,025787120930192	,026551477564204	1,000	-,145945406859583	,094371164999199
	2	-,014983542817485	,029987959953438	1,000	-,143082099351503	,113115013716533
	3	-,014011838876205	,023529223750036	1,000	-,139922612294588	,111898934542179
	4	,020826438744044	,030384971520880	1,000	-,108665363790616	,150318241278703
	5	-,188018919831626*	,034306151942047	,007	-,334246628712101	-,041791210951152
	7	-,074920885518645	,029082830922372	,681	-,200135317848657	,050293546811368
	8	-,066103146266378	,029398724496746	,874	-,192274424045954	,060068131513198
	9	-,066362244285529	,031441593612460	,927	-,199882804005256	,067158315434198
	10	-,031795187335775	,034398911458891	1,000	-,178468434956009	,114878060284458
7	1	,049133764588452	,022744040505473	,915	-,049506566664875	,147774095841780

	2	,059937342701160	,026675609830726	,870	-,053461772167550	,173336457569869
	3	,060909046642440	,019129422049591	,482	-,037755365294731	,159573458579610
	4	,095747324262688	,027121152482828	,173	-,019728207077800	,211222855603177
	5	-,113098034312982	,031451907394353	,177	-,251037734055164	,024841665429200
	6	,074920885518645	,029082830922372	,681	-,050293546811368	,200135317848657
	8	,008817739252266	,026011447858735	1,000	-,101600716578468	,119236195083001
	9	,008558641233115	,028299897995633	1,000	-,112664411088045	,129781693554275
	10	,043125698182869	,031553058920314	1,000	-,095375148203331	,181626544569070
8	1	,040316025336186	,023146605066206	,995	-,060493397245292	,141125447917664
	2	,051119603448893	,027019661497092	,980	-,063630415829146	,165869622726932
	3	,052091307390173	,019606344267295	,764	-,049540011690089	,153722626470436
	4	,086929585010422	,027459622349427	,309	-,029818306678571	,203677476699415
	5	-,121915773565248	,031744234536672	,117	-,260489962530357	,016658415399860

	6	,066103146266378	,029398724496746	,874	-,060068131513198	,192274424045954
	7	-,008817739252266	,026011447858735	1,000	-,119236195083001	,101600716578468
	9	-,000259098019151	,028624433167131	1,000	-,122559230147686	,122041034109384
	10	,034307958930603	,031844457520974	1,000	-,104814894697778	,173430812558984
9	1	,040575123355337	,025691518696769	,999	-,074560891255228	,155711137965903
	2	,051378701468044	,029229281795367	,993	-,073067015575187	,175824418511275
	3	,052350405409324	,022554324250201	,916	-,067549246342864	,172250057161513
	4	,087188683029573	,029636458398882	,429	-,038792963432844	,213170329491990
	5	-,121656675546097	,033644988232644	,153	-,265603470249713	,022290119157518
	6	,066362244285529	,031441593612460	,927	-,067158315434198	,199882804005256
	7	-,008558641233115	,028299897995633	1,000	-,129781693554275	,112664411088045
	8	,000259098019151	,028624433167131	1,000	-,122041034109384	,122559230147686
	10	,034567056949754	,033739565522701	1,000	-,109850706671113	,178984820570621

10	1	,006008066405583	,029236371758684	1,000	-,130208095305741	,142224228116907
	2	,016811644518290	,032389229921975	1,000	-,123625552644252	,157248841680832
	3	,017783348459570	,026521855950306	1,000	-,126484204286358	,162050901205499
	4	,052621626079819	,032757151388578	,999	-,088804922967970	,194048175127608
	5	-,156223732495851*	,036423845676154	,046	-,310810331700869	-,001637133290833
	6	,031795187335775	,034398911458891	1,000	-,114878060284458	,178468434956009
	7	-,043125698182869	,031553058920314	1,000	-,181626544569070	,095375148203331
	8	-,034307958930603	,031844457520974	1,000	-,173430812558984	,104814894697778
	9	-,034567056949754	,033739565522701	1,000	-,178984820570621	,109850706671113

*. The mean difference is significant at the 0.05 level.

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 9.

الملحق رقم(04): اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي (Jarque-Bera) لنموذج العائد على حقوق الملكية للبنوك الإسلامية في الجزائر

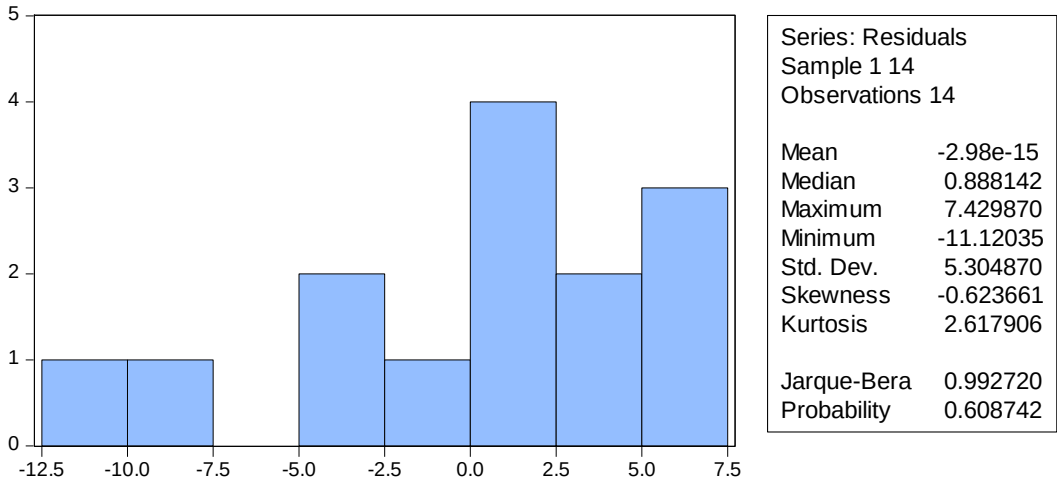

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 9.

الملحق رقم(05): اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي (Jarque-Bera) لنموذج العائد على الأصول للبنوك الإسلامية في الجزائر

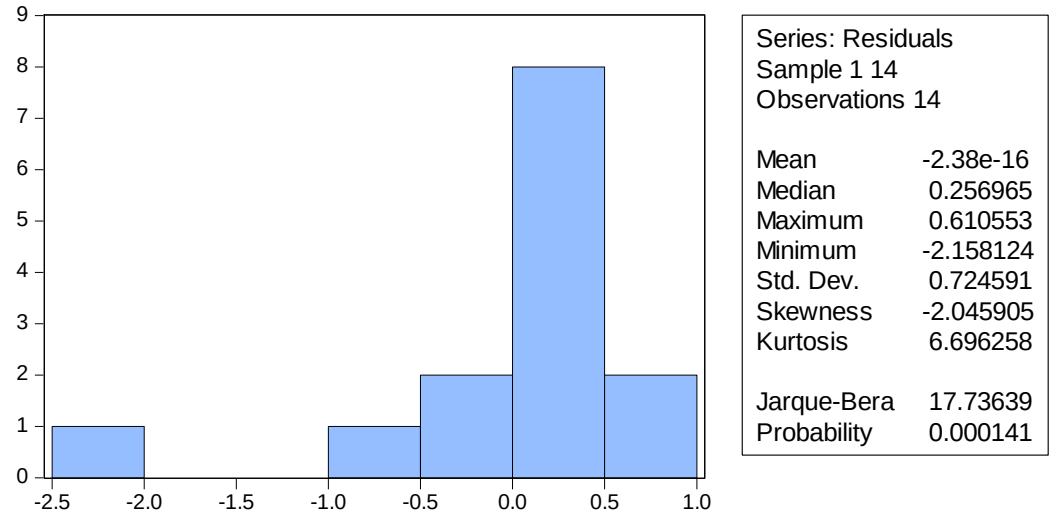

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 9